تجليات النقد اللغوي المعاصر

في خطاب التفسير

الدكتور

معمر منير العاني

أستاذ اللغويات في الجامعة العراقية



2014

تجليات النقد اللغوي المعاصر

في

خطاب التفسير

الدكتور

معمر منير العاني

أستاذ اللغويات في الجامعة العراقية

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

اربد - الأردن

2014

الكتاب

تجليات النقد اللغوي المعاصر في خطاب التفسير

تأليف

معمر منير العاني

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 244

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2651)

ISBN 978-9957-70-771-2

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (00962 -27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 -27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

محتوى المدونة

تقديم

الحمد لله الذي جعل معرفة العربية طريقاً لفهم كتابه، وسُلّماً لاستخراج معنى الكلام، وتمييز خطئه من صوابه، نحمده على آلائه، ونسأله المزيد من نعمائه، ونصلي على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، صلاة متصلة بيوم لقائه.

أما بعد:

فإن الخطاب القرآني نضاخ بالمعرفة والحياة، وأسرار الوجود، وهو ملاذ العربية، وسند قواعدها وأصولها، ومستجمع ذلك كله خطاب لغوي معجز أخاذّ بطريقة الأداء اللغوي، والإشراق البياني، والفيض الجمالي.

ولما كان الطابع المميز لمدونات التفسير – بعد الاطلاع على كثير منها – يتجلى في النظرة النقدية، والمناقشة اللغوية في القضايا الجزئية والكلية، مما يكشف عن عقلية فذّة، وعلم جمّ، وحسن تذوق للنصوص القرآنية، فجمعوا بين المنهج النقلي والعقلي الذي طوّعهم في في تفسير النصوص للاجتهاد وإبداء الرأي واستنطاق المعاني، ومن ثمَّ تأصيل قواعد اللغة قياساً على ما يماثلها من كلام العرب.

فاستقر في النفس الاتجاه إلى الدراسة النقدية اللغوية، ذلك أن النقد ينطوي تحت مفهومه: الألفاظ والعبارات الدالة على معيارية الرضا والقبول والترجيح والتضعيف والاعتراض، بعد تحليل الآراء ومناقشتها؛ وصولاً إلى الرأي الأمثل الذي يتفق مع المألوف من قواعد اللغة المعهود من نظامها اللغوي السليم، والمقاربة مع استئناف المحدثين للممارسة اللغوية في دراساتهم المعاصرة، بالاستعانة في ذلك كله بأدلة وحجج مختلفة.

وانطلق هذا المسعى من وجهة نظر مفادها: أنه لكي تتحقق لدينا الدراية الكافية بما أنجزته المعرفة اللغوية في ظرفها التأريخي القديم، فلا بدّ أن يكون النظر إلى هذه المعرفة متسماً بالشمول والإحاطة، بحيث لا يقف عنده كتب التراجم والطبقات – مع التسليم بأهميتها – وإنما الولوج في المصنفات وما تحمله من معالجات وتأملات في الموضوعات المشتملة عليها.

ونعتقد أن الإحاطة بجهود هؤلاء يعطي صورة دقيقة ومتكاملة عن الفكر اللغوي عبر العصور، ومن ثمَّ فإن هذه الدراسة ترمي إلى تقديم نموذج متميز يمكن أن يُقال عنه: إنه يمثل حصيلة مركزة لجهود المفسرين الذين سبقوه، ولقد اخترنا أن نمتحن قضايا اللغة في تفسير الآلوسي ونعالجها من خلال ما قدمه من رؤى نقدية في مجال: الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، آخذين بالحسبان أنّ تفسير الآلوسي يكاد يمثل صورة لكل التناولات اللغوية السابقة، ومن ثمّ فإنّ الدراسة من هذا المنظور يمكن أن تُعدّ إطلالة على التراث عموماً ، وأنّ المحدد الزمني لهذا التفسير يجعله مستوعباً للموروث اللغوي، ومقارباً لتجليات المعرفة اللغوية المعاصرة. وعسى أن نعالج بدقة تلكم الرؤى، وأن نستبين من خلال هذه المعالجة مكانة التفسير وصاحبه.

وعلى كل حال؛ فإنّ الدراسة حاولت أن تتبنى منهجاً يتوافق مع المعطيات الأساسية للمعرفة اللغوية عند علمائنا القدماء من خلال تجسيد فكر الآلوسي لهذه المعرفة في قضايا اللغة، كما حاولت أن تجاري التصنيفات الحديثة للدراسات اللغوية، متخذةً لتحقيق مآربها السابقة عدّة المنهج الاستقرائي التحليلي بين دفتي التراث والعاصرة، ونهضت بالخطوات الآتية:

جمع الرؤى النقدية المبسوطة في رحاب التفسير.

تصنيف هذه الرؤى بحسب موضوعاتها اللغوية.

استقراء الآراء السابقة التي خالفت، أو وافقت هذه الرؤى.

استجلاب تجليات معاصرة تُلامس رؤى الآلوسي.

توخي الأمانة العلمية في عَزو الأقوال إلى أصحابها، وترتيبها بحسب التسلسل الزمني، أو بحسب ما تقتضيه المعلومة اللغوية.

إبداء الرأي بعد بسط الأقوال، وتقديم الحجج على ما تقرره الدراسة.

الرد على الأقوال التي تجانب الصواب، والاحتفاء بالتي وقعت على المراد.

ومن ثمّ جاءت محددات الدراسة كالآتي:

التمهيد:

تحت مقصد العنوان.

المسعى الأول: انتظم عقده بتشكيل مقولة النقد اللغوي المصطلحات والمواضع

التشكيل الأول: مسرد تعريفي بالمصطلحات النقدية

التشكيل الثاني: استقراء المواضع

المسعى الثاني: أقيم على مضمار النقد في تعاير البنية والأبنية

المضمار الأول: تغاير البنية .

المضمار الثاني: تغاير الأبنية .

المسعى الثالث: يتآزر فيه: رجع النظر النقدي في أنماط النحو وأنظار الدلالة

المرجع الأول: أنماط مستصفاة من النحو .

المرجع الثاني: الرؤى النقدية الدلالية .

الفصل الرابع: حرصنا على استظهار مقاربة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة متخذين إلى ذلك سبيلين:

المقاربة الأولى: المنحى الوظيفي للتراكيب .

المقاربة الثانية: الاتساق النصي للخطاب .

وبعد:

فهذا ما لديّ من جهد أبتغي فيه خالص العمل لله عز وجل، سائلاً أن يتقبله، وأن يغفر

المنهجية المتبعة

توخت الدراسة أن تستظهر القـدرة النقديـة، والبراعتـه اللغويـة في التمييـز والموازنـة بـين تأويلات أهل التفسير، وأهل العربية ونحاتهم من البصريين والكوفيين سواء على مستوى المفـردة أم التركيب أم النص، وما تعاوره من ظواهر ومسائل لغوية.

واتخذت الدراسة لتحقيق مآربها السابقة عدّة المنهج الاستقرائي التحليلي بين دفتي الـتراث والعاصرة، ونهضت بالخطوات الآتية:

- جمع التجليات النقدية المبسوطة في رحاب التفسير.
- تصنيف هذه التجليات بحسب موضوعاتها اللغوية.
- استقراء الآراء السابقة التي خالفتها، أو وافقتها.
- استجلاب تجليات معاصرة تُلامس الرؤى النقدية لخطاب التفسير.
- توخي الأمانة العلمية في عَزو الأقوال إلى أصـحابها، وترتيبهـا بحسـب التسلـسل الـزمني، أو بحسب ما تقتضيه المعلومة اللغوية.
- إبداء الرأي بعد بسط الأقوال، وتقديم الحجج على ما تقرره الدراسة.
- الرد على الأقوال التي تجانب الصواب، والاحتفاء بالتي وقعت على المراد.

هدف الدراسة

- لن ينعقد اهتمامنا على ما النقل من مأثور اللغة، ورصـد لأقـوال مرسـلة ممـن سـبق، وإنمـا نقصد إلى إزالة الركام عن البصائر النقدية في فضاء التفسير، ونتحرى اسـتقراءها، والوقـوف إلى ما يتجاذبها من عوامل القوة والضعف.
- توجيه النقد في السياقات الظاهرة والباطنة، مع العناية بالأدلة والحجج المقـررة، الـتي انطلـق منها الآلوسي إلى النقد والموازنة.
- تكشف عن قيمة المعطيـات النقديـة الـتي قـدمها الآلوسـي في مواضـع شملـت: المفـسرين، والنحويين، والشعراء، وغيرهـم، وبيان طبيعة التفكير اللغوي، ونـضج العقـل الإسـلامي في تأصيل اللغة، وقدرتهم في مجال تأويل النص القرآني.

- لا تعدم الدراسة مقاربات لغوية بين عرض الآلوسي، وقضايا من الدرس الحديث.

فرضيات الدراسة

- إنّ ظاهرة النقد اللغوي عند المفسرين – ومنهم الآلوسي – هي عبارة عن ملحوظات نقدية مبثوثة في مصنفاتهم، أطلقتها سليقتهم اللغوية، وثقافتهم القرآنية، وسعة اطلاعهم على الموروث اللغوي.
- تحتاج الجوانب النقدية في التفسير إلى كشف النقاب عنها، وإزالة الضبابية التي منعت تحديد معالمها، وملامحها.
- تجلّت في التفسير نظرات نقدية، ومناقشات لغوية، منها وقعت على الصواب، ومنها جانبته في ظل وجود آراء أكثر صوابية.
- يعمل الآلوسي في تثبيت آرائه المنهجين العقلي والنقلي، كما فعل الذين من قبله.
- هناك علاقة متوارية بين الأنظار النقدية وقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة.

المعالجة

ينطلق هذا المسعى من وجهة نظر مفادها: أنه لكي تتحقق لدينا الدراية الكافية بما أنجزته المعرفة اللغوية في ظرفها التأريخي القديم، فلا بدّ أن يكون النظر إلى هذه المعرفة متسماً بالشمول والإحاطة، بحيث لا يقف عنده كتب التراجم والطبقات – مع التسليم بأهميتها – وإنما الولوج في المصنفات وما تحمله من معالجات وتأملات في الموضوعات المشتملة عليها.

ونعتقد أن الإحاطة بجهود هؤلاء يعطي صورة دقيقة ومتكاملة عن الفكر اللغوي عبر العصور، ومن ثمَّ فإن هذه الدراسة ترمي إلى تقديم نموذج متميز يمكن أن يُقال عنه: إنه يمثل حصيلة مركزة لجهود المفسرين الذين سبقوه، ولقد اخترنا أن نمتحن قضايا اللغة في تفسير الآلوسي ونعالجها من خلال ما قدمه من رؤى نقدية في المجال اللغوي، وعسى أن نعالج بدقة تلكم التجليات، وأن نستبين من خلال هذه المعالجة مكانة خطاب التفسير.

مهاد وتأسيس

تحت مقصد العنوان

جرى أهل العربية في استظهار معنى (رأى) وما استقر منه أن يقفوا على بُعدين: أحدهما البعد المادي للرؤية، والآخر البعد القلبي العقلي، وفي عُرف اللغة يتعدى الفعل رأى إلى مفعول واحد إن كانت الرؤية بصرية، وإلى مفعولين إن كانت الرؤية العقلية.

"قال ابن سيدة: الرؤية النظرُ بالعينِ والقلب، ارتأيت، واسترأيت، بمعنى رؤية العين، ورأى أصل يدل على نظر، وإبصار بعين أو بصيرة"[1].

ومما يتصل بمطلب الحديث عن الرؤى تفصيل الزبيدي القول بأن الرؤية:

إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوى النفس الأول: النظر بالعين التي هي الحاسة وما يجري مجراها، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [سورة التوبة: 105] مما جرى مجرى الرؤيا بالحاسة فإن الحاسة لا تصح على الله تعالى، والثاني: بالوهم والتخيل نحو أرى أن سيداً منطلق، والثالث: بالتفكر، إني أرى ما لا ترون، والرابع: بالقلب أي: بالعقل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [سورة النجم: 11]"[2].

ويليق بالمقام إدراج قولهم: إن الرئى ما ظهر عليه مما رأيت، والجوهري عن ابن الأثير بالهمز جعله من المنظر من رأيت، وهو رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة، ومن لم يهمز – الريّ – إما أن يكون على تخفيف الهمز، أو يكون من رُيت ألوانهم وجلودهم أي: امتلأت وحسنت[3].

---

(1) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط1، دار صادر، بيروت، (رأى).

(2) تاج العروس للزبيدي من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (رأى).

(3) لسان العرب، (روى).

ونسوق من الذِكر الحكيم معنىً متعيناً آخر مفاده المعرفة والتبصر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ﴾ [سورة الماعون: 1] بمعنى: هل عرفت الذي يكذب من هو؟[1]
وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام: 75] أي: نُعرّف إبراهيم ونبصره الربوبية والإلهية ونوقفه لمعرفتها ونرشده بما شرحنا صدره وسددنا نظره وهدينا لطريق الاستدلال[2].

ومن المجاز فلان يرى لفلان إذا اعتقد فيه، وأراه وجه الصواب، وأراني برأيك، قال نهار بن توسعة:

فَلِمَـنْ أقُـولُ إذا تُلِـمُّ مُلِمَّـةٌ ... أرِنـي بِرَأيِـكَ أمْ إلى مَـنْ أفـزَعُ [3]

وبعد هذا المسرد التعريفي المتقدم يغدو معنى الرؤى العقلية أو القلبية بالتفكير والتبصر متناغماً مع متطلب الرسالة، ومتبيناً في مقصدها، وهي كفيلة باستشراق فوائد وفرائد هذه الرؤى المتفكرة في وجوه اللغة عند الآلوسي – رحمه الله -.

من وجهة ثانية، يلفي القارئ في المدونات المعجمية أن النون والقاف والدال – نقد – أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه، من ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشر، حافر نقدِ متقشّرٌ، والنقد في الضرس: تكسره، وذلك بتكشف ليطه عنه، ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته، أو غير ذلك، ودِرهم نقد: وازن جيِّد، كأنه قد كُشف عن حاله فعلم[4] فنقد

---

(1) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (4/ 809).

(2) المصدر نفسه، (2/ 38).

(3) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر، 1399هـ-1979م، (214).

(4) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن اللغوي، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط1)، دار الجيل، بيروت، 1411هـ-1991م، (نقد).

الدينار أو الدرهم، ينقده نقداً وذلك إخراج زائفه من صحيحه، وصاحب هذا العمل ناقداً[1]. وكذا الانتقاد والتنقد وقد نقدها ينقدها نقداً أو انتقاداً، إذ ميز جيدها من رديئها[2].

فالذي تقدم قَبْلاً حديث مضمونه تعريف للنقد في الفضاء المعجمي، وإخال أنه ينضاف إلى ما تقدم آنفاً مستخلص لهذه التجليات مفاده:

- التمييز: ويكفيه مؤونة حديث نقد الدراهم آنف الذكر.
- الإعطاء: جاء في حديث جابر رضي الله عنه، قال: (فنقدني ثمنه...).

أي: أعطانيه نقداً معجلاً، وفي لفظ آخر في باب الاستقراض: (فأعطاني ثمن الجِمل)[3].

- النظر إلى الشيء: يقال: نقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقداً، ونقد إليه أي اختلس النظر نحوه، وما زال فلان ينقد الشيء ببصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه، وهو ينقد بعينه إلى الشيء، يديم النظر إليه بالاختلاس حتى لا يفطن له[4].
- المناقشة: يُقال: ناقدت فلاناً، إذا ناقشته في الأمر[5].
- إظهار العيوب، كما ورد في حديث أبي الدرداء ﷺ أنه قال: (إنْ نقدتَ الناسَ نقدوك، وإن تركتهم لم يتركوك)[6]، معنى نقدتهم: أي عِبتهم[7].
- الانتقاء والاختيار: جاء في حديث أبي ذر ﷺ: (كان في سفر فقرب أصحابه السّفرة، ودعوه إليها، فقال: إني صائم، فلما فرغوا جعل ينقد شيئاً من طعامهم)[8]، أي يأكل شيئاً يسيراً[9]، بالانتقاء والاختيار.
- التقشر في الحافر وتآكل في الأسنان: وهو حديث سكن في مُفتتح هذا المطلب.

---

(1) أساس البلاغة (650).

(2) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، (نقد).

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي-محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م، (5/ 102).

(4) أساس البلاغة 469.

(5) لسان العرب، نقد.

(6) النهاية في غريب الحديث والأثر، (5/ 103).

(7) لسان العرب، نقد.

(8) النهاية في غريب الحديث والأثر، (5/ 104).

(9) لسان العرب، نقد.

- قول الفارابي: كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، انتقاداً أي: اختياراً للأفصح في اللغة[1].

وإذن أضحى مرجع النظر – بعد هذه الملاحظ – في مفهوم النقد العام هو الفحص والموازنة والتمييز والحكم، بمعنى هو فحص الأشياء، ومعرفة صفاتها، والتمييز بين جيدها ورديئها، والحكم عليها، أو هو دراسة الأشياء، وتفسيرها، وتحليلها، وموازنتها بغيرها، المشابهة لها، أو المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ورديئها.

وفي وعي المحدثين هو: التقدير الصحيح لأي أثر فني، وبيان قيمته في ذاته ودرجته بالنسبة إلى سواه[2].

ويمضي آخرون إلى أستشراف كنه النقد بأمرين: أحدهما الحكم (Judgment)، ويراد به الحكم على الأشياء، بالحسن أو الرداءة، أو الجمال أو القبح، والآخر التفسير (Interpretation)، أو التحليل (Analyzation). فالنقد بذلك يتجه إلى تحليل النص وتجزئته لإدراك أبعاده وبلوغ أعماقه[3].

وبعد تِلكُم المفاهيم يستشرف الباحث أموراً مفادها:

- إن هناك مقاربة بين معاني النقد اللغوية وبين معانيه الاصطلاحية، وكأن المعنى الاصطلاحي ينبثق من رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.
- إن ثمة موازنة تجري بين النصوص كَوْن اللغة مجموعة من النصوص في كينونة النقد تُفضي إلى استظهار مواضع القوة والضعف فيها.
- إن تعرضاً للنص الواحد يجري من غير موازنة بين نصوص أخرى، بالتفسير والتحليل وصولاً إلى إصدار الحكم بعد فحص متأنٍ لمقتضيات النص.

ولعلّه ليس من الفضول بل لعلّه تذكار نافع أن نستعيد في هذا السياق شطراً من جذور النقد عبر العصور ليتسق مع تلكم التجليات المتقدمة، فقد ارتبط النقد وجوداً وعدماً بوجود

---

(1) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، بيروت، (1/ 1)

(2) ينظر: أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط2، مكتبة النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2006، (15-16).

(3) ينظر: مقدمة في النقد الأدبي، علي جواد الطاهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، (351).

الإنسان وظهور فكره، فالإنسان ناقد بالطبع لما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة بـه، جعلتـه يرتاح للحسن وينقبض عن القبح، وحيثما كانت لحركتـه في الحيـاة فكـراً وأثـراً ثقافيـاً، كـان النقـد يتحرك في روحه ويسير إلى جانب فكره، إن لم نقل إن فكره في الأساس كان نقداً؛ لأنه يتحسّس بـه جمال الوجود فيبين حسنه، ويعبر به عـن نفرتـه مـن عبـث المخلوقـات والعوامـل الرديئـة في الحيـاة ليكشف عن قبحها، وذلك هو النقد بذاته[1].

وإذا كان الفكر البشري يعتريه النقص ويشوبه السهو ويحتمل فيه الخطأ، كان النقـد واجبـاً وضرورياً، بل لا بد منه لتكامل المسيرة الإنسانية، إذ بالتقييم المستمر والتقويم المتلاحق الذي يؤديـه النقد تكون المقاربة للحق والملابسة للصواب، واجتناب الخطأ ومفارقة الباطل[2].

ولعلّ هذا الملحظ التأريخي يُلْمِح، بل يُصرّحُ بمكانة مَعْلَم النقد أولاً، ومكانة من يتصدر له ثانياً، ومكانة العربية التي هي لغة القرآن، ومستودع ثقافة الأمة، وصـيغتها الفارقـة ثالثـاً، ومـضمار ذلك يتأتى بالنقد اللغوي الذي لا يؤتي أكله إلاّ بعدة يعتدّ بها الناقد تقوم على أسس علمية راسخة وبعد نقدي هادف وحكم واع غير مضطرب.

ويحسن بنا – بعد هذا السرد المتقدم بيانه آنفاً – أن نبسط القول في الباعث الذي أفضى إلى بزوغ النقد اللغوي، المكتنف بالفطرية السليمة للعرب الأقحـاح "فجـذوره ارتبطـت بالأسـباب الـتي أدت إلى نشوء اللحن بعد اختلاط العرب بغيرها مـن الأمـم"[3]. "فنشأ مرافقـاً ولاحقـاً لوضـع أول علوم العربية وهو النحو، فما إن وضع النحاة الأوائل كعبد الرحمن بن هرمـز(117هـ)، وعبـد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(205هـ)، وعيسى بن عمر(156هـ)، بعض قواعد النحـو العربـي حتـى راحوا يحاولون محايدة الشعراء ونقدهم شعرهم وإخضاعهم لتلـك القواعـد، بـل نكـاد نجـرؤ علـى القول: إن أقدم أشكال النقد العربي كانت لغوية"[4].

ويعضد هذا الملحظ ويعززه ما يروى أن النابغة الذبياني(605م) كان يحكـم بـين الـشعراء في سوق عكاظ، وأنه قدّم الخنساء(24هـ) على حسان بن ثابت(40هـ) ناقداً بيته:

لَنَـا الْجَفَنَـاتُ الْغُـرُّ يَلْمَعْـنَ بِالـضُّحَى وَأَسْـيَافُنَا يَقْطُـرْنَ مِـنْ نَجْـدَةٍ دَمَـا

---

(1) ينظر: مقدمة في النقد الأدبي، (354).

(2) منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط1، دار الهادي، بيروت، 1428هـ-2007م، (5).

(3) النقد عند اللغويين في القرن الثاني، سنية أحمد محمد، ط1، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1997، (193).

(4) النقد اللغوي في التراث العربي، ممدوح محمد خسارة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

وأن نقده انصبّ على قول حسان (الجفنات وأسياف) وهي من جموع القلة وكان الفخر يقتضي جمع كثرة نحو (الجفان والسيوف) أي: إن النقد كان لغوياً حرفياً، آخذين بالحسبان ضعف هذه الرواية بآية أن مصطلحات مثل جمع القلة والكثرة لم تكن قد وضعت بعد[1].

والذي يتعين أن النقد اللغوي جانب من جوانب عناية العرب بالعربية ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها ومكانتها، والحفاظ على سلامتها؛ إذ هي لغة الكتاب المجيد، والحديث الشريف، وأقوال الصحابة، وأهل البيت، والتابعين، والبلغاء، التي نشطت في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الأول الهجري قيام الدراسات القرآنية والحديثية، ونشاط الشعر والشعراء، فكان الكسائي (189هـ)، والفرّاء (207هـ)، وثعلب (292هـ)، وغيرهم من كبار الكوفيين الذين عنوا بها، وكان الخليل (175هـ)، وسيبويه (180هـ)، والمبرد (286هـ)، وغيرهم من كبار البصريين الذين تناولوها[2].

ولعلّه يصح في الفهم ويستقيم أن يُقال: إن العرب عرفوا المنهج اللغوي في النقد، وإن غير واحد درسوا العوامل المؤثرة في النقد اللغوي، مثل الرواية والتطور اللغوي، والتعصب القديم، والخصومة، والإيجاز، وأوردوا المقاييس والنظرات التي أثارها هذا النقد، ودرسوا ضروب المقاييس في النقد اللغوي، ومنها مقاييس الخطأ والصواب، ومقاييس الجودة والرداءة[3].

ومستصفى القول: إن النقد اللغوي هو ضرورة اليوم كما في الماضي، بل إن كثيراً من القدماء كان بِغُنيةٍ عنه، ومع ذلك فقد قوّموا به وأفادوا منه في تصحيح عباراتهم[4]، وردوا المحظور والمستهجن، ووقفوا على الأنسب من كلام العرب، ولعلّ أصدق ميسم يمكن أن يُسبغ على النقد اللغوي أنه من الروافد المعززة لاستقامة اللفظ ومناسبة المعنى وحظور الدلالة، وأن الشذرات النقدية لا زالت تشكل نمطاً تواصلياً ينهل منه الدارسون إلى الساعة.

---

(1) ينظر: دراسات في النقد العربي القديم، محمود ربداوي، ط1، مطبعة الإنشاء، ط1، 1982م، (8-3).

(2) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، نعمة رحيم العزاوي، ط1، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978م، (24).

(3) فصّل العزاوي في كتابه القول في تلكم الملاحظ، وأفرد لكل ملحظ مبحثاً خاصاً به، ينظر: كتاب النقد اللغوي للعزاوي.

(4) النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ط1، دار النهضة، مصر، 1948، (6).

ويحسن أن أكتفي بما تقدم من حديث مجلٍ لحدود النقد وجذوره ومقاصده، فلأنتقل إلى مضمار نقد النصوص باستشرافٍ يتلاءم مع متطلب الحديث عن النقد اللغوي، والأمر بإيجاز أن في محراب النقد النصي تظهر قيمه النقد، وتتسع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص وقابليته للقراءات المتعددة، إذ أن النص الجامد الذي لا يتحمل إلا وجهاً واحداً تضيق دائرة النقد وربما تنعدم، فالنقد توأم الاجتهاد ورفيق التفكير والتدبر، ولا يعني النقد دوماً بيان العيب والخطأ، بل هو أيضاً يتكفل بإظهار وجوه الحسن ونقاط القوة، وهو بذلك يتسع لمجال الترجيح والتفاضل بين الآراء والأفكار بين الحسن والأحسن، والمهم والأهم، والمناسب والأنسب"[1].

ومما يسترعي الخاطر – بناءً على ما تقدم – أن دائرة النقد تتجلّى وتتسع في التفسير – والله أعلم – وإنما يتأتى ذلك؛ لأن الأمر يتعلق بالقرآن الكريم، كتاب الله، ومصدر الإسلام، ومرجع المسلمين الأول الذي يهتدون بهداه، ومنه يستمدون معارفهم الدينية وأحكام شريعتهم، ولما كان التفسير هو الذي يكشف عن معاني القرآن ومقصده، فإن المفسرين عكفوا على تقريب الناس من المراد وإصابة الصواب واجتناب الخطأ، في فهم أقدس كتاب وأعظمه عند المسلمين، بما يضمن سلامة معتقدهم، وصحة أعمالهم. والنقد اللغوي أحدى الآليات التي اعتمدها هؤلاء الثلة لتحقيق مرادهم من المدونات التي كتبوها، ومن ثمّ لا نكاد نجد تفسيراً خلواً من النقد اللغوي بآية انتخاب الأنسب من الآراء اللغوية.

وهذا الطبري(310هـ) قد صرّح في مقدمة تفسيره مستشفاً فضل الرؤى النقدية بأنه قد ألف هذا الموروث جامعاً في بابه، مخبراً عما انتهى إليه من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه، مبيّناً علل كل مذهب من مذاهبهم. وموضحاً الصحيح لديه من ذلك[2].

(1) منهج النقد في كتب التفسير، (6).

(2) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط1، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2001م، (15/1).

المسعى الأول

تشكيل مقولة النقد اللغوي

"المصطلحات والمواضع"

التشكيل الأول

مسرد تعريفي للمصطلحات النقدية

لعلّ الذي ينبغي الإلماح إليه، قبل الولوج في مطلب هذا المبحث أنه باتت الحاجة ملحة إلى الاستزادة من دراسة التراث النقدي عند العرب دراسة منهجية فاحصة ترسم بعداً حضارياً للمقاييس والمناهج والمصطلحات النقدية – مدار البحث – التي تمرس بها نقاد الأدب العربي القديم كي تصلها بمدارس وقضايا النقد الحديث[*] التي تستوعب نماذج الإبداع في التراث العربي، فتطور القديم للوصول به إلى الحديث، ونضرب الحديث في أعماق القديم[1].

والحق أن القارئ يلفي في مدونات تفسير القرآن الكريم – كتفسير روح المعاني – مصطلحات نقدية تؤذن بحفر معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية الواردة في تفسير النصوص القرآنية، وتكون سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها. وهي تتخذ على التعيين المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية مرجعية في التحليل، والتقويم، والحكم؛ لتصل إلى سلامة التراكيب النحوية، وصحة البناء الصوتي والصرفي وجدوى الدلالات القرآنية.

وينتظم عقد المسعى برصد واقع لغوي مقارب مع بعض قضايا اللغة المعاصرة – وهو من آليات المدونة – ترفد الدرس اللغوي بقيمة هادفة، تنم على وعي اختيار الآراء، ومكانة مدارستها.

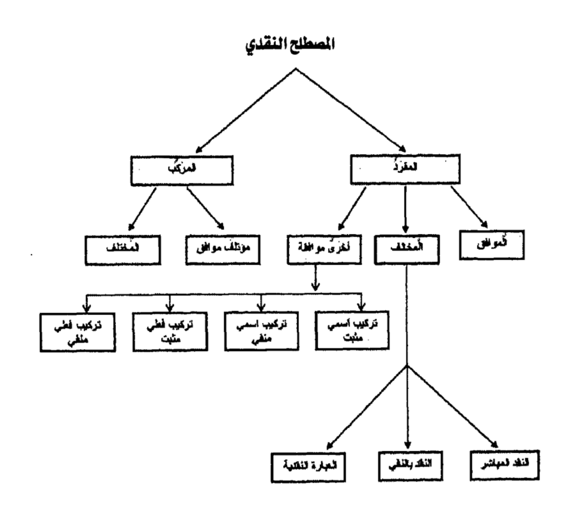
وكأني بالمفسرين – ومنهم الألوسي – أدركوا حقيقة أن الناقد اللغوي يعرض لغة النص على ضربين من المقاييس، "يتكفل الأول ببيان مواضع الجودة والرداءة في تلك اللغة، ويتكفل الآخر بتشخيص الخطأ فيها، والإرشاد إلى الصواب، وكلا المقياسين متمم للآخر، ولا تصح عملية النقد اللغوي إلاّ بالرجوع إليهما"[2]. واتخذ المفسرون هذا البيان مرجعاً في معالجة الآراء والأحكام اللغوية الصادرة في تفسير الآيات القرآنية، التي أضحى بعضها معياراً يمكن الركون إليه في حسم مسائل اللغة، وبعضها يظل بمنأى عن سكينة اليقين، بآية صدورها من نفس بشرية جُبلت على الخطأ والنسيان.

(*) تقتضي سلامة الأسلوب اللغوي أن يقول: تصلها بمدارس النقد الحديثة وقضاياه.

(1) أثر البيئة في المصطلح النقدي القديم، عبد الله سالم المعطاني، المنشور ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، النادي الأدبي الثقافي بجدة، 1410هـ-1990م، (241).

(2) النقد اللغوي عند العرب، (23).

وليس بلازم أن نستطرد إلى ما يرسله المختصون من مقولات في النقد؛ لأننا نـؤثر أن نلتـزم جانب التطبيق، مستهلين هذا المتطلب بمخطط يجلي ما سنعرضه من واقع المصطلح النقدي.



1. المصطلح النقدي المفرد:

ينطوي على ألفاظ نقدية موافقة أو مخالفة للآراء والأحكام اللغوية في تفسير آيات الذكر الحكيم.

1-1 النقد الإفرادي الموافق:

وتتشكل وجوه امتداده في التفسير على ألفاظ عدّة أهمها:

المتبادر: تومئ اللفظة بالإسراع إلى الشيء بعد التثبت منه، بَدر إلى الشيء أسرع، وبابه دخل، وبادر إليه أيضاً وتبادر القوم تسارعوا[1].

ومن نحو ما تقدم في التفسير ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام: 155-156]، (أن تقولوا) علة لمقدر دلّ عليه (أنزلناه) المذكور، وهو العامل فيه لا المذكور خلافاً للكسائي؛ لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي. وهو بتقدير (لا) عند الكوفيين، أي لأن لا تقولوا وعلى حذف المضاف عند البصريين. أي: كراهة أن تقولوا، وقيل: يحتمل أن يكون مفعول (اتقوا) وعليه الفرّاء، وأن تجعل اللام المقدرة العاقبة، أي: ترتب على إنزالنا أحد القولين؛ ترتب الغاية على الفعل فيكون توبيخاً لهم على بعدهم عن العادة، والمتبادر ما ذكر أولاً، أي: أن تقولوا يوم القيامة لو لم ننزله[2].

الأبلغ: بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً وصل وانتهى، وتبلغ الشيء وصل إلى مراده، والإبلاغ الإيصال وكذلك التبليغ، وأمر بالغ جيد وبلغ حسن الكلام فصيحه يبلغ بعبارة لسانه كنه قلبه[3].

ومن مثله في تفسير روح المعاني، قوله جلّ اسمه: ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٍ مُّنْهَمِرٍ﴾ [سورة القمر: 11]، الباء للآلة مثلها في: فتحت الباب بالمفتاح، وجوز أن تكون للملابسة، والأول أبلغ[4].

أجنح: جنح إليه يجنح، ويجنح جنوحاً، واجتنح مال، وأجنحته هو .... واجتنحته أي أملته فجنح أي مال[5].

---

(1) لسان العرب، بدر.

(2) روح المعاني، (8/ 71)، وينظر: (9/ 124).

(3) ينظر: لسان العرب، بدر.

(4) روح المعاني، (27/ 98)، وينظر: (1/ 83)، (1/ 312-313)، (1/ 378)، (2/ 29)، (8/ 82)، (8/ 179)، (10/ 116)، (12/ 14)، (12/ 250)، (15/ 255)، (19/ 138)، (20/ 126)، (23/ 312)، (24/ 80)، (25/ 5)، (27/ 98)، (29/ 79)، (30/ 38).

(5) ينظر: لسان العرب، جنح.

وورد منفرداً، وذلك في تفسير الآلوسي لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [سورة طه، الآية 63]، إذ قرأ أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والإخوان، والصاحبان من السبعة (إنّ) بتشديد النون (هذان) بألف ونون خفيفة، واستشكلت هذه القراءة حتى قيل: إنها لحن وخطأ ..... والذي أجنح أنا إليه والعاصم هو الله تعالى تضعيف جميع ما ورد مما فيه طعن بالمتواتر ولم يقبل تأويلاً ينشرح له الصدر ويقبله الذوق وإن صححه من صححه، والطعن بالرواة أهون بكثير من الطعن بالأئمة الذي تلقوا القرآن العظيم الذي وصل إلينا بالتواتر من النبي ﷺ ولم يألوا جهداً في إتقانه وحفظه[1].

الجيد: من (جيد) الجيد العنق، والجيد بالتحرك طول العنق وحسنه[2]. ومن (جود) أي شيء جيد، وجاد بماله جوداً فهو جواد، وجاد الشيء يجوده جَودة بفتح الجيم وضمها أي صار جيداً.

ونراه في روح المعاني يأتي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية 20]، قرأ مجاهد وعلي بن الحسين ويحيى بن وثاب (يخطِف) والفتح أفصح، وعن ابن مسعود (يختطف) وعن الحسن (يَخطَّف) بفتح الياء والخاء وأصله: يختطف، فأدغم التاء في الطاء، وعن عاصم وقتادة والحسن أيضاً بكسر الثلاثة وهو تكثير مبالغة لا نقدية، وكسر الطاء في الماضي لغة قريش، وهي اللغة الجيدة[3].

الأحب: أحببته نقيض أبغضته، والحب الوداد، والمحبة، وأحبه فهو محب وهو محبوب[4].

ووجه في التفسير ما جاء في قوله – تقدس اسمه – ﴿وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية 23]، قرأ الأكثرون (نِسْياً) بالكسر، قال الفرّاء: هما لغتان في ذلك كالوتير، والوتر.

قال الآلوسي: الكسر أحب اللغتين، وقال ابن الأنباري: هو بالكسر اسم لما ينسى كالنقض اسم لما ينقض، وبالفتح مصدر نائب عن الاسم[5].

---

(1) ينظر: روح المعاني، (16/ 260-261).

(2) ينظر: لسان العرب، (جيد)، (جود)، .

(3) روح المعاني، (1/ 220)، وينظر: (16/ 260).

(4) ينظر: لسان العرب، حبب.

(5) ينظر: روح المعاني، (16/ 96).

2-1-1 تراكيب نقدية موافقة:

تركيب اسمي مثبت: ويتأتى في تركيبين:

- **أقل تكلفاً**: جاء في حديثه عن تضمين (إلى) معنى آخر، وذلك في قول الباري عزّ وجلّ: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِيَ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 52] بأنها تخرج – بحسب آراء العلماء – إلى معنى: مع أو اللام أو في.

وعقب ناقداً: وأنت تعلم أن جعل (إلى) بمعنى اللام أو في التعليليتين يحصل طلبة المسيح التي أشير إليها على وجه لعله أقل تكلفاً مما ذكر[1].

- **أمر محتمل**: في قوله – تقدس اسمه –: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [سورة يونس: 58]، قرأ يعقوب (فلتفرحوا) بتاء الخطاب ولام الأمر، ونقل في توجيهه أنه لما كان النبي ﷺ مبعوثاً إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام والتاء، قيل: وكأنه عنى أن الأمر لما كان لجملة المؤمنين حاضرهم وغائبهم غلب الحاضرون في الخطاب على الغائبين وأتى باللام؛ رعاية لأمر الغائبين وهو أمر محتمل[2].

تركيب اسمي منفي:

لا بأس: ومن أمثلته المتجلية ، ما جاء في قوله – تقدس اسمه – ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [سورة غافر: 71]، (السلاسل) عطف على (الأغلال)، وجوز كون (والسلاسل) مبتدأ أو جملة (يسحبون) خبره والعائد محذوف أي يسحبون بها، وجوز كون (الأغلال) مبتدأ (والسلاسل) عطف عليه والجملة خبر المبتدأ.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، (3/ 213)، وينظر: (12/ 132)، (21/ 40)، (24/ 30)، (26/ 90)، (29/ 47).

(2) ينظر: روح المعاني، (11/ 163).

وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن علي، وابن وثاب: (والسلاسلَ يسحبونَ) بنصب السلاسل وبناء يسحبون للفاعل، فيكون السلاسل مفعولاً مقدماً ليسحبون، والجملة معطوفة على ما قبلها، ولا بأس بالتفاوت اسمية وفعلية[1].

ليس بالبعيد: ذكر أن (من) تكون بمعنى اللام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة البقرة: 265] والمعنى توطيناً لأنفسهم على طاعة الله تعالى، وإلى ذلك ذهب أبو علي الجبائي، وليس بالبعيد[2].

لا إشكال: ولنا أن نتعرض لهذا التركيب من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: 53]، (برزخاً): أي حاجزاً وهو لفظ عربي، وقيل: أصله برزه فعرب، والمراد بهذا الحاجز ما يحول بينهما من الأرض كالأرض الحائلة بين دجلة، ويقال لها بحر لعظمها ولشيوع إطلاق البحر على النهر العظيم صار حقيقة فيه أيضاً، فلا إشكال في التثنية، وإن أبيت صيرورته حقيقة فاعتبار التغليب يرفع الإشكال[3].

لا مانع: ونستشرفه في بيان مقصد الاستفهام في قوله تقدس اسمه: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ [سورة آل عمران: 101]، المراد استبعاد أن يقع منهم الكفر وعندهم ما يأباه، وقيل: المراد التعجب أي لا ينبغي لكم أن تكفروا في سائر الأحوال لا سيما في هذه الحال التي فيها الكفر أفظع منه في غيرها، وقيل: المراد بكفرهم فعلهم أفعال الكفرة كدعوى الجاهلية، فلا مانع من يكون الاستفهام لإنكار الواقع[4].

---

(1) ينظر: روح المعاني، (24/ 103)، وينظر: (1/ 412)، (2/ 16)، (2/ 171)، (3/ 125)، (3/ 155)، (4/ 8)، (4/ 80)، (4/ 101)، (4/ 170)، (6/ 177)، (8/ 8)، (11/ 208)، (11/ 230)، (12/ 219)، (14/ 68)، (14/ 88)، (15/ 116)، (15/ 327)، (17/ 224)، (18/ 30)، (20/ 11)، (22/ 8)، (23/ 43)، (23/ 281)، (24/ 16)، (24/ 24)، (24/ 77)، (24/ 97)، (24/ 118)، (25/ 22)، (25/ 29)، (25/ 42)، (25/ 64)، (25/ 152)، (27/ 33)، (27/ 81)، (29/ 216)، (30/ 127)، (30/ 168).

(2) المصدر نفسه، (3/ 44)، وينظر: (11/ 181).

(3) ينظر: المصدر نفسه (19/ 41)، وينظر: (7/ 166)، (20/ 56).

(4) روح المعاني: (4/ 20)، وينظر: (9/ 71)، (9/ 107)، (11/ 154)، (12/ 162)، (14/ 279)، (15/ 17)، (15/ 335)، (16/ 216)، (18/ 35)، (23/ 245)، (23/ 292)، (25/ 45)، (25/ 118)، (25/ 157)، (26/ 97)، (26/ 111).

تركيب فعلي مثبت:

تنفتح له: ويتحصل في تحديد الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: 2]، (ذلك): إشارة إلى الكتاب الموعود به ﷺ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا﴾[سورة المزمل: 5]، وقيل: إلى التوراة والإنجيل، وقيل: إلى الصراط المستقيم في سورة الفاتحة، والذي تنفتح له الآذان أنه إشارة إلى القرآن[1].

يقتضيه: عرج الآلوسي على الآراء التي وجهت اللفظ (عزيز) من قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ﴾ [سورة التوبة: 128]، رفع (عزيز) على أنه صفة سببية لرسول وبه يتعلق (عليه)، وفاعله المصدر، وهو الذي يقتضيه ظاهر النظم الجليل، وقيل: (عزيز) خبر مقدم و(ما عنتم) مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع الصفة، وقيل: نعت حقيقي لرسول وعنده تم الكلام، و(عليه ما عنتم) ابتداء كلام أي: يهمه ويشق عليه عنتكم[2].

يميل إليه: ويعلم على سبيل المثال في الوقوف على معنى الحرف الناسخ من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: 21]، في المشهور موضوعه للترجي وهو الطمع في حصول أمر محبوب ممكن الوقوع والإشفاق، وهو توقع مخوف ممكن، والظاهر التقابل فتكون مشتركة، وذكر الرضي(688هـ) أنها للترجي، وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع والإشفاق، والذي يميل إليه القلب ما ذكره بعض المحققين أنها لإنشاء توقع أمر متردد بين الوقوع وعدمه مع رجحان الأول[3].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه (1/ 134).

(2) المصدر نفسه، (11/ 60)، وينظر: (1/ 172)، (1/ 309)، (6/ 211)، (11/ 18)، (11/ 242)، (18/ 37)، (1/ 172)، (22/ 199)، (28/ 80).

(3) ينظر: روح المعاني (1/ 223)، وينظر: (1/ 302)، (1/ 391)، (5/ 201)، (9/ 124)، (16/ 98)، (16/ 268)، (18/ 38)، (19/ 124).

تركيب فعلي منفي:

لا ينبغي رده: ونظفر به في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [سورة البقرة: 249]، أي: من لم يذقه من طعم الشيء إذ ذاقه مأكولاً كان أو مشروباً حكاه الأزهري (370هـ) عن الليث (211هـ)، وذكره الجوهري (396هـ) أن الطعم ما يؤديه الذوق وليس هو نفس الذوق، فمن فسره به على هذا فقد توسع وعلى التقديرين استعمال طعم الماء بمعنى ذاق طعمه مستفيض لا يعاب استعماله لدى العرب العرباء، ووقوع مثله في كلامهم مما لا ينبغي أن يشك فيه[1].

لا يضر: ونتلمسه في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [سورة التغابن: 2]، عن الحسن أن في الكلام حذفاً والتقدير ومنكم فاسق. ولا أراه يصح، وكأنه من كذب المعتزلة عليه، والجملة على ما استظهر بعض الأفاضل، معطوفة على الصلة، ولا يضره عدم العائد؛ لأن المعطوف بالفاء يكفيه وجود العائد في إحدى الجملتين كما قرروه في نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، أو يقال: فيها رابط بالتأويل أي: فمنكم من قدر كفره ومنكم من قدر إيمانه، أو (فمنكم كافر) به، (ومنكم مؤمن) به[2].

1-2 النقد المخالف:

1-2-1 لفظ نقدي مباشر: منها

البعيد: البعد خلاف القرب، وبعد بالضم أو بالكسر بعداً فهو بعيد وبعاد، أي: تباعد، واستبعد الشيء عده بعيداً[3].

---

(1) المصدر نفسه، (2/ 202).

(2) المصدر نفسه (28/ 144)، وينظر: (1/ 251، 266)، (2/ 108)، (2/ 194)، (3/ 128)، (3/ 155)، (3/ 194)، (3/ 212)، (3/ 227)، (4/ 4)، (4/ 90)، (4/ 111)، (4/ 163)، (5/ 87)، (16/ 58)، (16/ 226)، (16/ 316)، (17/ 102)، (7/ 113)، (18/ 17)، (18/ 51)، (18/ 274)، (19/ 6)، (9/ 112)، (20/ 117)، (20/ 173)، (21/ 69)، (21/ 118)، (22/ 127)، (23/ 47)، (23/ 94)، (23/ 148)، (23/ 244)، (25/ 120)، (25/ 140)، (26/ 82)، (27/ 62)، (27/ 123)، (27/ 174)، (28/ 137)، (28/ 144)، (29/ 80)، (29/ 119)، (29/ 156)، (30/ 129)، (30/ 182)، (30/ 248)، (30/ 327).

(3) ينظر: لسان العرب (بعد).

ووجهه جاء في قول الباري – عز وجلّ – ﴿لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [سورة آل عمران: 190-191]، (الذين) في موضع جر على أنه نعت (لأولى)، ويجوز أن يكون في موضع رفع أو نصب على المدح، وجعله مبتدأ والخبر محذوف تقديره يقولون (ربنا آمنا) بعيد[1].

الباطل: بطل الشيء ذهب ضياعاً وخسراً فهو باطل، وبطل في حديثه بطالة وأبطل هزل، والباطل نقيض الحق، وأبطل فلان جاء بكذب وادعى باطلاً[2].

ويَمثُل جلياً من توجيه ضمير الفعل (اريتكم) (التاء) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ [سورة الأنعام: 40]، قيل: التاء ضمير الفاعل وما بعده حرف خطاب جيء به للتأكيد، وليس اسماً لأنه لو كان كذلك لكان إما مجروراً ولا جار هنا، أو مرفوعاً وليس من ضمائر الرفع، ولا مقتضى له أيضاً أو منصوباً، وهو باطل لثلاثة أوجه، الأول: أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، والثاني: لو جعل مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، والثالث: أنه لو جعل كذلك لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء...[3].

الجهل: الجهل نقيض العلم، والجهالة أن تفعل فعلاً بغير علم، وجهلت الشيء إذا لم أعرفه[4].

ويصدر في الحديث عن (إياك) من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: 5]، (إيا) في المشهور ضمير نصب منفصل واللواحق حروف زيدت لبيان الحال،

---

(1) روح المعاني (4/ 188)، وينظر: (1/ 134)، (1/ 219)، (1/ 474)، (1/ 457)، (1/ 467)، (2/ 9)، (3/ 129)، (3/ 223)، (4/ 110)، (5/ 69)، (6/ 28)، (6/ 175)، (7/ 110)، (7/ 157)، (7/ 218)، (8/ 41)، (8/ 90)، (8/ 104)، (8/ 181)، (8/ 189)، (10/ 61)، (10/ 84)، (12/ 176)، (13/ 205)، (13/ 277)، (15/ 18)، (16/ 104)، (16/ 206)، (16/ 261)، (18/ 99)، (19/ 38)، (20/ 4)، (22/ 125)، (22/ 165)، (24/ 67)، (25/ 118)، (28/ 152).

(2) ينظر: لسان العرب (بطل).

(3) روح المعاني، (7/ 171)، وينظر: (1/ 62)، (3/ 7)، (6/ 85)، (8/ 204)، (13/ 309)، (16/ 63)، (20/ 161)، (21/ 115)، (30/ 169).

(4) ينظر: لسان العرب (جهل).

وقيل: أسماء أضيف هو إليها، وقيل: الضمير هي تلك اللواحق وإيا دعامة، وهو جهل، والبحث مستوفى في علم النحو[1].

الخدش: خدش جلده ووجهه مزقه، والخدش مزق الجلد قل أو كثر، وبقلبه خدش وهو شيء من الأذى[2].

ويتعين في التعريج على الإحالة بالإشارة في قوله – تقدس اسمه –: ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران: 138]، الإشارة إما إلى القرآن وهو المروي عن الحسن وقتادة، وخدش بأنه بعيد عن السياق، وإما إلى ما لخص من أمر الكفار والمتقين والتائبين[3].

التخرص: خرص بالضم خرصاً وتخرص، أي: كذب، ورجل خراص كذاب، وتخرص فلان على الباطل واخترصه افتعله[4].

وينطوي في مستهل سورة طه على اللفظ، فعرض آراء العلماء في لفظة ﴿طه﴾، [سورة طه: 1]، ومما ذكره: إنها بلغة عكل، وقيل: بلغة عك، وروي ذلك عن الكلبي قال: لو قلت في عك: يا رجل لم يجب حتى تقول – طاها – .... وتخرص الزمخشري على عك، فقال: لعل عكا تصرفوا في يا هذا كأنهم في لغتهم قالبون الياء طاء فقالوا: يا طا واختصروا هذا واقتصروا على ها[5].

الخطأ: الخطأ ضد الصواب، ومنه أخطأ في هذه المسألة لم يصبها، وأخطأ الطريق عدل عنه، وأخطأ الرأي وأخطأ حاجته لم يصبها[6].

ومن مظانه في تفسير قول الحق – تعالى –: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ﴾ [سورة الأنفال: 72]، قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب (ولايتهم) بالكسر، وزعم الأصمعي أنه خطأ، وهو المخطئ، فقد تواترت القراءة بذلك[7].

---

(1) روح المعاني، (1/ 111)، وينظر: (13/ 246).

(2) ينظر: لسان العرب (خدش).

(3) روح المعاني، (4/ 78)، وينظر: (25/ 55)، (26/ 67).

(4) ينظر: لسان العرب (خرص).

(5) ينظر: روح المعاني، (16/ 174).

(6) ينظر: لسان العرب (خطا).

(7) روح المعاني، (10/ 45)، وينظر: (9/ 75)، (10/ 108)، (10/ 148)، (10/ 171).

1-2-2 نقد منفي اسمي: ومنها

لا حاجة: ويرسل قولاً يفضي إلى هذا النقد، وذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان: 59]، والسؤال كما يعدى بـ (عن)؛ لتضمنه معنى التفتيش يعدى بـ (الباء)؛ لتضمنه معنى الاعتناء، وعليه قول علقمة بن عبيدة(603م):

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ... خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ

فلا حاجة إلى جعلها بمعنى عن – الباء – كما فعل الأخفش والزجاج[1].

ليس في محله: ويتمثل في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [سورة الأنعام: 162]، فقرأ نافع (مَحْيَاي) بإسكان الياء إجراء للوصول مجرى الوقف، وفي رواية أنه كسر الياء، وعلى الرواية الأولى إنما جاز التقاء الساكنين لنية الوقف وفيه يجوز ذلك فطعن بعضهم في ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين، وهو لا يجوز ليس في محله[2].

لا داعي: نلمح استعماله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ﴾[سورة يوسف: 81]، (للغيب) لليل، وهو بهذا المعنى في لغة حمير وكأنهم قالوا: وما شهدنا إلا بما علمنا من ظاهر حاله – وما كنا لليل حافظين، أي لا ندري ما يقع فيه فلعله سرق فيه أو دلس عليه، وأنا لا أدري ما الداعي إلى هذا التفسير المظلم مع تبلج صبح المعنى المشهور[3].

ليس بمراد: وورد استعماله في عرض القراءات القرآنية لـ (هُون) من قوله تعالى: ﴿أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِ﴾ [سورة النحل: 59] فقرأ الجحدري، وعيسى (هوان) بفتح الهاء وألف بعد الواو، وقرئ (على هوان) بفتح الهاء وإسكان الواو وهو بمعنى الذل، ويكون بمعنى الرفق واللين وليس بمراد[4].

---

(1) روح المعاني، (19/ 46)، وينظر: (1/ 401)، (2/ 156)، (5/ 165)، (8/ 132)، (22/ 135)، والبيت في ديوان علقمة الفحل،تحقيق: لطفي الصقال، درية الخيب،دار الكتاب العربي، حلب، 1969،(7).

(2) المصدر نفسه، (8/ 82)، وينظر: (17/ 176)، (19/ 209)، (22/ 50)، (25/ 49).

(3) المصدر نفسه، (13/ 44)، وينظر: (11/ 88)، (15/ 79).

(4) المصدر نفسه، (14/ 201)، وينظر: (12/ 161)، (14/ 240)، (18/ 227).

ليس بسديد: ونسوق مثلاً من تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء: 124]، قوله سبحانه: (من ذكر أو أنثى) في موضع الحال من ضمير (يعمل) و(من) ابتدائية، وجوّز أن يكون حالاً (من الصالحات) و(من) ابتدائية أي كائنة (من ذكر) ... الخ، واعترض بأنه ليس بسديد من جهة المعنى[1].

3-2-1 نقد منفي فعلي: منها

لم يأت بشيء: ويدلنا على هذا المصطلح النقدي توجيه تفسير قول الباري عز وجلّ ﴿وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُواْ يَهْتَدُونَ﴾ [سورة القصص: 64]، فعقب على القول القاضي بأن يكون المراد من الرؤية رؤية القلب أي والكفار علموا حقية هذا العذاب لو كانوا يهتدون، وهذه الوجوه عندي خير من الوجوه المبنية على أن جواب لو محذوف، فإن ذلك يقتضي تفكيك لنظم الآية، ولعمري أنه لم يأتِ بشيء وما يرد عليه أظهر من أن يخفى على من له أدنى تمييز بين الحي واللي[2].

لا يجوز: لحظت – وأنا – أدارس هذا المبتغى أن خطاب التفسير غني بهذا المضمار ومستفيض به، ومما يجليه التعريج على قوله تعالى على لسان زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [سورة آل عمران: 38]. أنث – الطيبة – لتأنيث لفظ الذرية، والتأنيث والتذكير تارة يجيئان على اللفظ وأخرىٰ على المعنى وهذا في أسماء الأجناس، بخلاف الأعلام فإنه لا يجوز أن يقال: جاءت طلحة؛ لأن اسم العلم لا يفيد إلا ذلك الشخص، فإذا كان مذكراً لم يجز فيه إلا التذكير[3].

---

(1) المصدر نفسه، (5/ 181)، وينظر: (15/ 98)، (15/ 290).

(2) المصدر نفسه، (20/ 121)، وينظر: (1/ 32)، (8/ 145).

(3) المصدر نفسه، (3/ 177)، وينظر: (1/ 53)، (1/ 204)، (1/ 206)، (1/ 302)، (1/ 334-382)، (أ/ 406)، (1/ 443)، (2/ 18)، (2/ 193)، (3/ 10)، (3/ 192)، (3/ 173)، (3/ 236)، (3/ 264)، (4/ 9)، (4/ 239)، (7/ 6)، (7/ 54)، (7/ 171)، (7/ 235)، (7/ 254)، (7/ 271)، (8/ 26)، (8/ 36)، (8/ 52)، (8/ 82)، (8/ 141)، (9/ 11)، (9/ 206)، (11/ 114)، (11/ 148)، (11/ 155)، (11/ 194)، (12/ 66)،=

لا ينبغي: ويتأتى هذا اللفظ في التوجيه النقدي للرأي القاضي بأن (إلا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة يونس: 61]، عاطفة بمنزلة الواو، كما قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة النمل: 10-11]، والأخفش في قوله سبحانه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة: 150]، وقوم في قوله جلّ شأنه: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [سورة النجم، الآية 32]، وهو مقدر بعدها، والكلام قد تم عند قوله سبحانه: (ولا أكبر) ثم ابتدأ بقوله تعالى: (إلا في كتاب) أي: وهو في كتاب .... والإنصاف أنه لا ينبغي تخريج كلام الله تعالى العزيز على ذلك ولو اجتمع الخلق إنسهم وجنهم على مجيء إلا بمعنى الواو[1].

لا يحسن: لا يرعوي الآلوسي عن الوقوف ملياً على توجيهات القراءات القرآنية، ومنه في قوله تقدس اسمه على لسان قوم هود: ﴿قَالُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [سورة الشعراء: 136]، وروي عن أبي عمرو والكسائي إدغام الظاء في التاء في (وعظت) وبالإدغام قرأ ابن محيص، والأعمش؛ إلا أن الأعمش زاد ضمير المفعول فقرأ (أوعظتنا)، وينبغي أن يكون إخفاء؛ لأن الظاء مجهورة مطبقة والتاء مهموسة منفتحة، فالظاء أقوى منها، والإدغام إنما يحسن في المتماثلين أو في المتقاربين إذا كان الأول أنقص من الثاني. وأما إدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن[2].

=(12/ 108)، (12/ 117)، (12/ 126)، (12/ 210)، (12/ 224)، (13/ 56)، (13/ 245)، (14/ 63)، (14/ 17)، (14/ 194)، (15/ 246)، (15/ 337)، (16/ 5)، (16/ 105)، (16/ 179)، (16/ 252)، (6/ 256)، (6/ 257)، (17/ 26)، (17/ 110)، (17/ 156)، (18/ 37)، (18/ 89)، (18/ 245)، (18/ 280)، (20/ 179)، (21/ 12)، (21/ 164)، (22/ 128)، (23/ 184)، (24/ 71)، (24/ 122)، (25/ 98)، (25/ 182)، (26/ 35)، (27/ 23)، (27/ 84)، (27/ 113)، (28/ 194)، (29/ 70)، (30/ 90)، (30/ 121)، (30/ 144)، (30/ 158)، (30/ 188)، (30/ 274)، (30/ 288).

(1) ينظر: روح المعاني، (11/ 169)، وينظر: (12/ 116).

(2) المصدر نفسه، (19/ 132)، وينظر: (3/ 69)، (15/ 144)، (21/ 225)، (23/ 34).

لا يرتضي: أتخذ هذا المصطلح تذكاراً في الرد النقدي على الرأي الذي قدّر مضافاً محذوفاً في قوله جل شأنه: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [سورة الأنفال: 43]، والتخريج على أن في الكلام مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه أي في موضوع منامك مما لا يرتضيه اليقظان[1].

2. المصطلح النقدي المركب – الازدواجي –

2-1 المركب المؤتلف الموافق:

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
افصح وأوسع.	(119 / 1)
احسن المحامل وأبعدها عن التكلف وأسوغها في لسان العرب.	(134 / 1)
أسلم من القيل والقال وأبعد عن الإشكال.	(201 / 1)
أولى استعمالاً وإن كان الكل فصيحاً.	(256 / 1)
هو المشهور ولعله الأولى.	(272 / 1)
أسلم وأبعد عن التكلف.	(297 / 1)
أوفى وأظهر وهو وجه حسن.	(315 / 1)
افصحها وأشهرها.	(408 / 1)
أولى ما حُملت عليه وأصح.	(421 / 1)
الأول أولى والثاني أولى للتمام.	(472 / 1)
أوفق وأحسن.	(55 / 2)
ثابت ومستحسن وأبلغ.	(57 / 2)
اقرب للذوق وأقل تكلفاً.	(266 / 2)
كلام حسن ولعله الأولى والأقرب.	(41 / 3)
اقضى وأولى.	(83 / 3)
الأليق والأنسب.	(115 / 3)
يسوغ ويستغني.	(133 / 3)
أمس بالمقصود وأوفق للواقع.	(254 / 3)
أكثر وأفصح.	(209 / 5)

[1] روح المعاني، (10/ 11)، وينظر: (5/ 190)، (15/ 337)، (16/ 71).

موضعه في التفسير	المصطلح النقدي
(207 / 7)	الظاهر المناسب.
(37 / 8)	أعمّ وأكثر فائدة.
(127 / 9)	أنسب بالمقام والأشهر.
(134 / 9)	لا يخلو عن حسن والأول أوفق.
(169 / 11)	أجلّها قدراً وأدقها سراً.
(231 / 11)	يميل إليه القلب، ولا أرى فيه بأساً ولعلّه الأولى.
(71 / 12)	أوجه وأقوى.
(76 / 12)	أخصر وأوفر تجانساً.
(212 / 12)	سالم ومعهود.
(137 / 13)	يغلب في الظن والأول أغلب.
(141 / 15)	أقرب وأقوى.
(203 / 15)	أوفق ولا ينافيه تضمن.
(141 / 16)	ينساق إليه الذهن ويساعده اللفظ.
(260 / 16)	أجود الوجوه وأوجهها.
(10 / 17)	حسن وليس بشاذ.
(62 / 17)	أولى للأول وأبعد عن التفكيك للثاني.
(227 / 18)	الظاهر والأوفق بالمقام.
(5 / 19)	أبلغ وأوفق.
(168 / 19)	أبلغ وأولى.
(199 / 19)	أبلغ وأنسب.
(102 / 20)	أظهر ولم يبعد.
(159 / 21)	كلاهما جائز ورجح أحدهما.
(159 / 22)	رجح وبعد عن الإجحاف.
(65 / 24)	لا أرى فيه بأساً ويوشك أن يكون المتبادر.
(31 / 26)	هذا الوجه أعرب وأبين وأظهر.
(34 / 26)	هو الوجه وهو أبلغ.
(105 / 27)	أوجه وأفصح.
(80 / 28)	فيه من الحسن ولا يضر.
(23 / 29)	فصيح شائع وعكسه جائز.
(176 / 30)	جائز وهو الأولى.
(179 / 30)	وهو وجه حسن بل هو أرجح من الأول.
(295 / 30)	أظهر وألطف.

2-2 المركب المؤتلف المخالف:

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
خلاف الظاهر والمتبادر.	(249 / 1)
قول غير مرضي ولا مقبول.	(454 / 1)
هو من التكلف غايته ومن التعسف نهايته.	(9 / 2)
بعيد بل لا أجيزه.	(17 / 2)
تخريج ضعيف ومتكلف.	(20 / 2)
بعيد من الصحيح قريب من الحرف.	(247 / 3)
بعيد وخلاف المأثور.	(69 / 4)
فالتشنيع في غاية الشناعة ونهاية الجسارة.	(221 / 4)
لست على يقين أنه الأولى والأحرى.	(307 / 4)
تكلف ولا يليق بالنظم الكريم.	(29 / 5)
لا يخلو عن تعقيد ولا يوجد محمل صحيح.	(131 / 5)
لا يخفى بعده وأبعد منه.	(16 / 6)
خلاف الظاهر ولا يتركب في العربية.	(124 / 6)
لا يخفى بعده وأبعد منه.	(35 / 7)
بعيد وغير ظاهر.	(98 / 7)
لا يخفى تكلفه وتعسفه ولا وجه له.	(127 / 7)
ركب في الكلام عمياء وتاه في تيهاء.	(39 / 8)
ليس بشيء وموهمة وفي غاية الشذوذ ولم تصح.	(56 / 10)
أقل غائلة وفيه كلام.	(182 / 11)
لا يتجه ولا ينتظم.	(200 / 11)
وهو من الجسارة بمكان وليته قال ما أدري.	(176 / 12)
وجه ضعيف مبني على ضعيف.	(177 / 12)
وهو بعيد والأبعد منه	(202 / 12)
تكلف ويورث الصداع.	(101 / 14)
لا يعضد ولا يلتفت إليه.	(38 / 15)
ولا يخضر بعده وليس بأقرب مما استبعده.	(67 / 15)
إعراب متكلف ويقضي منه العجب.	(219 / 15)
بعيد عن السياق وليس من الأخبار الصحيحة.	(245 / 15)
تكلف ولا يخلو من ركاكة.	(99 / 16)

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
لا يجوز التخريج ولا يليق.	(278 / 16)
خلاف الظاهر وأبعد منه.	(9 / 17)
ليس كذلك ونظر فيه ولا يستلذه الذوق السليم.	(180 / 17)
خفاء المعنى ولا يستقيم.	(50 / 18)
لا يرى وجهه وخلاف الظاهر.	(63 / 18)
خطراً عظيماً ومنشأ جهل وفساد.	(294 / 18)
تكلف وتعسف ومخالفة للعربية.	(63 / 19)
ولا أراه مرضياً ولو أوقدوا له ألف سراج.	(125 / 22)
لا يخفى بعده وأبعد منه ...	(3 / 23)
ضعيف لا يلتفت إليه.	(42 / 24)
خلاف الظاهر ومما يقتضي منه العجب.	(106 / 25)
سماجة وإيهام محذور.	(83 / 27)
تفكيك للنظم وخروج عن الظاهر.	(207 / 27)
تكلف ومخالفة الظاهر.	(233 / 27)
تكلف وتعسف.	(61 / 28)
لا يليق وليس له قوة.	(32 / 30)
ضعيفة ولا يعول عليها.	(187 / 30)

2-3 المركب المختلف:

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
هذا النقل صحيح والوهم عكسه.	(281 / 1)
لا يسمع مع وروده في كلام العرب.	(318 / 1)
مع أنه الأنسب ليس بشيء.	(9 / 2)
لولا أن الجمهور منعه لكان من الحسن بمكان	(177 / 2)
سائغ إلا أن فيه بعد.	(275 / 4)
وفي هذا بعد وإن أثبته الراغب.	(109 / 5)
جائز لكن خلاف الظاهر.	(209 / 5)
لا يلتفت إليه والصواب ...	(18 / 6)
وهو بعيد لا خطأ.	(50 / 8)
وإن كانت شاذة فإنها من الثقات.	(99 / 8)
ولا تخلو عن حسن وإن قيل فيه تكلف لا حاجة إليه.	(230 / 9)

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
الأولى ما ذكرنا وفي الأخير تكلف.	(46 / 10)
الأول أولى وإن كان فيه كثرة حذف.	(110 / 13)
وهو حسن لولا أن الاستعمال والقياس آبيان.	(177 / 14)
في غاية البعد وإن تضمن معنىً لطيفاً.	(26 / 15)
له وجه وفيه تأمل.	(75 / 15)
خلاف الجمهور مع أنه قياس.	(235 / 15)
تكلف والحق ما عليه الجمهور.	(36 / 18)
وإن صح إلا أنه غير معروف.	(27 / 18)
جوز وعلى بعد.	(52 / 18)
أبعد جداً والأقرب.	(75 / 18)
حسن لكنه خلاف الظاهر.	(235 / 18)
وقعت في الفصيح وخلاف الظاهر.	(225 / 19)
أوفق بما بعده وضعف لكثرة التقدير.	(163 / 20)
لا يساعده النظم وهو ظاهر فيما تقدم.	(270 / 22)
غير جائز والأوجه....	(21 / 24)
غير جائز اللهم إلا شاذاً استعمالاً وقياساً.	(21 / 24)
تكلف لا يمكن القول به مع ظهور الأول وسهولته.	(125 / 24)
وهو حسن بيد أن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح.	(139 / 28)
مع استقامته فيه تكلف وابتداع.	(215 / 29)
حسناً في نفسه لكنه لا يتبادر إلى الفهم.	(52 / 30)
بعضها فيه ضعف ولعلّ الأول أولى.	(112 / 30)

رجع النظر في أمثلة من المركب – الازدواجي:

المركب المؤتلف الموافق:

من الأمثلة التي يتجلى فيها هذا المتطلب، ما جاء في التنويعات المعنوية للفظة (سعر) من قوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [سورة القمر: 24]، أي نيران جمع سعير، وفي رواية أخرى تفسير السعر بالجنون على أنه اسم مفرد بمعنى ذلك. يقال: ناقة مسعورة إذا كانت تفرط في سيرها كأنها مجنونة، والأول أوجه وأفصح[1].

---

(1) ينظر: روح المعاني، (27/ 105).

المركب المؤتلف المخالف:

دوّن مثل هذه الملاحظ في مناسبات عدّة من التفسير، ومنه في الرد على أحد الآراء التي وجهت إعراب قول الله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [سورة الحجر: 94]، بعد أن مضى في عرض الآراء، وقف على الراي القاضي بأن التقدير فاصدع بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء الثانية ثم الثالثة ثم لام التعريف ثم المضاف ثم الهاء، وهو تكلف لا داعي له ويكاد يورث الصداع[1].

المركب المختلف:

سبيلي في تأتي هذا المبتغى ما رصدته حول تقديم (الرؤوف) على الرحيم في قول الباري جلّ شأنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [سورة البقرة: 143]، قدم (رؤوف) على (رحيم)، لأن الرافة مبالغة في رحمة خاصة، وهي رفع المكروه وإزالة الضرر كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [سورة النور: 2]، أي لا ترأفوا بهما فترفعوا الجلد عنهما والرحمة — أعم منه، ومن الأفضال ودفع الضرر أهم من جلب النفع، وقول القاضي بيّض الله تعالى غرة أحواله: لعلّ تقديم — الرؤوف — مع أنه أبلغ — محافظة على الفواصل — ليس بشيء لأن فواصل القرآن لا يلاحظ فيها الحرف الأخير كالسجع، فالمراعاة حاصلة على كل حال[2].

---

(1) روح المعاني، (14/ 101).

(2) المصدر نفسه، (2/ 9).

التشكيل الثاني

استقراء المواضع

أرصد - على التعيين - مواضع النقد، ووجوه امتداده في التفسير، وأستلطف في استظهار ملحظ الموسوعية الشمولية في الخطاب بمدارسة النقد لطائفة من آراء العلماء، وما صدر عنهم من أحكام لغوية، متجاوزاً تحليل هذه المواضع، وما تقتضيه من مراجعة تتحرى الأصلح وتتخذ للتواصل مع التراث اللغوي سبيلاً أمثل إلى المتقادم من الدراسة.

1- نقد المفسرين

تعرض لعلة اختيار المفرد (إماماً) في قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [سورة الفرقان: 74]، إمام يستعمل مفرداً وجمعاً كهجان، والمراد به هنا الجمع ليطابق المفعول الأول لجعل، واختير على أئمة، لأنه أوفق بالفواصل السابقة واللاحقة... وذكر ابن عطية أن مدار التوجيه على هذا الدعاء صدر عن الكل على طريق المعية، وهو غير واقع أو عن واحد وهو غير ثابت، فالظاهر أنه صدر عن كل واحد قول واجعلني للمتقين إماماً، فعبر عنهم للإيجاز بصيغة الجمع، وأبقى (إماماً) على حاله[1].

ورد الآلوسي ناقداً: بأن فيه تكلفاً وتعسفاً مع مخالفته للعربية، وأنه ليس مداره على ذلك، بل إنهم شركوا في الحكاية في لفظ واحد لاتحاد ما صدر عنهم[2]، ومن الرؤى النقدية الموافقة، ما جاء في إعراب (من آياته) من قول الله عز وجل: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفًا وَطَمَعًا﴾ [سورة الروم: 24]، وفي الكشف لعل الأوجه أن يكون (من آياته) خبر لمبتدأ محذوف أي: من آياته ما يذكر أو ما يتلى عليكم ثم قيل (يريكم البرق) بياناً لذلك، وهذا أقل تكلفاً من الكل[3].

---

(1) روح المعاني، (19/ 63).

(2) المصدر نفسه، (19/ 63).

(3) المصدر نفسه، (21/ 40)، وينظر في نقد المفسرين: (1/ 421)، (2/ 9)، (4/ 54)، (5/ 166)، (5/ 180)، (8/ 39-40)، (13/ 176)، (13/ 130)، (13/ 206)، (15/ 79)، (16/ 267)، (18/ 16)، (22/ 144)، (25/ 100)، (25/ 140)، (26/ 59)، (27/ 38)، (27/ 82).

2- نقد النحويين

ومما يجلي هذا المتطلب إعراب (قرآناً) في قوله تقدس اسمه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝ وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا﴾ [سورة الإسراء: 105-106].

قال الفرّاء: هو منصوب بـ (أرسلناك) أي: وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً، وقرآناً، كما تقول رحمة، لأن القرآن رحمة، ولا يخفى أنه إعراب متكلف لا يكاد يقوله فاضل[1].

وتحضر النظرة النقدية الموافقة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [سورة الزمر: 75]، أي حول العرش على أن (مِن) مزيدة على رأي الأخفش، وهو الأظهر، وقيل: هي للابتداء، فحول العرش مبتدأ الحفوف، وكأن الحفوف حينئذ للخلق[2].

3- نقد اللغويين

ومما يلحق بهذا الملحظ، عرضه للآراء التي اشتملت على معنى (نفر) في قوله تعالى: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا﴾ [سورة الجن: 1]، النفر المشهور ما بين الثلاثة والعشرة، وقال الحريري(516هـ) في درة الغواص: إن النفر إنما يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة، وقد وهم في ذلك فقد يطلق على ما فوق العشرة في الفصيح، وقد ذكره غير واحد من أهل اللغة[3].

---

(1) روح المعاني، (15/ 219).

(2) المصدر نفسه، (24/ 44)، وينظر: (1/ 339)، (1/ 412)، (4/ 126)، (6/ 28)، (7/ 106)، (7/ 172)، (10/ 171)، (12/ 176)، (12/ 303)، (15/ 219)، (15/ 289)، (16/ 104)، (17/ 75-76)، (19/ 27).

(3) المصدر نفسه، (29/ 109).

4- نقد الأحكام

الحق أن تشكيل النقد للأحكام اللغوية له حضور جلي في التفسير، وحسبي في هذا الملحظ التعريج عليه ملمحاً لا مفصلاً، بآية إرجاء ذلك إلى المظان اللاحقة، ومما ينتظم في هذا المقام نقد للأحكام:

4-1 صوتياً –

في قول الباري – عز وجلّ –: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: 11]، قرأ الجمهور (لا تأمنا) بالإدغام والإتمام، وفسر بضم الشفتين مع انفراج بينهما إشارة إلى الحركة مع الإدغام الصريح كما يكون في الوقف، وهو المعروف عندهم.

وفيه عسر هنا[1]. فهو يتعرض بالنقد لحكم صادر عن ظاهرة الإشمام، وهذه المزية – الإشمام – بعد الإدغام أو قبله.

4-2 صرفياً –

ومن الأمثلة وقوفه على لفظة (السنين) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [سورة الأعراف: 130]، (السنين) جمع سنة، والمراد بها عام القحط، ولامها واو أو هاء، وقد اشتقوا منها فقالوا: أسنت القوم إذا قحطوا، وقلبوا اللام تاء ليفرقوا بين ذلك، وقولهم: أسنى القوم إذا لبثوا في موضع سنة، قال المازني(249هـ): وهو شاذ لا يقاس عليه، وقال الفراء: توهموا أن الهاء أصلية إذ وجدوها أصلية فقلبوها تاء، وجاء: أصابتنا سنية حمراء. أي: جدب شديد فالتصغير للتعظيم، وإجراء الجمع مجرى سائر الجموع السالمة المعربة بالحروف هو اللغة المشهورة[2].

4-3 نحوياً –

وله موقفه من الخلاف الدائر في حكم اتصال الفعل المسبوق بـ (إما) بنون التوكيد، ذكر ذلك في معرض تفسيره لقوله – جل وعلا –: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [سورة البقرة: 38]،

---

(1) روح المعاني، (12/ 229).

(2) المصدر نفسه، (49/ 37).

(إما) مركبة من إن الشرطية و(ما) الزائدة للتأكيد، وكثر تأكيد الفعل بعدها بالنون، ولم يجب كما يدل عليه قول سيبويه[1]: إن شئت لم تقحم النون، كما أنك إن شئت لم (تجيء) (بما). وحمل من قال بالوجوب ما جاء في الشعر من غير النون على الضرورة، وعند الآلوسي لا ضرورة إليه، معقباً على رأي الوجوب: بأن ما اخترناه أسلم وأبعد عن التكلف مما ذكر، وإن جل قائله[2].

4-4 دلالياً -

بدا هذا المبتغى في تفسير (الظن) من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 230].

تفسير الظن بالعلم ههنا قيل: غير صحيح لفظاً ومعنى، أما معنى فلأنه لا يعلم ما في المستقبل يقيناً في الأكثر، وأما لفظاً فلأن أن المصدرية للتوقع وهو ينافي العلم، ورد بأن المستقبل قد يعلم ويتيقن في بعض الأمور، وهو يكفي للصحة، وبأن سيبويه أجاز – وهو شيخ العربية – ما علمت إلا أن يقول زيد[3]، والمخالف له فيه أبو علي الفارسي، ولا يخفى أن الاعتراض الأول فيما نحن فيه مما لا يجدي نفعاً؛ لأن المستقبل وإن كان قد يعلم في بعض الأمور إلا أن ما هنا ليس كذلك وليس المراجعة مربوطة بالعلم بل الظن يكفي فيها[4].

5- نقد المصطلح

لعله يحسن قبل التأتي لهذا المتطلب الإشارة إلى أن علماء اللغة نهدوا أنفسهم في سبيل إسباغ لبوس الدقة على المصطلحات دفعاً للخلط وتجافياً عن التداخل، وإن بدا اعتراض على بعضها بآية اختلاف في الفهم والتقييم.

والمصطلح في المظان اللغوية ينتظم في البناء اللغوي، ومن ثم فإن عزل المصطلح عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة

---

(1) الكتاب، أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، (3/ 515).

(2) ينظر: روح المعاني، (1/ 296-297).

(3) ينظر: الكتاب، (2/ 313).

(4) روح المعاني، (2/ 169).

بينه وبين الحكم على المصطلح في بيئته فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح، ولا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري وفقد أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالإطراد[1].

والمفسرون في بصائرهم النقدية لبعض المصطلحات قد ابتغوا تبرئة ساحتهم مما يظنونه غير موافق للدرس القرآني، وسكن في نفسهم ضرورة النأي بها عن تفسير القرآن الكريم.

ويتجلى هذا القول المرسل فيما رقن من تفسير قول الحق – عز وجل-: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَـٰتَلُوكُمْ﴾[سورة النساء: 90]. اللام في (لقاتلوكم) جوابية لعطفه على الجواب، ولا حاجة لتقدير لو، وسماها مكي القيسي (437هـ)، وأبو البقاء لام المجازاة والازدواج، وهي تسمية غريبة[2].

وينضاف إلى هذا المقرر حديثه عن تفسير قول الباري عز وجلّ: ﴿فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [سورة هود: 71]، فعرض الآراء التي وجهت إعراب (يعقوب)، أولها: أنه منصوب بتقدير فعل يفسره ما يدل عليه الكلام، أي: وهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب، أما ثانيها: فهو معطوف على محل (باسحاق)، لأنه في محل نصب، وثالثها: أن العطف على (اسحاق) على توهم نصبه، لأنه في معنى وهبنا لها اسحاق، ويقال لمثل هذا عطف التوهم، ولا يخفى ما في هذه التسمية من البشاعة على أن هذا العطف شاذ لا ينبغي التخريج عليه مع وجود غيره[3].

6- نقد الشعر

لا يخفى على كل ذي نُهية أن أرباب النقد قد انصرفوا إلى الشعر فحكموا أذواقهم فيه، وفي تبيان عيوبه، ومحاسنه، واضعين أسساً منهجية في نقد الشعر، وبلاغته، والموازنة بين الشعراء، والبحث عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني، والفوارق بين أصحاب الطبع في الشعر، وأصحاب

---

(1) المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410هـ-1990م، (2).

(2) روح المعاني، (5/ 131)،

(3) المصدر نفسه، (12/ 117).

الصنعة فيه، وقد شغلت هذه الأشكال مساحة واسعة في مظان الأدب واللغة لا مُقام يتسع لعرضها على هذا الصعيد.

ومما يحسن المكث عنده أن تفحص الشاهد الشعري نقدياً لم يكن غائباً عن وعي المفسرين، متخذين هذه الآلية سبيلاً من سبل معرفة مقاصد النص القرآني، وتفسير مفرداتها وترجيح قراءة على أخرى واستشراف ظواهر لغوية عدة في التفسير.

ويصدق ذلك على ما جاء في تفسير قوله – تقدس اسمه – ﴿سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [سورة الرعد: 10]، (سارب) قيل: معطوف على (من) كأنه قيل: سواء منكم إنسان مستخف وآخر سراب، وجوز أن يكون معطوفاً على (مستخف) وقيل في الكلام موصول محذوف، والتقدير: ومن هو سارب، كقول أبي فراس الحمداني(357هـ):

وَلَيْتَ الَّذي بَيْني وَبَيْنَكَ عَامِرٌ ... وبيني وبينَ العالمينَ خرابُ[1]

وقول حسان(54هـ):

أمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُه سَوَاءُ[2]

والاستشهاد ضعيف جداً لما فيه من حذف الموصول مع صدر صلته[3]، وعند أبي حيان أن حذف من هنا وإن كان للعلم به لا يجوز في الشعر عند البصريين ويجوز عند الكوفيين[4].

ومن الأمثلة الجلية لما تقدم، وقوفه على علة اختيار (حتى) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [سورة الحجرات: 5] مكان (إلى)، فعقب ناقداً على المسألة بحجتين أحدهما معنوية والأخرى تركيبية، أما شأن الأولى، فـ (حتى) موضوعة لما هو غاية

(1) ديوان أبي فراس الحمداني، دار صادر، بيروت، 1966، (46).

(2) ديوان حسان بن ثابت، دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، (4).

(3) روح المعاني، (13/ 129-130).

(4) البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد الجمل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، (5/ 362).

في نفس الأمر، ويقال له الغاية المضروبة أي: المعينة و(إلى) لما هو غاية في نفس الأمر أو بجعل الجاعل، والثانية: إن مجرور حتى دون مجرور إلى لا بد من كونه جزء نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقياً له نحو ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [سورة القدر: 5]، ولا يجوز سهرت البارحة حتى ثلثيها أو نصفها، فيفيد الكلام معها أن انتظارهم إلى أن يخرج ﷺ أمر لازم ليس لهم أن يقطعوا أمراً دون الانتهاء إليه، فإن الخروج لما جعله الله تعالى غاية كان كذلك في الواقع، وما احتج به ابن مالك من قول الشاعر[1]:

عيّنتْ ليلةً فما زلتُ حتى نصفِها راجياً فعدتُ يؤوسا

---

(1) المسألة مثبوتة في المدونات النحوية، ينظر مثلاً: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، 1979، دار الجيل، بيروت، (1/ 167)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (2/ 422).

المسعى الثاني

مضمار النقد في تغاير البنية والأبنية

المضمار الأول

تغاير البنية

أستأنف في هذا المقام مراجعة في قضية لغوية عربية ما تزال قائمة، هي قضية الأصوات التي شغلت كثيراً من علماء العربية والعاملين في خدمتها، ووصلت إلينا دراسات: كدراسة الخليل، وسيبويه، والفارابي(339هـ)، ومكي، وابن سينا(427هـ)، تعدّ أعمق استخلاص صوتي عملته العرب، ولا زال معيناً لا ينضب، ومرجعاً للدارسين، وقارب كثير من مضامينه الدّراسات الصوتية الحديثة التي توفرت لها معدات مخبرية للأصوات.

ونلفي في هذه الدراسات ولوجاً في مكنونات علم الأصوات وتوصيفاً لترتيبها ومدارجها، ونجتزئ من مكتسب الفارابي ما هو أقرب إلى متناول الفكر في حركة الأصوات، قال: إن تلك التصويتات إنما تكون من القرع بهواء النفس بجزء أو أجزاء من حلقه، أو شيء من أجزاء ما فيه وباطن أنفه وشفتيه، فإن هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النفس، والقارع أولاً هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أولاً فأولاً، إلى طريق الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى ما بين الشفتين، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقرع ذلك الجزء فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه، ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم[1]. فتحدث تصويتات متوالية كثيرة.

[1] الحروف، أبو نصر محمد الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، (136).

وكأني به في دقة مدخله يصف مراحل الرنين المتتالية التي تنشئ حجيرات صغيرة تتشكل داخل التجويف الكبير وتعمل كل حجيرة على المساهمة في تقوية الصوت مقدار معين"[1].

واحرص هنا على أن أقرر أن مقتضى هذا المقصد يقصر عن الإيفاء بالتعميم الاستقرائي للظاهرة الصوتية وتفصيلاتها، ولكن ما يحتمله المقام بَعْداً أن أخلص – بعد اقتفاء خطى بعض المدونات الصوتيات – إلى حصيلتين:

الأولى: إن دراسة الصوت عند المتقدمين لم تكن جلها تقصد ذات الأصوات، وإنما كانت الأصوات وسيلة لغايات أخرى متممة لصنيعهم، كغاية ترتيب المعجم عند الخليل، والتمهيد لدراسة الإدغام عند سيبويه، والتقديم لدراسة الموسيقى عند الفارابي، وصولاً إلى التبحر في عالم الإلهيات ومبتغى الفلسفة عند ابن سينا[2]. ولحق المفسرون بهذا الركب، فشكلت إشاراتهم الصوتية آلية مهمة في بيان المعنى القرآني والوقوف على نظمه، وأسلوبه، ووجوه تراكيبه.

الثانية: إن دراسة الأصوات كما ألفناها بها حاجة إلى التخصص العلمي الذي تفرضه الدراسة في هذا المضمار؛ لأن الصوت اللغوي قبل أن يكون مسألة لغوية إنما هو قرع وقلع وذبذبات وسعة ذبذبة وجرس، إن الصوت هو بالأساس حقيقة علمية ومادية ثم يصبح حقيقة لغوية عندما يدخل في إنشاء المعنى[3].

ومما لا يحسن بنا أن نتخطاه وإن ترامت أطراف الكلام، تحسس كنه مصطلحي الصوامت والصوائت، وملامح الافتراق بينها، لأنهما يشكلان المنطلق الذي نرومه في هذا المبحث.

وقبل أن نأتي على مقصدنا نلمح أن ثمة معيارين رئيسين تعلقا بطبيعة الأصوات وخواصها المميزة لها، قد اعتمدها الصوتيون في تقسيم الأصوات على: صامتة، وصائتة.

الأول: وضع الأوتار الصوتية.

والثاني: طريقة مرور الهواء من الحلق والفم والأنف، عند النطق بالصوت المعين.

---

(1) الخصائص النطقية والفيزيائية للصوامت الرنينية في العربية، محمد فتح الله الصغير، تقديم: سمير شريف استيتية، ط. عالم الكتب الحديث، إربد، 1428هـ-2008م، (23).

(2) ينظر المصدر نفسه، (19-20).

(3) ينظر: المصطلح الصوتي اللغوي في التراث اللغوي العربي الإسلامي، عبد القادر الجديدي، ط5، تونس، 2005، (272).

وبالنظر في هذين المعيارين معاً، وجد أن الأوتار الصوتية تكون غالباً في وضع الذبذبة عند النطق بالحركات، وأن الهواء في أثناء النطق بها يمر حراً طليقاً من خلال الحلق والفم[1].

ونحن نرى تعاقباً عند الصوتيين في تسمية هذين المصطلحين، يؤنس التعرض له؛ لأنه من متممات المبحث، وثبت لما نحن بصدد منه، فالخليل وتلميذه سيبويه أطلقا اسم الحروف الصحاح، والحروف الجوف أو اللين[2]، ونلفي في مدونات معاني القرآن لا سيما عند الفراء والأخفش اسمي: الحروف، وحروف اللين[3].

ويباشر علماء القرنين الثالث والرابع الهجري ومنهم المبرد وابن جني هذا المضمار فتتلامح عندهم تسمية المصوتة على أصوات اللين – الصوائت –[4]، أما ابن سينا – في القرن الخامس – فيعد أول من جمع بين المصطلحين – الصوامت والصوائت – في تضاعيف حديثه عن الحروف[5]، في حين أطلق أبو عمرو الداني (44هـ) اسم الجامدة على الصوائت[6].

وإذا توجهنا تلقاء إسهامات المحدثين نلمس تداولاً ثنائياً في استعمال المصطلحين يمثل في[7]:

---

(1) ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، مصر، 2000، (149-150).

(2) ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال، (1/ 51)، الكتاب، (4/ 434).

(3) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، 1981م، (1/ 172)، معاني القرآن، أبو الحسن بن مسعدة المجاشعي، الأخفش الأوسط، تحقيق: عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، 2008م، (1/ 5).

(4) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (1/ 61)، الخصائص، (3/ 124).

(5) أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله-ابن سينا، تحقيق: محمد حسن الطيان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، (16).

(6) ينظر: المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1418هـ-1997م، (149).

(7) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1975، (26)، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، محمود السعران، دار المعارف، مصر، 1962، (32)، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ط1، القاهرة، 1976، (113)، المصوتات عند علماء العربية، غانم القدوري، مجلة كلية الشريعة، بغداد، 54، 1979، (399-400-401).

- الصوامت والصوائت
- الساكنة وأصوات اللين.
- السواكن والعلل.
- الحبيسة والطليقة.

وعند الغربيين: (Consonants) الصحيحة و(Vowels) العلة.

ويستدعي بعض الدارسين تعليلات تقع في حيز تسمية الصوامت والصوائت، فعلل بعضهم تسمية الصوامت؛ لأنها لا تصوت بنفسها بل تحتاج إلى صائت في حين أن الصوائت تصوت بنفسها[1]، ويتقاطع مع تعليل آخر يعزو التسمية إلى اعتبارات سمعية مردها الاختلاف بين الأصوات في وضوحها في السمع، فقد لوحظ بعض الأصوات أشد وضوحاً في السمع من بعض، فالصوائت أشد وضوحاً من غيرها من الأصوات الكلامية[2].

وآخر ما نسوقه منها تعليل يستقي من مقولة المبرد وابن جني بأن أصوات اللين تمتاز بقابليتها على المد والتمطيط وافتقار الصوامت إلى هذه الميزة، فاختار المصوتة بدلالتها الصوتية المحضة[3].

ويراها الباحث محاولات لاهثة للوقوع على علة التسمية وهي أقرب ما يصح في الظن، وكل منها لا يبعد أن يكون الوجه المتقبل.

ومما يسدد خطى هذا الاستقراء، ويمضي به إلى غايته دون نكوص، التعريف بالصوامت والصوائت، فالصامت هو الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نقطة أن يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً أو جزئياً من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع، كما هو حال الثاء والفاء مثلاً[4]. أما الصائت فهوَ صوت مجهور يخرج مع الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم، مع تغيير يسير لوضع اللسان ومجرى الفم وشكله أحياناً، غير أنه لا يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية الأخرى تدخلاً يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً[5].

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، (113).

(2) ينظر: علم اللغة، (94).

(3) ينظر: المصوتات عند علماء العربية-البحث-(404).

(4) ينظر: علم اللغة، (124).

(5) في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1984، (24).

والصوائت هي الحركات الثلاث: الفتحة، والكسرة، والضمة، ولكنها ست في القيمة والوظيفة، فقد تكون طويلة، وهي المعروفة حينئذ بحروف المد في القديم، وهي الفتحة الطويلة نحو: قال، والياء وهي الكسرة الطويلة في مثل القاضي، والواو وهي الضمة الطويلة في نحو: يدعو[1]. وأي صوت في الكلام الطبيعي لا يصدق عليه هذا التعريف – تعريف الصوائت – يعد صوتاً صامتاً[2].

أعود إلى رحاب التفسير – وأربأ أن يكون العود أحمد – لأرصد ما يلامس من وقفات نقدية لما تقدم ذكره من مضامين في الدرس الصوتي.

1. التغيرات الفونيمية في الصوامت

1-1 الإبدال:

ظاهرة أخذت مدى واسعاً في الدرس الصوتي، عرّفها المختصون بـ: جعل حرف مكان حرف غيره سواء أكان الحرف المبدل والحرف المبدل منه صحيحين أم معتلين[3].

وألفيت بعد استتباع المظان اللغوية أن العلماء في إحصائهم لحروف الإبدال كانوا طرائق قِدداً، فجمعها بعضهم في قولهم: استنجده يوم وصال زط[4]، فيما جمعت عند آخرين في قولهم (هدأت موطيا)[5]، ويراها ثلة أنها مجموعة في (طال يوم أنجدته)[6]. وعلى أي حال كان عدد الحروف، فإن استرفاد ما هو مجترأ أو مغيب من أمثلة سيرتها بركب هذا المبتغى سيقع على عدد من الحروف وليس جميعها كما سيأتي لاحقاً.

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1405هـ-1995م، (1/ 17)، فن الكلام، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 2003، (199).

(2) ينظر: علم اللغة، (124)

(3) شرح الشافية، ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938، (3/ 197).

(4) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993، (505).

(5) شرح ابن عقيل علىألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ-1985م، (4/ 210).

(6) الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عبدون، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، (2/ 182).

وللعلماء كلام مسهب في غرض الإبدال وحدوثه، أستدعي منه قولهم: إن الغرض من الإبدال إرادة الخفة والمجانسة، إما ضرورة وإما صنعة واستحساناً[1]، وهذا لا يعني أن تحدث هذه الظاهرة اعتباطاً، وإنما بسبب تجاوز الأصوات وتأثيرها وتأثرها ببعضها؛ ميلاً إلى السهولة والتيسير في النطق غالباً[2].

وهنا يأتي على وجه الأحكام ملحظ مؤداه أنه ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد[3].

وحين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة لتطور صوتي[4]. فمن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض[5]. ومن ثم تغدو هذه الظاهرة عُدَّة صالحة لنمو العربية وإسباغ الثراء على ألفاظها.

وبمقتضى هذا الفيض من الملاحظ يضحى من البيّن القول: إن الإبدال لا يحدث إلا أن تكون بين الحرفين المبدلين علاقة تسمح بإبدال أحدهما محل الآخر مثل: مدح، ومده، واستأذيت، واستعذبت[6]. ومقربة الحرفين تتعين في المخرج أو الصفة. وهو ما يؤذن بنا أن نسمه بالإبدال القياسي المطرد، في حين يثوي في بعض المدونات اللغوية ألفاظ أبدلت حروفها من غير علاقة بينها ما لنا بد إلا الاحتفاء بالمتداول منها والاستئناس من غريبها ثم عدّها من ضروب الإبدال غير القياسي.

وفي مختتم هذا التعريج نصرح بأن المحدثين قد قسموا الألفاظ التي حصل فيها إبدال حرفي على أربعة أقسام[7]:

---

(1) ينظر: شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، (1/ 7).

(2) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط7، دار الملايين، بيروت، 1987، (217).

(3) الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1961، (1/ 7).

(4) ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط3، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1966، (75).

(5) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م، (173).

(6) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987، (266-267).

(7) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، 1980، (98).

- الإبدال بين الحروف المتدانية في المخرج.
- الإبدال بين الحروف المتقاربة في المخرج.
- الإبدال بين الحروف المتباعدة في المخرج وبينها جامع صوتي.
- الإبدال بين الحروف المتباعدة في المخرج وليس بينها جامع صوتي.

ومما رصدناه في ذلك الإبدال بين الحروف المتدانية في المخرج، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[سورة الفاتحة: 6]، (الصراط): الطريق وأصله بالسين من السرط وهو اللقم؛ ولذلك يسمى لقماً كأن سالكه يبتعله أو يبتلع سالكه... وبالسين على الأصل قرأ ابن كثير برواية قنبل ورويس اللؤلؤي عن يعقوب، وقرأ الجمهور بالصاد، وهي لغة قريش، وقرأ حمزة بإشمام الصاد زايا، والزاي الخالصة لغة لعذرة، وكعب، والصاد عندي أفصح وأوسع[1].

ليس ببعيد أن يكون الآلوسي قد اعتد في رؤيته التي قدم فيها القراءة بالصاد على الزاي بمرتكزات آتية:

- موافقة قراءة (الصراط) للرسم العثماني، قال السيوطي: "وانظر كيف كتبوا الصراط بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان"[2].
- إنها قراءة الرسول ﷺ أخرج الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قرأ: "اهدنا الصراط بالصاد"[3].
- إنها قراءة الجمهور، وكذلك لغة قريش[4].
- إن أبا علي الفارسي قد ضعف قراءة من أخلص الصاد زاياً، بأن أبدل الصاد زاياً في نحو (أصدرت)(*) إذا تحركت الصاد نحو: (صَدَر) لم يبدل لحجز الحركة، فالاً يبدل مع طول

---

(1) روح المعاني، (1/ 118-119).

(2) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، ط1، دار الفكر، لبنان، 1461هـ-1996م، (1/ 132).

(3) المستدرك على الصحيحين، الحديث (291)، (2/ 253).

(4) ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريزل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ-1984م، (18-19)، البحر المحيط، (1/ 143-144).

(*) يشير إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [سورة القصص: 23].

الفصل بالحرف والحركة في (الصراط) أي: ينبغي الا تبدل من السين الزاي في (سراط) من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في (صدقت)، مع أن بينهما في (سراط) حاجزين[1].

- نقل ابن عطية رواية الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأها بزاي خالصة، قال بعض اللغويين ما حكاه الأصمعي من هذه القراءة خطأ منه إنما سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارعة فتوهمها زاياً... قال ابن مجاهد: وهذه القراءة تكلف حرف بين حرفين، وذلك أصعب على اللسان، وليس بحرف يبنى عليه الكلام، ولا هو من حروف المعجم ولست أدفع أنه من كلام فصحاء العرب إلا أن الصاد أفصح وأوسع[2]. ففصاحهن – القراءات – إخلاص الصاد وهي لغة قريش وهي الثابتة[3].
- شيوع القراءة بالصاد الخالصة؛ لأنها جاءت – كما تقضي المصادر – مبدلة من السين التي عُدت أصل اللفظة، ولنا أن نسوق جملة من المبررات نعضد فيها إبدال السين في السراط صاداً:
  - المتداول القرآني: نجد أمثلة من هذا الضرب في التنزيل الكريم، ومنه في قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [سورة لقمان: 20]، وقرئ: (واصبغ)[4]. وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [سورة ق: 10]، وقرئ: (باصقات)[5].
  - الاستعمال العربي: الإبدال شائع في كلام العرب، فقد قيل: ماء سُخن وصُخن ويقال: هذه غنم سُلْقَان وصُلْغانُ وأحدهما سالغ وصالغ، إذا ألقت آخر أسنانها، ويقولون:

---

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993، (1/ 53-54).

(2) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الخالق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1431هـ-1999هـ (1/ 74).

(3) الكشاف، (1/ 58).

(4) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1999، (2/ 168).

(5) المصدر نفسه، (2/ 282).

الصوت والصاق يعنون السوق والساق، والصويق يعنون السويق[1]، وورد: نسأت الناقة ونصأتها[2]، وقولهم: صَلَخْ في سلخ بإبدال السين صاداً لأجل الخاء[3].

- زمام المعنى المعجمي: جاء في اللسان: وأصل صاده – الصراط – سين قلبت مع الطاء صاداً لقرب مخارجها، والصراط والسراط والزراط: الطريق.

قال الشاعر:

أَكُـرُّ عَلَى الْحَرُورِيِّينَ مُهْرِي   وَأَحْمِلُهُمْ عَلَى وَضَحِ الصراط[4]

- المقتضى الصوتي: وأنتهي منه إلى طرفين دقيقين في تلمس الظاهرة – الإبدال – وتسويغها مما نحن بسبيله في هذا المقام:

الأول: تداني الحرفين في المخرج والصفة، إن هذا التداني بين صوتي السين والصاد سوغ الإبدال فيهما، فالصوتان من مخرج واحد، فما بين طرف اللسان وفويق الثنايا[5]، ويشتركان أو يتفقان في صفات الهمس والصفير والرخاوة، إلا أن السين منفتح، والصاد مطبق، فالنظير المنفتح لصوت الصاد هو صوت السين[6].

فآل الأمر لمن قرأ بالصاد أنه أبدلها من السين لتؤاخي السين في الهمس والصفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق؛ لأن السين مهموسة والطاء مجهورة[7].

الثاني: المماثلة الصوتية، ظاهرة نتفيأ ظلالها في الدرس الصوتي، ولعلها أهم ما ينهض بها الإبدال بين الحروف فهي ضاربة جذورها في التراث الصوتي، فسماها سيبويه في أطراف حديثه عن الإدغام بالمضارعة[8]، وفي تضاعيف كلام ابن جني عن تاء الافتعال

---

(1) ينظر: الكنز اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.

(2) الإبدال، (2/ 175)، يقال: نسأ الإبل زاد في وردها وأخرها عن وقته ونسأها دفعها في السير وساقها.

(3) ينظر: الكشاف، (3/ 505).

(4) لسان العرب، صرط.

(5) الكتاب، (4/ 433).

(6) ينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، بولاق، مصر، 1320هـ، (13/ 273).

(7) الأصوات اللغوية، (76).

(8) الحجة، لابن خالوية، (62).

أطلق عليها تجنيس الصوت[1]، أما الزمخشري فاستعمل التجانس في كلامه السابغ عن الإمالة[2].

والظاهرة ممتدة في وعي المحدثين، وفيها تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً[3]، وتنطوي على تطور صوتي يرمي إلى تيسير النطق عن طريق تقريب الفونيمات بعضها من بعض أو إدغامها بعضها في بعض لتحقيق الانسجام الصوتي[4]. وهو ما نراه متحققاً في إبدال السين صاداً، وذلك إذا جاء بعدها واحد من حروف الاستعلاء (الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف)، فحروف الاستعلاء تجتذب السين عن سفلها إلى تعاليهن، والصاد مستعلية، وهي أخت السين في المخرج[5]. فهذه الأحرف المستعلية يتصل أقصى اللسان بأدنى الحلق حين النطق بها، في حين أن السين مهموس منخفض، فكرهوا الخروج منه إلى المستعلي؛ لأن ذلك مما يثقل، فأبدلوا من السين صاداً؛ لأن الصاد توافق السين في الهمس والصفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوت ولا يختلف[6].

ويمكن لنا أن نتصور أن الذي سوغ هذا الإبدال في هذه القراءة – أيضاً – هو صوت الراء؛ إذ يميل هذا الصوت إلى تفخيم بعض الأصوات المجاورة له[7].

- الإرث اللهجي: لو عارضنا هذا الضرب من الإبدال على لهجات العرب، لوجدناه متأصلاً فيها، فالصراط لهجة قريش، ولهجة عامة العرب (السراط)[8].

---

(1) الكتاب، (4/ 477).

(2) الخصائص، (2/ 48).

(3) دراسة الصوت اللغوي، (324).

(4) ينظر: مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، (ع 99-100)، السنة 25، تشرين الأول 2005، رمضان 1426هـ (95).

(5) ينظر: المحتسب، (2/ 168).

(6) ينظر: شرح المفصل، (1/ 52).

(7) ينظر: القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري، نضال محمود الفراية، رسالة دكتوراه، إشراف: يحيى عبابنة، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، 2006، (102).

(8) ينظر: البحر المحيط، (1/ 144)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419هـ-1998م، (163، 164).

و(الزراط) في عذرة، وكعب. ويفهم من كلام سيبويه، وابن جني، أن بني العنبر وكلباً يبدلون السين والصاد زاياً مع القاف خاصة كصدق، وزدق[1].

- علم اللغة المقارن: محصل هذه المسألة أن بعض القدماء عدّوا أصل لفظة (الصراط) رومي[2]، فيما يرى المحدثون أنها انشعبت من نسل لاتيني ومردها (Strata – ستراتا)[3]. فالسين متأصل فيها، وهذا الذي أتى عليها من تغيير إنما تم في دهور متطاولة.

ولإشباع سائر هذه الاستقراء والتحليل بقي أن نذكر شيئاً مما نحن بصدده، يتعلق بمسوغ قراءة (الزراط)؛ وذلك لأن الزاي من حروف الصفير مثل السين، ولولا الهمس الذي في السين لكانت زاياً، وهي لغة قيس[4]، وتمام الحجة أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر؛ لأن الصاد حرف مهموس والطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر اللذين هما من صفة الطاء، وحسن ذلك؛ لأن الزاي من مخرج السين والصاد مؤاخية لها في الصفير، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو ضاد، لتسفل السين وهمسها، وتصعد ما بعدها وإطباقه وجهره ليكون عمل اللسان من جهة واحدة وذلك أخف عليهم[5].

ويسترعي خاطر الباحث أمران:

الأول: عدّ القدماء قراءة السين هي الأصل، وما جاء على أصله لا يُسأل عنه، واحتج بعضهم بأن استعمال القرآن وكلام العرب يدعم ذلك، وأن العرب لتستعمل القلب وما أشبهه إرادة للخفة والتجانس، فلم يكونوا ليتركوا الصاد التي هي مجانسة للطاء وهي الأصل ويحيلوا موضعها السين وهي حرف مهموس، فيكون الأصل على هذا أخف مما قلب الحرف إليه[6].

---

(1) ينظر: الكتاب، (4/ 480)، سر صناعة الإعراب، (1/ 196).

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، (1/ 420).

(3) فقه اللغة المقارن، إبراهيم أنيس، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، (177).

(4) ينظر: إعراب القرآن، محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ-1988م، (1/ 174).

(5) ينظر: الحجة، لابن خالوية، (63)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: احمد حسن فرحان، دار عمار، عمان، 1984، (211)، الأصوات اللغوية، (277).

(6) ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، ط1، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 1427هـ-2006م، (115-116).

وهو وجه نراه محتملاً، إلا أننا نشير إلى أن صوت السين من غير المتوقع أن يُبدل صاداً لمجاورته العين أو الخاء أو القاف أو الطاء، بل نتوقع أن يتبدل الصاد سيناً؛ لأن الصاد صوت مفخم والسين صوت مرقق[1]. في حين يجهر بعض المحدثين بالقول: إن الصراط هو الأصل، بدليل ورودها في القرآن الكريم كذلك، ثم تطورت حتى شاع فيها نطق آخر بالسين، وليس الأمر أن السين هي الأصل كما يتصوره الرواة[2].

الثاني: إن ظاهرة المماثلة الصوتية آنفة الذكر حاضرة في إسهامات المحدثين، فأطلقوا على هذا الضرب من الإبدال: بالمماثلة الجزئية المدبرة في حالة الانفصال، وقصدوا أن التأثير الصوتي في اللفظ (الصراط) مدبر – رجعي – ناقص في حالة انفصال، فكان رجعياً؛ لأن الأول تأثير في الثاني، وكان ناقصاً؛ لأن الصوت الأول المبدل ماثل الصوت المؤثر في بعض خصائصه الصوتية، وكان في حالة الانفصال؛ لأن المؤثر فصل عن المتأثر ولم يترادفا[3].

ومن الأمثلة التي تنتسب إلى المتطلب ونبه إليه الآلوسي، قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [سورة النساء: 128]، قرأ غير أهل الكوفة (يصالحا) بفتح الياء وتشديد الطاء وألف بعدها، وأصله يتصالحا فأبدلت التاء صاداً وأدغمت، وقرأ الجحدري (يصلّحا) بالفتح والتشديد من غير ألف، وأصله يصطلحا فخفف بإبدال الطاء المبدلة من تاء الافتعال صاداً، وأدغمت الأولى فيها لا أنه أبدلت التاء ابتداءً صاداً وأدغم، كما قال أبو البقاء؛ لأن تاء الافتعال يجب قلبها طاءً بعد الأحرف الأربعة، وقرئ يصطلحا وهو ظاهر[4].

لا مراء إذا عرضنا التوجيه على الدرس الصوتي الحديث لرأيناه عين اليقين ماثل فيما أفضى إليه بعض المحدثين من أن العرب – هنا – تحولت عن المهموس الانفجاري – التاء – إلى مجهور انفجاري من موضعه – الطاء –؛ لأنه يحتاج إلى جهد أقل فاختاروا مع حروف الإطباق

---

(1) ينظر: القراءات القرآنية في كتاب الكشاف، للزمخشري، رسالة دكتوراه، (103).

(2) ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط6، مكتبةالأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م، (129).

(3) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، 1967، (39).

(4) روح المعاني، (5/ 190)، وينظر: معاني القرآن للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ، (2/ 205)، الحجة لابن خالوية، (826)، الكشاف، (1/ 604)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، (1/ 197)، إتحاف فضلاء البشر، (246).

(الطاء)، لأن وضع اللسان عند النطق به هو عين وضعه قبل النطق به[1]. ومن ثمّ يصح لنا أن نقول: إن هذا الضرب يأتلف مع مصطلح الانسجام الصوتي، الذي يعبر عنه الغربيون (Assimilation)، ويقضي بعدم حدوث الإبدال الحقيقي إلا إذا كان بين المبدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية: كالجهر والهمس والشدة والرخاوة[2]، وهو متحقق في هذا المقام.

2-1 الإدغام:

غني عن البيان أن الإدغام ظاهرة متأصلة عند علماء الصوت وعلماء التجويد، ومن وعي الاختيار أن ترصد دراستنا تعدداً في تسمية المصطلح تنبع بسعة متفيئهم من ظل هذه الظاهرة، ويصدر التعدد من:

- المذهبين؛ فالإدغام على وزن (الإفعال) مصطلح الكوفيين وهو الشائع، والإدغام على وزن (الافتعال) هو مصطلح البصريين[3].
- اللغويين القدماء: استعمل جلّ القدماء مصطلح الإدغام، وسماه أبو عبيدة: الخمد[4]، ويستوحي بعضهم من المعنى المعجمي للإدغام فيطلق اسم: الدخول[5].
- المحدثين: يعرف عند بعضهم بـ (التأثر)، وعند آخرين بـ (المماثلة) [6]
- أرباب التجويد: يفشو في أطراف حديثهم مصطلحات: المثلان أو المتماثلان والمتقاربان[7].

وإذا تلمسنا تعريفاً للإدغام فنجد أنه 'وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة[8]. فهو فناء الصوت في صوت آخر، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني[9].

---

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصرفية عند ابن جني، (349).

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، دار القلم، 1966، (73).

(3) ينظر: شرح المفصل، (10/ 121).

(4) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، دار الفكر، 1970، (2/ 9).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء، (2/ 354)، معاني القرآن للأخفش، (2/ 366).

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، (182)، دراسة الصوت اللغوي، (324).

(7) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، وزارة الأوقاف، بغداد، 1986، (396).

(8) الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1993م، (40).

(9) الأصوات اللغوية، (178).

ومما أرصده ثبتاً لهذا المقام أن النقد قد انطوى جُله على إدغام الصوتين المتقـاربين وتجـافى عن الصوتين المتماثلين، لذا سأقف بالتجلية والشرح على إدغام المتقاربين ودوننا الشواهد الاتية :

- الراء في اللام:

في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [سورة البقرة: 284]، روي عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام، وطعن الزمخشري – على عادته في الطعن – في القراءات السبع إذا لم تكن على قواعد العربية، ومن قواعدهم أن الراء لا تدغم إلا في الراء لما فيها من التكرار الفائت بالإدغام في اللام، وقد يُجاب بأن القراءات السبع متواترة والنقل بالمتواتر إثبات علمي، وقول النحاة نفي ظني ولو سلم عدم التواتر فأقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول، وترجح بكونه إثباتاً، ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له، ومن روى ذلك عنه أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو، إمام في القراءات، إمام في اللغات، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما مثلان بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، إلا أنه لمح تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازماً على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين، وقد أجازه الكوفيون وحكوه سماعاً منهم الكسائي والفراء وأبو جعفر الرؤاسي (194هـ)، ولسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراء من الكوفيين ليسوا منحطين عن قراءة البصرة، وقد أجازوا عن العرب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم[1].

نقد البنية وهو موضع التمثل وباب القول يكتنفه ملحظ نأخذه بروية وتدبر، ذلك أنه يقع بين مقتضيين: أحدهما: التقعيد الصوتي لبعض البصريين، والآخر: ثبوت القراءة القرآنية، ومقامها هنا يطلبه النظر وفضل البيان، فالأولى أن تكون القراءة هي المنطلق للتقعيد وليس العكس، وهو ما لاذ به بعض المفسرين كالآلوسي – وحسناً فعلوا – في إقرار قراءة الإدغام.

ورجع النظر في هذا الشأن أن سيبويه نص على أن الراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تفشّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في

(1) روح المعاني، (3/ 81-82)، وينظر: البحر المحيط، (2/ 377).

الفم مثلها ولا يكرر[1]، وأخذ الزمخشري هذا القول بالحسبان، فعقب على قوله تعالى (فيغفر لمن) بالإدغام: ومدغم الراء لاحن مخطئ خطأ؛ لأن الراء حرف مكرر فيصير بمنزلة المضاعف، ولا يجوز إدغام المضاعف، ورواية عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس في العربية ما يؤذن بجهل عظيم[2]، ولم يتبعه من المفسرين - فيما استظهرته من كتب التفسير - خلا البيضاوي(685هـ) فأردف قائلاً: إن الراء لا تدغم إلا في مثلها، وإن إدغام الراء في اللام لحن[3].

ولكن هذا المقرر يقصر عن أن يكون تعميماً متداولاً في الظاهرة لالتماسنا نظائر قرآنية لإدغام الراء في اللام منها:

﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾ [سورة آل عمران: 147]، وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة النساء: 64]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [سورة يوسف: 97]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [سورة النحل: 70]، وقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [سورة لقمان: 14].

وإذا انعطفنا إلى الوجهة الصوتية يتضح على بساط البحث، أن هذا الضرب يدخل في الإدغام الأصغر وفيه: يدغم حرف في حرف من كلمة، أو كلمتين حيث وقع، وهو المعبر عنه بحروف قربت مخارجها، ويكون الحرف الأول فيه ساكناً[4]. فمن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء[5]. فاللام أسناني لثوي والراء لثوي[6].

ومما يعزز إدغام الراء في اللام أن تواشجاً صوتياً حاصلاً بينهما يبعث على إقراره، ولنا أن نستشرفه مهتدين بأقوال مرسلة من اللغويين تستقيم مع ما نجهد أن نبلغه:

---

(1) الكتاب، (4/ 448).

(2) الكشاف، (1/ 357).

(3) تفسير البيضاوي، البيضاوي، دار الفكر، بيروت، (1/ 584).

(4) ينظر: الخصائص، (2/ 141).

(5) سر صناعة الإعراب، (1/ 47).

(6) ينظر: فن الكلام، (202).

- إن الراء واللام تقعان ضمن حروف الذلق، قال الخليل: إعلم أن الحروف الذلق والشفوية ستة هي: (ر، ل، ن، ف، ب، م)، وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً؛ لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرق أسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة منها ثلاثة ذلقية (ر، ل، ن) تخرج من ذلق اللسان من (طرف غار الفم) ولا ينطق طرف اللسان إلا بالراء واللام والنون... ثم الراء واللام والنون في حيز واحد[1]. وهكذا يفضي التقارب الذلقي إلى تقبل الإدغام أو التداخل بينهما.
- وفي منحى آخر من التقارب يستجمع سيبويه ثلاث شعب من صفات الأصوات من حيث الشدة والرخاوة، فالأولى حروف شديدة، والثانية حروف رخوة، والثالثة – هي مقصدنا – بين بين، أي: بين الرخاوة والشدة، وفيها: الراء والنون واللام[2]، وأطلق عليها الدارسون المحدثون الأصوات المائعة[3](Liquid) أي: السائل أو المائع.
- جوز ثلة من علماء اللغة إدغام الراء في اللام، "وهو الأصح"[4] عند السيوطي، وممن أجازه كبير البصريين وراسهم أبو عمر بن العلاء (154هـ) وتلميذه يعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة الرؤاسي والكسائي والفراء، وأجازوه عن العرب فوجب قبوله.."[5] واحتج بعضهم بأن الراء إذا أدغمت اللام صارت لاماً ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام وهي مقاربة للفظ الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد[6].

والحق أن مقتضى السهولة، أو الخفة التي نادى بها القدماء قد امتد إلى الدراسات الصوتية المعاصرة العربية والغربية، فأكدت بفحص مستأنف أن المرء بطبيعته يجنح إلى السهولة، وإلى الاقتصاد في الجهد، وذلك بصورة لا شعورية[7].

---

(1) العين، (1/ 51-52).

(2) ينظر: الكتاب، (4/ 435)، همع الهوامع، (3/ 495).

(3) ينظر: في علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق، البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1994، (332).

(4) همع الهوامع، (3/ 489).

(5) البحر المحيط، (2/ 377-378).

(6) ينظر: الإدغام الكبير، (72)، شرح المفصل، (10/ 143).

(7) الأصوات اللغوية، (225).

- ويقع ابن جني على سبيل آخر من التقارب عماده الإبدال بين الحرفين والمقصد واحد، قال: "القرمة وهي الفقرة تحز على أنف البعير، وقريب منه قلمت أظفاري؛ لأن هذا انتفاض للظفر، وذلك انتفاض للجلد، فالراء أخت اللام، والعملان متقاربان، وعليه قالوا: الجرفة وهي من (ج ر ف)، وهي أخت جلفت القلم إذا أخذت جلفته وهذا من (ج ل ف)" [1].

الظاء في التاء: في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَوَعَظۡتَ أَمۡ لَمۡ تَكُن مِّنَ ٱلۡوَٰعِظِينَ﴾ [سورة الشعراء: 136]، روي عن أبي عمرو والكسائي إدغام الظاء في التاء في (وعظت) وبالإدغام قرأ ابن محيص، والأعمش، إلا أن الأعمش زاد ضمير المفعول فقرأ (أوعظتنا)، "وينبغي أن يكون إضفاء؛ لأن الظاء مجهورة مطبقة والتاء مهموسة منفتحة، فالظاء أقوى منها والإدغام إنما يحسن في المتماثلين، أو في المتقاربين إذا كان الأول أنقص من الثاني، وأما إدغام الأقوى في الأخف فلا يحسن، وإذا جاء شيء من ذلك في القرآن بنقل الثقات وجب قبوله، وإن كان غيره أفصح وأقيس" [2].

إن مما يحسب للآلوسي عدم طعنه بالقراءة الواردة عن الثقات، وإن خالفت أقيسة اللغويين، إلا أن هذا المنحى لم يمنعه – هنا – من التصريح بأن الأفصح والأقيس في التقاء الظاء مع تاء الفاعل هو الإظهار – وهو المأثور – والإدغام بعيد "لأن الظاء حرف مطبق إنما يدغم فيما قرب منه جداً، وكان مثله ومخرجه" [3]، "فالظاء إذا وقعت ساكنة وبعدها تاء الخطاب وجب على القارئ بيان الظاء؛ لئلا يقرب من لفظ الإدغام، فالظاء مظهرة في (أوعظت) بغير اختلاف في ذلك بين القراء" [4].

لكن رؤية الآلوسي لم تستوفِ أطراف الحديث في قراءة أبي عمرو والكسائي بإدغام الظاء في التاء، مما يبقي القراءة في مدار التضعيف أو التلحين كقول الداني "فيما جاء عن أبي عمرو والكسائي ما لا يصح الأداء، ولا يؤخذ به في التلاوة" [5].

---

(1) الخصائص، (2/ 147).

(2) روح المعاني، (19/ 132)، وينظر: البحر المحيط، (7/ 32).

(3) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة (13/ 125).

(4) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحان، ط2، دار عمار، عمان، 1404هـ-1984م، (222).

(5) التحديد في الاتقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1988، (59).

ولكي يجيء الكلام آخذاً بعضه ببعض، ومشفقاً من جرأة رد القراءة ومكملاً لرؤية الآلوسي نستهدي بمعطيات تراثية تفيء إلى مدعاة إدغام الظاء في التاء، مستهلين بإطار لهجي عام مفاده أن الإدغام هو سمة من سمات لغة قبائل شرق الجزيرة، ولا سيما تميم، والبيان أو الإظهار أو فك الإدغام لغة الحجاز[1]، فليس ببعيد أن يكون رافد الإدغام لهجياً ومستقره في لهجة تميم.

ويزيد الأمر تسليماً أن الظاء والتاء والذال أخوات الطاء والدال والتاء لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام؛ لأنهن في حيز واحد، وليس بينهن إلا ما بين طرف الثنايا وأصولها[2]، فمخرج التاء يقترب من مخرج (الظاء والذال والتاء) فالتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والأصول الثلاثة مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[3]، ولكنها تخالفهن في الصفات فهي شديدة والثلاثة رخوة، ولا تتفق إلا مع التاء في الهمس[4].

فلا تثريب علينا بعد تلكم المعطيات أن نعدّ – والله تعالى أعلم – حدوث الإدغام جائزاً، وهو ما تلمسه بعضهم بالقول إن تاء الفاعل إذا وردت بعد حروف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) فإن التاء تدغم فيها؛ لأنها شبهت هنا بفاء افتعل. وهذه الحروف في فعلت ساكنة كما كانت ساكنة عندما كانت فاء فضارعت عند بعضهم افتعل، فتكون (أوعظت) في السمع مثل (أوعدت) من الوعد، وهو جائز[5].

3-1 تحقيق الهمزة وتسهيلها:

إن القارئ في مدونات اللغة والتجويد يلفي طولَ لبثٍ في حديث أربابها عن آلية النطق بالهمزة، ووصفها جهراً أو همساً، وللإمساك بزمام حديثهم، وللنفاد إلى تصورهم نستهل، بقول الخليل: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رفه عنها لانت، فصارت الياء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح"[6].

---

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرف،بيروت، 1391هـ، (1/ 285).

(2) ينظر: الكتاب، (4/ 464).

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب، (1/ 47).

(4) ينظر: الكتاب، (4/ 434).

(5) ينظر: المنصف، (2/ 332-333).

(6) العين، (1/ 52).

ويفصح ابن جني عن صيرورة الهمزة حرف مد ولين بالترفيه الذي ذكره الخليل قائلاً: "فإذا اتسع مخرج الحرف، حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتداً حتى ينفد فيضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذا لم يجد منقطعاً فيما فوقها"[1].

ويطالعنا ابن سينا بتوصيف فونولوجي يقارب الدراسات المخبرية الحديثة فيذكر أن الهمزة "تحدث من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير، ومن مقاومة الطرّجهالي[*] الحاصر زماناً قليلاً لحفز الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معاً"[2].

فحدّ صوت الهمزة عند القدماء من أقصى الحلق[3]، ووصف بالشديد المجهور[4]، فيكون صوتاً انفجارياً ينتج عن انطباق الوترين انطباقاً كاملاً بحيث لا يسمح للهواء بالمرور، فيحتبس داخل الحنجرة، ثم يخرج على صوت انفجار[5].

ونبصر اختلافاً بين المحدثين ممن كان منهم له علم من الصوت، فذهب بعضهم إلى أن الهمزة صوت مهموس شديد مرقق، وأن الوترين الصوتيين لا يهمزان أثناء النطق بها[6]. ويرى آخرون أن الهمزة صوت ليس بالمجهور، ولا بالمهموس، وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة، وعمليات النطق بها من أشق العمليات الصوتية؛ لأن مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها، ثم تنفتح فجأة، فنسمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه الهمزة المحققة[7]. فهي عندهم (Neutral Consonant)[8]، في حين عده كانتينو – من المستشرقين – صوتاً مهموساً[9].

وسعى رهط من الدارسين إلى رأب الصدع في توصيف الهمزة بين القدماء والمحدثين، فالخليل لم يخطئ في تقدير موضع مخرج الهمزة؛ لأن أقصى الحلق هو اللسان المزمار ومحاذ للحنجرة،

---

(1) سر صناعة الإعراب، (1/ 7).

(*) الطرجهالي: أحد الغضاريف الثلاثة التي تتكون منها الحنجرة (Arytenoids Cartilage).

(2) أسباب حدوث الحروف، (72).

(3) ينظر: الكتاب، (4/ 104).

(4) ينظر: المقتضب، (1/ 195).

(5) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (17).

(6) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات، حسام النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1989، (31).

(7) ينظر: في اللهجات العربية، (77).

(8) ينظر: علم اللغة العام، الأصوات، كمال محمد بشر، ط5، مصر، 1979، (112).

(9) ينظر: علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، الكويت، 1973، (23).

ويفهم من قوله: فإذا رفه عنها لانت....، أنه أدرك أن الهمزة إن كانت محققة فمخرجها من أقصى الحلق، وأنها قد يرفه عنها فتلين، فإن لانت أصبحت حرف مد ولين، وخرجت في حالتها الجديدة عن طريق الحروف الصحاح[1].

ويرى أحدهم أن الاختلاف بين السلف والمحدثين حول مخرج الهمزة إنما هو اختلاف لفظي فحسب، وليس جهلاً بهذه المنطقة المهمة، فالخلاف في الأسماء ومسمياتها. فأقصى الحلق في القدم يعادل الحنجرة حديثاً، وقد كانوا يطلقون الحلق على منطقة ما نعرفه اليوم بالحنجرة، والحق وأقصى الحنك، وعليه يصبح مقصودهم من أقصى الحلق هو الحنجرة، إذ تقع في أسفل الفراغ[2].

ويمكن أن نسلم لهذا التقريب، لكن لا سبيل إلى إنكار الاختلاف بين السلف والخلف في وصف الصوت – كما مر آنفاً –، نتيجة آلية نطقها، وموطن الأهمية في هذه المقايسة أن آراء القدماء ما فتئت دائبة التأثير في الدراسات الحديثة، واستند المحدثون على كثير من مفاهيمها في الاستقراء والتحليل.

ومن تمام الإحاطة بالمسألة أن نسوق قول ابن الأنباري(304هـ) نقلاً عن الفراء: إن للعرب في الهمزة ثلاثة مذاهب: التحقيق، وترك الهمز وهو يراد، والإبدال منه، فمن حقق الهمز قال: استهزأت ومستهزؤن، ومن ترك الهمزة، وهو يريده قال: استهزات بغير همز، وقال: مستهزون بكسر الزاي وتسكين الواو من غير مد ولا همز[3].

وتأسيساً على تلكم الحقائق فقد رصدت الدراسة في تحقيق الهمز[*] رؤيتين:

إحداهما: همز ما كان أصله مهموزاً، والأخرى: همز ما ليس مهموزاً.

ويمثل الأولى قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [سورة الأعراف: 111]، وأصل أرجه أرجئه بهمزة ساكنة وهاء مضمومة دون واو، ثم حذفت الهمزة وسكنت الهاء لتشبيه المنفصل بالمتصل، وبذا قرأ أبو عمرو، وأبو بكر، ويعقوب. وقرأ ابن كثير وهشام وابن عامر (أرجئهو) بهمزة

---

(1) ينظر: قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، علي توفيق الحمد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، م2، ع (25-26)، (1984)، (78).

(2) ينظر: الظواهر الصوتية في رواية شعبة عن عاصم، رسالة دكتوراه، محمد أمين النمرات، إشراف، سمير شريف استيتية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2003.

(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1971، (400).

(*) يستعمل الصوتيون في هذا المضمار مصطلحات: الهمز، أو النبر، وأحياناً الهت.

ساكنة، وهاء متصلة بواو الإشباع، وقرأ نافع في رواية ورش وإسماعيل والكسائي (أرجهي) بهاء مكسورة بعدها ياء من أرجيت، وفي رواية قالون (أن أرجه) بحذف الياء للاكتفاء عنها بالكسرة، وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان (أرجئه) بالهمزة وكسر الهاء، وضم الهاء وكسرها، والهمز وعدمه لغتان مشهورتان[1].

وطعن الحوفي في القراءة على رواية ابن ذكوان فقال: إنها ليست بجيدة، والفارسي على أن كسر الهاء مع الهمزة غلط؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة، ورد الآلوسي بأمرين: أحدهما أن الهمزة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكأن الهاء وليت الجيم المكسورة؛ فلذا كسرت، والآخر: أن الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف، وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة، فكأنها وليت ياء ساكنة، فلذا كسرت.

وأورد على ذلك أبو شامة أن الهمزة تعد حاجزاً، وأن الهمزة لو كانت ياء كان المختار الضم؛ لأصلها. وليس بشيء بعد أن قالوا: إن القراءة متواترة، وما ذكر لغة ثابتة عن العرب[2].

حقيق على أن لا يكون هذا الطرح – تحقيق الهمزة – إلا الحق، وتشهد طائفة من أقوال العلماء بذلك، قال الأخفش: أرجئه وأخاه، وترجئ من تشاء[*]...؛ لأنه من أرجأت، وقد قرأت أرجه وأخاه، خفيف بغير همز، وبها نقرأ... وهي لغة، تقول: أرجيت، وبعض العرب يقول: أخطيت، وتوضيت، لا يهمزون[3].

"فتحقيق الهمز وتركه لغتان فاشيتان قرئ بهما"[4]، "والهمز جيد حسن لولا مخالفته السواد، إلا أنه يحتج لذلك بأن مثل هذا يحذف في الخط"[5].

وتأصيل الهمز وارد في لغات العرب، قال ابن الجوزي – نقلاً عن الفراء -: "بنو أسد تقول: أرجيت الأمر بغير همز، وكذلك عامة قيس وبعض بني تميم يقولون: أرجأت الأمر بالهمز"[6].

---

(1) روح المعاني، (9/ 26).

(2) ينظر: روح المعاني، (9/ 26).

(*) يشير إلى قوله تعالى: (ترجي من تشاء منهن...) [سورة الأحزاب، الآية 51].

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش، (2/ 308، 2/ 337)، وينظر: التفسير الكبير للرازي، (14/ 162).

(4) الحجة في القراءات السبع، الحسين احمد بن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق، بيروت، 1401هـ، (159).

(5) إعراب القرآن للنحاس، (2/ 143).

(6) زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ، (3/ 293).

ونحن نعرف بأن الهمزة صوت شديد، والنطق بها يحتاج إلى جهد؛ لذلك كان النطق بها أمراً طبيعياً يلائم ما عرف عند البدو من غلظة وجفاء في الطبع.

فمزية الهمز أملتها ظروف انتظام الإيقاع النطقي، كما حتمتها ضرورة الإبانة عما يريد - البدوي - من نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابعة السريعة الانطلاق على لسانه، فمواقع النبر في نطقه كانت دائماً من أبرز المقاطع، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضغطه"[1].

وللتخصيص بعد التعميم يمكن "وصف لهجة تميم بنبر التوتر، ووصف لهجة الحضر بنبر الطول أو المد"[2].

والقراءة بالهمز (أرجئه) من بَعدُ "ثابتة متواترة، روتها الأكابر عن الأئمة، وتلقتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية"[3]. ومما حققوه في الأفعال قول الشاعر:

أرى عيني ما لم ترأياه	كلانا عالم بالترهات[4]

أما همز ما ليس مهموزاً، وجاء على قراءة المصحف فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [سورة المرسلات: 11]، قرئ (أقتت) بالهمز، وتخفيف القاف، و(وقتت) بالواو على الأصل؛ لأن الهمزة مبدلة من الواو المضمومة ضمة لازمة، وهو أمر مطرد. وقال عيسى: وقتت لغة سفلى مضر، وقرأ عبد الله بن الحسن، وأبو جعفر، وقتت بواو واحدة، وتخفيف القاف. وقرأ الحسن أيضاً ووقتت واوين على وزن فوعلت[5].

إطراد الهمز بعد قلب الواو واغل في تضاعيف كلام القدماء، فقد عقد سيبويه باباً سماه: ما كانت الواو فيه أولاً، وكانت فاءً، قال فيه: إعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في: ولد ألد، وفي وجه أجوه[6]. ومدعاة صنيعهم أنهم يستثقلون الضمة على الواو؛ لأن الضمة في الواو بمنزلة واو،

---

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (30).

(2) المصدر نفسه، (36).

(3) البحر المحيط، (4/ 360).

(4) البيت لسراقة البارقي، المحتسب، (1/ 128).

(5) روح المعاني، (29/ 231).

(6) الكتاب، (4/ 330-331)، وينظر: المقتضب، (1/ 63).

فكأنه اجتمعت واوان؛ ولذلك لما أرادوا التخلص من هذا الثقل، بحثوا عن حرف يتحمل الحركة، ويؤدي إلى الخفة، فقلبت الواو المضمومة همزة في: أجوه، وأقتت، كما همزت في نحو: السؤوق، وعلى سؤوقه، وكذلك الشأن فيما يماثل هذه الأمثلة[1].

وعند ابن يعيش(643هـ) أنهم قلبوا الواو المستثقلة همزة لا ياءً؛ لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً، فلو قلبت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق[2]. فمن قرأ بالهمز استثقل الضمة على الواو، فقلبها همزة، ومن قرأها بالواو أتى الكلام على أصله، وهما لهجتان من لهجات العرب، وقلب الواو همزة لهجة الكثيرين وهي لغة فاشية[3]، وعدم قلبها لهجة تميم، وسفلى مضر[4].

ونرقب في هذا الشأن أمرين:

- عوّل جل اللغويين على هذا الشاهد – أقتت – لإثبات مسائل في إبدال الواو همزة، أو تحقيق الهمز، أو في الكشف عن لهجات العرب[5].
- لعلنا لا نجانب الصواب إذا جعلنا هذا الشاهد أيضاً في مضمار الإبدال، وذلك بإبدال الواو المتحركة همزة، وهو أمر مطرد في مظان اللغة.

أما تسهيل الهمز: فنرصد فيه رؤية نَسِمُها بـ: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وذلك من ضروب العرب في التسهيل، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [سورة النجم: 50]، قرأ قوم (عاد الولى) بحذف الهمزة، ونقل ضمها إلى اللام قبلها، وقرأ نافع وأبو عمرو (عاد الولى) بإدغام المنقول إليها حركة الهمزة المحذوفة، وعاب هذه القراءة المازني والمبرد، وقالت العرب في الابتداء بعد النقل الحمر والحمر فهذه القراءة جاءت على الحمر، فلا عيب فيها. وأتى قالون بعد

---

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع، (1/ 360)، الحجة لأبي علي الفارسي، (6/ 69-70)، الخصائص، (3/ 49)، شرح المفصل، (10/ 11-12).

(2) ينظر: شرح الشافية، (3/ 78).

(3) الكشف، (2/ 257).

(4) البحر المحيط، (8/ 396).

(5) ينظر: المقتضب، (2/ 93)، سر صناعة الإعراب، (1/ 80)، (1/ 92)، (1/ 98)، همع الهوامع، (3/ 468)

ضمه اللام بهمزة ساكنة في موضع الواو، كما في قوله أحب الموقدين إلى مؤسى، وكما قرأ بعضهم على سؤقه(*)، وفيه شذوذ[1].

صفوة هذا المنحى النقدي أنه قائم على استرفاد ملحظ تسهيل الهمز، بآلية حذف الهمزة، ونقل حركتها إلى اللام الساكنة قبلها؛ لتفضي إلى درء الطعن الواقع على تلك القراءة.

فالمازني (249هـ) – ممن رد قراءة نافع وأبي عمرو – قال: "أساء عندي أبو عمرو في قراءته؛ لأنه أدغم النون في لام المعرفة، واللام إنما تحركت بحكرة الهمزة، وليس بحركة لازمة، والدليل على ذلك أنك تقول: الأحمر، فإذا طرحت الهمزة على اللام تقول: لحمر، ولم تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة"[2].

وتبع المازني تلميذه المبرد، قال: "ما علمت أن أبا عمرو لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [سورة آل عمران: 75]، وفي ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾"[3].

ولا عبرة بهذه الطعون؛ لأننا نؤمن بأن القراءة القرآنية تعلو على التقعيدات اللغوية، ولا تحمل على أقيسة العربية.

والقراءة صحيحة متواترة، والوجه فيها أن الأصل (عاداً الأولى) بهمزة لفظة (الأولى)، فنقلت حركة الهمزة، وهي الضمة إلى اللام قبلها، وحذفت الهمزة فصارت (عاداً لولى)، ثم أدغم التنوين في اللام فبقي (عادَ لُولى)، والتنوين نون ساكنة، وإدغام النون في اللام يكون بقلب النون لاماً وإدغامها في اللام[4].

(*) يروم الآية في سورة الفتح (فاستغلظ فاستوى على سوقه..)، (29).

(1) روح المعاني، (27/ 84).

(2) حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: يعيد الأفغاني، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م،(687).

(3) إعراب القرآن لنحاس، (1/ 237).

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1969، (1/ 400).

ومما ينبغي الإلماح إليه أن أبا عمرو ونافع من الثقات، قال أبو عبيدة: إن أبا عمرو أسلم الناس بالقراءات وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف[1]. وقرأ نافع فقد على سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء[2].

أما همزة (الأحمر)، فإذا خففت همزة الأحمر على طريقها فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقتان: حذفها وهو القياس، وإبقاؤها، لطروء الحركة فقالوا: لحمر والحمر، ومثل لحمر عاد لولى في قراءة أبي عمرو، وقولهم من لان في من الآن، ومن قال الحمر قال من لان بتحريك النون[3].

ومن فضل البيان القول: إن تخفيف الهمزة هي خاصية حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيها، وعزا علماء العربية هذه الظاهرة إلى قريش وأكثر الحجازيين.

فالقبائل الحضرية كانت متأنية في نطقها، متئدة في أدائها، ولم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، ولذا لم تكن بها حاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة، فأهملت همز كلماتها، أعني المبالغة في النبر والتوتر، واستعاضت عنها بوسائل عبر عنها النحاة بعبارات مختلفة كالتسهيل، والتخفيف، والتلبيس، والإبدال، والإسقاط[4].

2. التغييرات الفونيمية في الصوائت

2-1 الإمالة:

لم يفت سيبويه تلمس هذه الظاهرة، قال في باب ما تمال فيه الألفات: "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها"[5]. وقال: "والألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقربوها منها"[6]،

---

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الشافعي الذهبي، شعيب الأرنؤوط (مشرف)، تحقيق: حسين الأسد، بشار عواد معروف، محيي هلال السرحان، مرسسة الرسالة للطباعة، بيروت، 1992، (6/ 407)، (ت 167).،

(2) البحر المحيط، (7/ 37).

(3) المفصل، (491)، وينظر: الأصول في النحو، (20/ 400)، الخصائص، (3/ 91).

(4) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (32).

(5) الكتاب، (4/ 117).

(6) المصدر نفسه.

وعقب أيضاً: "ومما يميلون ألفه كل شيء من بُناة الياء والواو... والياء أخف عليهم فنحو نحوها"[1]. ويشترك فيها الاسم والفعل، بأن تنحو بالألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء؛ ليتجانس الصوت[2].

ويراها علماء القراءات بأنها تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة[3]، وفي وعي المحدثين هي الاتجاه بصوت اللين طويلاً كان أم قصيراً إلى وضع يكون نطقه فيه شيئاً وسطاً بين صوتين من أصوات اللين[4].

ولا يذهبنّ عنا أن القدماء قد تعرضوا لغرض الإمالة، فقضوا بأن القصد منها تقريب الصوت من الصوت وتجانسها، وطلب التشاكل؛ حتى لا تختلف الأصوات فتتنافر، وكذلك المناسبة بين الفتحة والألف من جهة، والكسرة والياء من جهة أخرى[5]. وإذا أخذنا بالحسبان هذا القصد، فإننا وجاه ظاهرة تفضي إلى الانسجام الصوتي، وسهولة اللفظ، "وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع"[6].

ومما نستذكره في هذا المقام أن الإمالة جاءت عند الفراء على نوعين: إمالة شديدة ومعناها: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، ويقال لها: المحضة، والإضجاع، والبطح، وربما قيل لها الكسر. وإمالة متوسطة، وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلاً، وهي بين اللفظين، كما يقال لها أيضاً التقليل والتلطيف وبين بين[7]. وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة وبحسب بعده تكون خفتها.

---

(1) المصدر نفسه، (4/ 118-119).

(2) ينظر: المفصل، (471).

(3) ينظر: الكشف، (1/ 168).

(4) ينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية؛ الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2008، (61).

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب، (1/ 52)، همع الهوامع، (3/ 414).

(6) ينظر: النشر، (20/ 35).

(7) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، (1/ 244)، الاتصاف، (102).

وإذا أطللنا على المشهد اللهجي في هذه الظاهرة، فحسبنا قولهم: إن الإمالة ليست هي لغة جميع العرب، بل شاعت بين القبائل البدوية، وأشهرها: تميم وأسد وطيء، وبكر بن وائل، وعبد القيس، وتغلب. أما قبائل الحجاز فكانوا لا يميلون[1].

وقد أمكننا أن نرصد بين جنبات هذه الظاهرة نقداً لبنيتين:

الأولى: التنازع الصوتي بين صوت الراء المكرر، والصاد المستعلي، ونتمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ [سورة البقرة: 7]، قرئ بإمالة أبصارهم، ووجه الإمالة مع أن حرف مستعل، وهو مناف لها لاقتضائها؛ لتسفل الصوت، مناسبة الكسرة، واعتبرت على الراء دون غيرها لمناسبة الإمالة الترقيق، والمشهور عند أهل العربية أن ذلك لقوة الراء؛ لتكرره على اللسان في النطق به، فإنه يرتعد، ويظهر ذلك إذا شُدّد، أو وقف عليه فكسرته بمنزلة كسرتين، فقوي السبب حتى أزال المانع، ولعل مرادهم أنه متكرر طبعاً كما يدركه الوجدان، إلا أنه يجب المحافظة؛ لئلا يقع التقرير فإنه مضر في الأداء[2].

يرمي هذا التجلي إلى خروج هذا المنزع الصوتي من قيد موانع الإمالة، ذلك أن حروف الاستعلاء السبعة: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء) تمنع الإمالة، وقد كشف سيبويه النقاب عن أربع حالات للمنع[3]:

- إذا كان الحرف المستعلي قبل الألف، نحو: (قاعد، وغائب).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف مباشرة، نحو: (ناقد، وعاطس).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف بحرف واحد، نحو: (نافخ، ونابغ).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف بحرفين، نحو: (مناشيط، ومعاليق).

وأقدم على بيان علة المنع بقوله: "وإنما مُنعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في (مساجد) ونحوها، فلما كانت

---

(1) ينظر: الكتاب، (4/ 120)، شرح الشافية، (3/ 4)، في اللهجات العربية، (60)، في الدراسات القرآنية واللغوية، (110-111).

(2) روح المعاني، (1/ 173).

(3) ينظر: الكتاب، (4/ 129-130).

الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم... ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته"[1].

ومن هذا الهدي انطلق المحدثون ليعللوا المنع بأن أصوات الاستعلاء أصوات يصد مؤخر اللسان عند النطق بها، مرتفعة نحو الحنك الأعلى، والفتحة التالية لها تكون مفخمة، أي أنها صوت لين خلفي، ولو أميلت هذه الفتحة مع هذه الأصوات لما تحقق الانسجام الصوتي؛ لأن الإمالة صوت لين أمامي، أي غير مفخم؛ لهذا كان الفتح مع الأصوات المستعلية أكثر مناسبة لطبيعتها[2].

أما إمالة الألف في (أبصارهم) فليست بموضع نِفار، أو شذوذ مما عُنينا به في مانع الإمالة، وقد ألمح الألوسي آنفاً إلى علة الإمالة، وليس بضائر أن نزيد إيضاحاً بأن الراء مكررة في اللسان، ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة، فكأنها حرفان، فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها[3]. فهي تقوي الإمالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة.

وصوت الاستعلاء إذا كان قبل الألف كان أضعف في منع الإمالة مما إذا كان بعدها؛ وذلك لأنه إذا تقدم كان الانحدار من عال إلى سافل، وذلك أسهل من العكس، لذلك تميل في مثل هذه الأمثلة[4].

ومما يحتمله المقام هنا أن ثمة صفة في الراء ذكرها سيبويه، وكانت مما يقوي الإمالة مع الراء، وهي شبه الراء، فقد شبه سيبويه الراء بالياء في موضعين هما: قوله: "لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء، ألا ترى أن الألثغ يجعلها ياء" فلما كانت كذلك عملت الكسرة عملها إذ لم يكن بعدها راء"[5]. وقوله: "لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف"[6].

الثانية في الإمالة: ما أميل لتدل إمالته على أصله، ونرقبه في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [سورة الإسراء: 72]، جوز أن يكون (اعمى) الثاني افعل

---

(1) الكتاب، (4/ 130).

(2) ينظر: لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، 1981، (58).

(3) المقتضب، (3/ 48).

(4) ينظر: شرح المفصل، (9/ 61-62).

(5) الكتاب، (4/ 137).

(6) المصدر نفسه، (4/ 142).

تفضيل من عمى البصيرة، وهو من العيوب الباطنة التي يجوز أن يصاغ منها أفعل التفضيل كـالأحمق والأبلة، وبنى على ذلك إمالة أبي عمرو الأول، وتفخيمه الثـاني، وبيـان أن الألـف في الأول آخـر الكلمة كما ترى، وتحسن الإمالة في الأواخر، وهي في الثاني على تقدير كونه أفعل، تفـضيل، كأنهـا في وسط الكلمة؛ لأن أفعل المذكور غير معرف باللام، ولا مضاف، ولا يستعمل بـدون مـن الجـارة للمفضل عليه ملفوظة أو مقدرة، وهو معها في حكم الكلمة الواحدة، ولا تحسن الإمالـة فيهـا، ولا تكثر كما في المتصرفة[1].

جدير بالذكر أن بعضهم استمد من إمالة (أعمى) الأول، وتفخيم الثـاني ضـابطاً للتفريـق بينهما، قال ابن خالوية: "والحجة لمن أمال الأول، وفخم الثاني أنه جعل الأول صفة، والثاني بمنزلـة أفعل منك، ومعناه: ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا[2]، وذلـك أن يكـون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال، فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحمقه[3].

ويؤكد ذلك "ظاهر ما عُطف عليه من قوله (وأضل سبيلا)، وكما أن هذا لا يكون إلا على (أفعل)، كذلك المعطوف عليه"[4]. وتحرز ابن زنجلة (238هـ) مـن هـذا التفريـق بحجـة أن "الإمالـة والفتح لا يأتيان على المعاني، بل الإمالة تقريب من الياء، وإن كان بمعنى (أفعل)، فلا يمنع الإمالـة، كما لا يمتنع الذي هو أدنى"[5]. على أن ذلك لا يمنعنا من الاحتفاء بـه – التفريـق – لأنـه مفـضٍ إلى وعي اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني.

ويصدر عن الوجهة الصوتية في إمالة الألف المتطرفة لـ (أعمى) تعليلاً مفاده أن الألـف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، فـإن كانـت منقلبـة عـن يـاء في اسم، أو فعل فإمالتها حسنة، وذلك قولك في الفعل (رمى، وقـضى، وسـعى)، وفي الاسـم: (فتـى، ورمى)[6].

ولا نذر الملحظ اللهجي في قراءة حمزة والكسائي وخلـف بالإمالـة في الحـالتين مـن غـير التعريج عليه، فالإمالة عند هؤلاء الكوفيين تأتي من تأثرهم في قبائل أهل نجد التي نزح معظمهـا إلى

---

(1) روح المعاني، (15/ 144-145).

(2) الحجة في القراءات السبع، (219).

(3) الأصول في النحو، (1/ 105).

(4) الحجة لأبي علي، (5/ 113).

(5) حجة القراءات، (407).

(6) ينظر: الخصائص، (2/ 141)، المفصل، (472)، شرح المفصل، (9/ 64).

العراق، مع قلة هذه الظاهرة لدى قراء الحجاز كنافع، وابن كثير، وأبـي جعفـر المدني بنتيجـة قلـة الإمالة في بيئتهم[1].

ولا يمكن الإغفال عن صحة الرواية كصحة للقراءة وإن خالفت بيئة القارئ.

(1) ينظر: في اللهجات العربية، 68.

المضمار الثاني

تغاير الأبنية

نستهل مقامنا بالإفصاح عن أمر مفاده أنه حين اتسعت دائرة الافتراق – من حيث التصنيف – بين علمي النحو والتصريف عكفت طائفة على ضبط الأبنية بمقاييس وقواعد خاصة، ومن ثمَّ أذن ذلك بظهور مصطلح الصرف، وكان كفيلاً بتمييز قواعد هذين العلمين بعضهما من بعض.

وعن قيمة دراسة الأبنية – الشاسعة أرجاؤها – يُطْلِعنا ابن جني عنها بالقول: "هذا القبيل من العلم – أعني التصريف – يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[1].

ونجتهد في التداني من وعي المحدثين في هذا الدرس، إذ يقوم على مستويين[2]:

الأول: وصف بناء الكلمة، أي البحث عن الكلمة، وما يعتريها من تغيير وتبدل في حالات الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وأحوال الفعل، ودلالته على الزمان، والهيئة.

الثاني: وظيفة الأصوات، واتصالها الوثيق بالدراسات الصرفية. فالأصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية.

فالدراسة البنية الصرفية إذاً، هي الدراسة التي تطلعنا على التغيرات التي تطرأ على بنية مفردات المعجم، ولا سيما الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة... وذلك بعدما تكون الدراسة الصوتية، والمعجمية قد أمدّتنا بمعلومات تتعلق بنشوء الكلمة، وهويتها[3].

---

(1) المنصف، (1/ 2).

(2) ينظر: الألسنية العربية، ريمون طحان، ط1، دار الكتاب اللبناني، 1972، (1/ 23).

(3) الألسنية العربية، (1/ 129).

وإذا مضينا نتلمس هذا المتطلب عند الغربيين، فإننا نبصر أن ما يقابل الصرف في الدراسة الغربية الحديثة هو (Morphology)، واشتق من الكلمة الإغريقية (Morphe) وتعني: شكلاً أو صورة[1].

ويعنى مصطلح (Morphology) بتناول الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية، وعندها نجد أن المصطلح قد اتخذ بعداً إضافياً، تمثل في البحث في الوحدات الصرفية (Morphemes)، وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللواحق، سواء أكانت هذه اللواحق صدوراً، أو احشاءً أو أعجازاً[2]، فهو يدرس الصيغ والمفردات، من حيث ترتيب أصواتها، وأصالتها، وزيادتها، واشتقاقات الصيغ، وعلى هذا فهو أحد مستويات البحث الحديثة في اللغة، ويعتمد بهذا المفهوم إلى حد كبير على نتائج البحث الصوتي، ويبني قواعده على أساسه[3].

ويتحرى آخرون وجهاً متقبلاً مفاده: أن الصرف ينتظم بإزاء مستويين من التحليل اللغوي، أحدهما: الفونولوجي (Phonology)، والآخر: النحوي.

وعلى هذا، فهو يمثل السقف بالنسبة للدراسة الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسات النحوية، ومن هنا تنبع أهميته الحقيقية، فهو بوصفه علم قواعد الكلمة يشمل المدخل الطبيعي، ونقطة الانطلاق لدراسة النحو – علم قواعد الجملة – فلا يتأتى لنا بحال من الأحوال أن نحكم قواعد الجملة على نحو تام ومرضٍ، ما لم نحكم أولاً قواعد الكلمة[4].

وعلى صعيد صرفي آخر، نمني النفس – بعد الاستقراء آنف الذكر – أن نعرج على جوهر أساسي في الدرس الصرفي، عماده التغاير في الأبنية؛ ليكون منطلقاً في الجمع المستوعب للتجليات النقدية المكنونة في التفسير.

---

(1) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ-1989م، (13).

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط1، القاهرة، 1955م، (170-175).

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، مصر، 1971م، (11).

(4) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، (11).

والأبنية هي صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف، الذي أشار إليه ابن عصفور في قوله: "هو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وهي حروف الكلمة، وحركاتها، وسكناتها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه"[1].

وقد صنف الراسخون في علم الصرف، الأبنية الصرفية إلى أبنية أسماء، وأبنية أفعال، وفرقوا – من خلال هذين القسمين من الأبنية – بين الأحرف الأصول، والأحرف الزوائد في كل بنية صرفية.

وسلك الصرفيون سبيل المعيارية في ضبط الكلمات، من حيث حروفها: أصالتها وزيادتها، والمتحرك من حروفها والساكن، وما يعتريها من تغيير كحذف أحد أصولها، أو قلبه، وما إلى ذلك. فألجاهم إلى الميزان الصرفي.

فهو إذن: "مقياس دقيق تعرف بواسطته أحوال أبنية الكلمة، وحركات أحرفها، وعلى أساسه يتم التمييز بين الحروف الأصول، وبين ما يحدث للكلمة المفردة من الإضافة والحذف"[2].

ثم بدا لهم من بعد ما رأوا ميزان الكلمات أن "الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي"[3].

واستقام لهم أن غالبية الألفاظ ثلاثية الأصول؛ فاختاروا لمقاييسهم – عن وعي – مادة ثلاثية الأصول توزن بها جميع الألفاظ، وهي (ف – ع – ل).

ولا مراء في أن التغاير قد اعتور الأبنية الصرفية، وجرى تأثيره فيها من جانب ما طرأ على حروف الكلمة من تغييرات منشودة، الغرض منها أداء معنى من المعاني، ومن جانب تجاوز الصيغة إلى دلالات معنية مقصودة.

وبتحديد التغاير، وضبطه يُحترز عن الخطأ اللساني في بناء المفردات، "ويسلم ما يطرد في العربية، وما يقل، وما يندر، وما يشذّ من الجموع، والمصادر، والمشتقات، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تُخلُّ بالفصاحة، وتبطل معها بلاغة المتكلمين"[4].

---

(1) الممتع في التصريف، (22).

(2) صور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر من خلال الربع الثاني من القرآن الكريم، رابح بو معزة، دار رسلان، سوريا، 2008، (23).

(3) المنصف، (1/18).

(4) دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة السعادة، القاهرة، 1958م، (6-7).

ونغتدي مقحمين في عِداد الأبنية الصرفية ذات القيمة النقدية عند الآلوسي:

1. التغاير في أبنية الأسماء

إن مزيد نظر في المدونات التصريفية ينبئ عن إطراد سائر في تغاير أبنية الأسماء، جعله مثار اهتمام الدارسين؛ واستكمالاً لاستشراف هذه الظاهرة نتلمس – من خلال ما أدركناه من رؤى نقدية في التفسير – المواضع الآتية:

1-1 أصالة الحرف وزيادته في الكلمة:

ومن الأمثلة التي ندخل بها إلى مضمار التطبيق بعد التنظير، قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [سورة العنكبوت: 41]، التاء في (العنكبوت) زائدة كتاء طالوت، فوزنه فعللوت، ويقع على المذكر والمؤنث. وفي القاموس: العنكبوت معروف، وهي: العنكباة، والعنكباه، والعنكبوه، والعنكباء، والذكر عنكب، وهي عنكبة، وجمعه: عنكبوتات، وعناكب، والعكاب، والعكب، والأعكب، أسماء الجموع، وتعقب بأن عد ما عدا ما ذكر أولاً اسم جمع لا وجه له؛ لأن أعكب لا يصح فيه ذلك[1].

وذكروا في جمعه أيضاً عناكيب، واختلف في نونه، فقيل: أصلية، وقيل: زائدة كالتاء، وجمعه على عكاب يدل على ذلك. وذكر السجستاني(255هـ) عن سيبويه، أنه ذكر عناكب في موضعين، فقال في موضع: وزنه فناعل، وفي الآخر: فعالل، فعلى الأول: النون زائدة، وهو مشتق من العكب، وهو الغلظ، ولعل الأقرب على ذلك كونه مشتقاً من العكَب بالفتح، بمعنى: الشدة في السير، فكأنه لشدة وثبه لصيد الذباب، أو لشدة حركته عند فراره، أطلق عليه اسم العنكبوت[2].

والحق أنه مرجَ حول زيادة التاء، والنون في (العنكبوت) مقولات عدة، خلص الآلوسي إلى تحقيق زيادة التاء، مع عدم استبعاد زيادة النون، بحجة اشتقاقها من العكب.

ونرى أن أشراط الصحة تتوافر في زيادة التاء، قال سيبويه في باب: علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف: "وقالوا: العنكباء، فاستثقلوا منه ما ذهبت فيه التاء" ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها في الجميع، كما لا يحذفون طاء عضرفوط، وكذلك تاء

---

(1) روح المعاني، (20/ 191).

(2) روح المعاني، (20/ 191).

تخربوت..... ويطبق اللغويون على أن تاء العنكبوت في آخرها مزيدة؛ لأنها تسقط في التصغير والجمع، وقد حكى أنه يقال: عنكب، وعنكباة، قال الشاعر:

كأنما يَسقُطُ، من لُغامِها   بَيتُ عَكَنْباةٍ على زِمامِها

وتصغر فيقال عنيكب[1].

أما حجة زيادة النون؛ لأنها مشتقة من (عكب)، فتسير على استحياء بجانب حجة زيادة التاء، قال الزبيدي(1205هـ): وكلام الجوهري، أو صَرِيحُه أن النون زائدة؛ لأنه لم يجعل لها بناءً خاصاً، بل أدخلها في (عكب) من غير نظر... وأن أصالة النون هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه لجمعه على عناكب[2].

ويمكننا أن نستظهر رافداً آخر يعزز القول بضعف زيادة النون في اللفظة، يقوم على ملحظ سياقي، فقولهم: إنها مشتقة من (عكب) ويعني الغَلِظ يتعارض مع مقصد الخطاب القرآني المستهجن لصنيع الذين اتخذوا من دون الله أولياء، والموسوم بالضعف، والمتعين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: 41].

ومن الشواهد التي تلحق بركب ما تقدم قوله تعالى: ﴿فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ﴾ [سورة البقرة: 261]، (سنبلة) على وزن فنعلة، فالنون زائدة؛ لقولهم: أسبل الزرع، بمعنى: سنبل، إذا صار فيه السنبل. وقيل: وزنه فعللة، فالنون أصلية، والأول هو المشهور[3].

رؤية الآلوسي منبثة عن بصائر بأصل اللفظة، ويعضدها:

- ما ورد في حديث مسروق: لا تُسْلِمْ في قَراح حتَّى يُسْبِلَ. أسبَلَ الزرعُ إذا سنبلَ. والسُّبلُ: السُّنْبُلُ، والنون زائدة[4].
- تكاثر (أسبل) في الشعر العربي، ومنه قول الأعشى:

---

(1) ينظر: الكتاب، (4/ 316)، الجامع لأحكام القرآن، (13/ 346).

(2) تاج العروس، عنكب.

(3) روح المعاني، (3/ 39).

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر، (2/ 340).

فهاجــتْ شــوقَ محــزونٍ طــروبٍ   فَأسْــبَلَ دَمْعَــهُ فِيهَــا سِــجَامَا[1]

- ما أفضت إليه المعجمات العربية، جاء في اللسان: أسبل الـزرع إذا سـنبل، والـسبلُ أطـراف السنبل، وقيل: السَبلُ والسنبل، وقد سنبل الزرع أي خرج سنبله[2].
- أورد المفسرون قولاً متصلاً بزيادة النون، مفاده أن: سنبلة (فنعلـة)، مـن أسـبل الـزرع، أي: أرسل ما فيه كما ينسبل الثوب، أو إذا صار فيه السنبل، أي: استرسل بالسنبل كما يـسترسل الستر بالإسبال[3].

وتنحو طائفة إلى جعل النون في (سنبلة) أصلية، وتكون على وزن (فعللة)، ولعل ما يزيـد الأمر وضوحاً أنهم جمعوها على (فعالل) فقالوا: سنابل. ولسان الصرفيين في الاسـم الخماسـي: أن لا يجمع جمع تكسير، وقد استكرهوا له هذا الجمع؛ لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه. وتكسيره يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع، فجمعوه جمع سلامة؛ لأن زيادة هذا الجمع لا تعد من الكلمة نفـسها، إذ هي زيادة بعد سلامة لفظ المفرد، فإذا كان الاسم علماً أو صفة من يعقل، جمعوه جمعاً سالماً بالواو والنون، وإذا كان غير ذلك جمعوه بالألف والتاء، فإذا أريد جمعه جمع تكـسير حـذف خامـسه، وهـو الذي أثقل الكلمة ورُد إلى الأربعة[4].

ولفتنا في هذا الشأن إطّراح بعض المحدثين للأحكام المتعلقـة بـأحرف الزيـادة، قـارّين بـأن كثيراً من القدماء لجؤوا إلى أحكام اعتباطية في تقرير زيادة بعض الحروف، ثم كانـت هـذه الأحكـام خاطئة، ومنها أنهم عدّوا واو (ترقوة) وتاءها زائدتين، وكذا نون (قلنـسوة) وواوهـا وتاءهـا، ويـاء (زينب)، و(رغيف)، وواو (عنكبوت) وتاءها...الخ، إذ ليست في اللغـة: (تـرق، وقلـس، وزنـب، ورغف.. الخ). والظاهر أنهم عدّوا بعـض الأحـرف في بعـض الكـلام زائـدة؛ في سـبيل الوصـول بالألفاظ التي تشملها إلى جذور مفترضة، تساعد على وضعها في المعاجم[5].

(1) ديوان الأعشى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1966م، (216).
(2) لسان العرب، سبل.
(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، (3/ 304)، المحرر الوجيز، (1/ 256).
(4) ينظر: المهذب في علم التصريف، هاشم طه شلاش، صلاح مهدي الفرطوسي، عبد الجليل حسن، مطبعة وزارة التعليم العالي العراقي، الموصل، 1989م،(201).
(5) ينظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، 1969، (176-177).

إلا أن هذا الاستدراك لا ينبغي أن يترك على عواهنه، فسعي القدماء يذكر ويشكر في إيجاد عائلة تنتسب إليها كل لفظة مستعملة، وتحري أصول الألفاظ، وهو ما صغى إليه وعي الدارسين، وأعانهم على جمع مفردات اللغة، وإحصائها، وتصنيفها.

2-1 ضبط عين الكلمة:

ومما رصدناه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة النساء: 145]، قرأ الكوفيون (الدرْك) بسكون الراء، وهو لغة كالسَطر والسَطْر، والفتح أكثر وأفصح؛ لأنه ورد جمعه على أفعال، وأفعال في فَعَل المحرك كثير مقيس، وورودة في الساكن نادر، كفرخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد، وكونه استغنى بجمع أحدهما عن الآخر جائز، لكنه خلاف الظاهر، فلا يندفع به الترجيح[1].

لو قصدنا المعارضة بين النقد الحاصل وما جاء من آراء – بهذا الصدد – في مدونات التفسير، لرأيناها تنزل منزلتها، قال الطبري: وهما قراءتان معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ لاتفاق معنى ذلك، واستفاضة القراءة بكل واحدة منهما في قراءة الإسلام، غير أني رأيت أهل العلم بالعربية يذكرون: أن فتح الراء منه في العرب أشهر من تسكينها، وحكموا سماعاً منهم: أعطني دركاً أصل به حبلي، وذلك إذا سأل ما يصل به حبله الذي عجز عن بلوغ الركية[2].

ويتراءى لمن يَصْدرون عن اختيار الفتح (الدَرك) أنه يجمع على (ادراك)؛ لأنه ينقاس في جمع (فَعَل) صحيح الفاء والعين على (افعال)[3]، نحو: (صَفَد، وأصفاد، وحَمَل، وأحمال، وبَصَر، وأبصار، وفَنَن، وأفنان... الخ)[4].

ونسترشد في توارد الفتحة والسكوت على الأسماء بمقولة سيبويه في معرض حديثه عن باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك، قال: "وأما ما توالت فيه الفتحتان، فإنهم لا يسكنون منه؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر"[5].

---

(1) روح المعاني، (5/ 209).

(2) جامع البيان، (5/ 238).

(3) ينظر: همع الهوامع، (3/ 349).

(4) ينظر: الأصول في النحو، (2/ 436)، المهذب في علم التصريف، (184).

(5) الكتاب، (4/ 115).

وعلى ذلك يوجه ابن جني قراءة الأصمعي عن أبي عمرو (مَرْض) بالسكون، في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [سورة البقرة: 10]، قال: لا يجوز أن يكون (مَرْض) مخفف من (مَرَض)؛ لأن المفتوح لا يخفف، إنما ذلك في المكسور والمضموم، كإبل، وفخذ، وطنُب، وعَضُد، وما جاء منهم في المفتوح، فشاذ لا يقاس عليه[1]، وقد يحمل أحياناً التسكين في المفتوح على المبالغة في التخفيف[2].

وخلص بعضهم بعد طول لبث، في استقراء الصيغ وإحصائها، أن الشواهد التي حلّ فيها السكون محل الفتح هي قليلة بالمقارنة مع الشواهد التي حل فيها محل الضمة والسكون[3].

وإذا رُمنا الحديث عن قراءة السكون (الدرْك)، وما نجم عنها في حكم القدماء – وتبعهم الآلوسي – بندرة تكسير (فَعْل) على (أفعال) [4]، فيظهر لنا أن المحدثين في أمر هذا التقعيد على قسمين:

الأول: وافق حكم القدماء، وعده استقراءً دقيقاً، وليس أدل على ذلك من ضبطهم لبعض المفردات الشاذة في الشعر، فالقول بالشذوذ في هذا الباب هو الصواب، وأن ما حُمل من (فَعْل) على (أفعال) شذوذاً لا يعدو ما نقله سيبويه؛ إذ عَدّ ستة ألفاظ في هذا الباب[5].

الثاني: عارض القدماء، وعدهم غير مصيبين في قولهم: إن فَعْلاً لا يُجمع على أفعال إلا في مواضع عدة، وما سُمع من جموع (فَعْل) على (أفعال) أكثر مما سُمع من جموعه المطردة على: أفْعُل، أو فِعال، أو فُعول؛ لذا يكون (فَعْل) مقيساً في (أفعال) [6].

ولا يرتاب الباحث – والله تعالى أعلم – من مجيء (فَعْل) على (أفعال)؛ لأنها مسموعة عن العرب كقول الأعشى:

---

(1) المحتسب، (1/ 53).

(2) المصدر نفسه، (2/ 99).

(3) ينظر: بنية الكلمة العربية-دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية-، جمال حسين أمين إبراهيم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ-2008م، (282).

(4) ينظر: الكتاب، (3/ 568)، المقتضب، (1/ 229)، سر صناعة الإعراب، (2/ 607).

(5) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، ط1، دار جرير، عمان، 1432هـ-2011م، (110).

(6) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، (37-38).

وُجِــدْتَ إذا اصْـطَلَحوا خَيْـرِهُم   وزنــدكَ أثقــبُ أزنادهــا[1]

وقول الحطيئة:

مَـاذَا تَقُـولُ لأَفْـرَاخٍ بِـذِي مَـرَخٍ   زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لا مَاءٌ وَلا شَجَرُ[2]

وعلى شاكلتها مُثُل كثيرة نحو: أنْف وآناف، وفَرْد وأفراد، وكَبْش وأكباش، ورَهْط وأرهاط، وجَفْن وأجفان، وإلْف وآلاف.

ومن تمام القول: إن جمعهم (فَعْل) على (أفعال) يشف عن وعيهم في التفريق بين المعاني، وإن لم تتداعى القرائن؛ تحقيقاً لدرء اللبس.

ومما يُحمل على ذلك جمع (فَرْد)، فالفَرْد الوَتر، والجمع أفراد وفرادى على غير القياس، كأنه جمع فردان، والفَرْد نصف الزوج، والفرد المنحسر، والجمع فِراد[3].

3-1 الاسم المنسوب:

ونأتي بشاهد من قوله تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [سورة النور: 35]، يتوسع فيه الآلوسي بذكر آراء السابقين في لفظة (دُريّ)، ويثبت رؤيته، قال: (دُريّ) منسوب إلى الدر، فوزنه (فُعلي)، وجوز أن يكون أصله (دريء) بهمزة آخره، كما قرأ به حمزة، وأبو بكر، فقلبت ياء وأدغمت في الياء، فوزنه (فُعيل)، وهو من الدرء بمعنى الدفع، فإنه يدفع الظلام بضوئه، أو يدفع بعض ضوئه بعضاً من لمعانه، وجوز أن يكون من الدرء بمعنى الجري، وليس بذاك... ولا يخفى على المتتبع أن فُعيّلا قليل في كلامهم، ففي اللباب: (فُعيّل) غريب لا نظير له إلا مُريّق لحب العصفر، أو ما سُمن من الخيل، وعُليّة، وسُرّية، ودُرّية، قاله أبو علي. وفي البحر سُمع أيضاً مريخ الذي في داخل القرن اليابس، وفيه لغتان: ضم الميم، وكسرها، وقال الفراء: لم يسمع إلا مُريق، وهو أعجمي، وسيبويه عد ذلك من أبنية العرب، ولم يثبت بعضهم هذا الوزن أصلاً، وقال أبو عبيد:

---

(1) ديوان الأعشى، (61).

(2) ديوان الحطيئة، جدول بن أوس، شرح: أبو سعيد السكري، دار صادرللطباعة والنشر، بيروت،1967م، (208).

(3) لسان العرب، فرد.

أصل دريء دُروء كسبوح فجعلت الضمة كسرة؛ للاستثقال، والواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما قالوا في عتو: عتي، فوزنه فعول[1].

وعرض قراءات أخرى، فقرأ قتادة وزيد بن علي والضحاك (دَري)، بفتح الدال، وروي ذلك عن نصر بن عاصم، وأبي رجاء، وابن المسيب، وقرأ أبو عمرو والكسائي، (دِريء) بالكسر والهمزة آخره، وهو بناء كثير في الأسماء نحو: سكّين، وفي الأوصاف نحو: سِكّير. وقرأ قتادة أيضاً، وأبان بن عثمان، وابن المسيب، وأبو رجاء، وعمرو بن قائد، والأعمش، ونصر بن عاصم (دريّء) بالهمز وفتح الدال، قال ابن جني: وهذا عزيز لم يحفظ منه إلا السَكّينة، بفتح السين، وشد الكاف في لغة حكاها أبو زيد، وقرئ (دءري) بتقديم الهمزة ساكنة على الراء، وهي نادر الشواذ[2].

إخال أن العرض النقدي قائم على استقراءات حصيفة تستجمع ما دار في فلك (دُري) من ضبط عينها، وهمز آخرها، والقراءات الواردة فيها.

ولعل الأمر يعزوه فضل بيان، نجهد في استظهاره بالآتي:

- ينعقد الاتفاق على أن (دُري) منسوب إلى الدر في حسنه وبهائه، واستقام على الصيغة العامة للنسب، وهي إلحاق الياء المشددة في آخر الاسم، ولا ريب أن اللغويين قد عالجوا هذه الظاهرة في مظانهم، وقربوها – بأمثلتهم وشروحهم المبينة – إلى أذهان المتلقين زُلفى.

قال سيبويه في باب أطلق عليه الإضافة: اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حي، أو قبيلة، واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء، فإنهم مما يغيرونه عن حاله، قبل أن تلحق ياءي الإضافة[3].

ويكسر لأجل الياء المشددة ما قبلها (كهاشمي)، وإنما كسر تشبيهاً بياء الإضافة، وهذا التغيير يسمى تغييراً لفظياً، وهو أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه[4].

---

(1) روح المعاني، (8/ 196).

(2) المصدر نفسه، (8/ 196).

(3) الكتاب، (3/ 335).

(4) ينظر: همع الهوامع، (3/ 393).

وظل الحبل موصولاً في موضوع النسبة عند المحدثين، فألحقه أهل النظر اللغوي منهم بنظرية المورفيم، ويعد أصغر وحدة صرفية في بنية الكلمة[1]، وقد فاؤوا إليه في جذوة التحليل الصرفي، وما عَنَّ لهم من أبنية الألفاظ، وعدّوا ياء النسبة من المورفيمات اللواحق (Suffixes Morphemes)[2]، وهي ظواهر إلصاقية مورفيمية تحدث في بعض الأبنية العربية، ومنها تاء المبالغة، وياء النسبة.

ولا يَعرى الاسم المنسوب من أغراض مستكنة في رَحْمِه مؤداها: "التخصيص، والتوضيح، ببيان وطن المنسوب، أو قبيلته، أو مدينته، أو عمله، أو جنسه، أو غير ذلك"[3]. وهو متعين في (دَرِيّ) الذي "يدرأ الظلام بضوئه"[4].

- دُرِيء، على (فُعِيل) بضم الأول وهمز الآخر، ونرى – والله تعالى أعلم – أن منتهى التحقيق يكمن في الوجهة النقدية القاضية بقلة هذه الصيغة في كلام العرب، ونحتج لذلك بثلاثة بواعث:

الأول: عدَّ سيبويه هذه الصيغة من أبنية العرب، قال: "وهو قليل في الكلام، قالوا: المُرِيق"[5].

الثاني: نظفر بتأصيل هذه الصيغة من لفظة (دُرِّيّ) – بضم الدال وتشديد الراء، فيحتمل "أن يكون أصله الهمز، فأبدل، وأدغم"[6]. وهي قراءة حمزة من الثقات، وتنطوي على معنى: "الدرء، وهو الدفع... بمعنى أن بهاءها يدفع خفاءها"[7].

الثالث: لا يماري أحد أن استقراء العلماء للألفاظ – ومنها جاء على هذه الصيغة – يظل محفوفاً بمحاذير النقص، فليس بالضرورة أن يستوفي الاستقراء جميع ما صدر عن العرب من ألفاظ،

---

(1) ينظر: أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: أحمد مختار عمر، جامعة طرابلس، ليبيا، 1973، (53).

(2) ينظر: ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل، مهدي أسعد عرار، ط. دار وائل، عمان، 2003، (38).

(3) المهذب في علم التصريف، (376).

(4) ينظر: الكشاف، (3/ 247).

(5) الكتاب، (4/ 368).

(6) البحر المحيط، (6/ 419).

(7) المحرر الوجيز، (4/ 184).

لذا يبقى هذا الوضع بمنأى عن الحسم، ومن ثمّ يكون الحكم بقلة هذه الصيغة في كلام العرب خيراً من إطراحها عن أبنية العرب، كما ذهب الفراء بقوله: إنه لا يكون في الكلام فُعيّل إلا عجمياً[1].

- أما مناط الأمر في القراءات الأخرى، فقد تلبّث اللغويون في تخريجها، قال السجستاني: (دِرِيّ) كسر أوله حملاً على وسطه وآخره؛ لأنه يثقل عليهم ضمة بعدها كسرة وياء، كما قالوا: كِرسي لكُرسي، و(دِرّيء) مهموز (فِعيّل)، من النجوم الدراري، التي تدرأ، أي: تسير متدافعة، يقال: درأ الكوكب، إذا تدافع منفضاً، فتضاعف نوره[2]. و(دَرِّي) مأخوذ من درأة الكوكب، إذا جرى في أفق السماء، وبالهمز (دَرِّيء) من درأته وهمزها وجعلها على (فَعِّيل) مفتوحة الأول، وذلك من تلألئه[3].

ها نحن أولاء نؤوب إلى الملحظين: الصوتي واللهجي؛ لتفسير اختلاف حركة عين اللفظة بين الضم، والفتح، والكسر، وتحقق الهمز من عدمه، فيقضي بعض المحدثين بأن يُفسر اختلاف الحركات في ضوء فهم الأقدمين لإيثار بعض الحروف، التي لها مخرج معين حركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً، ليكون العمل من وجه واحدة، كما يقولون[4].

ويرى آخرون أن: الهمز في مثل هذه الكلمات من باب فصل عنصري الصوت المركب فيها؛ وصولاً إلى النبر المنشود[5]. ونحن لا نرى – والله تعالى أعلم – نشوزاً لمثل هذه التخريجات؛ لأن المبدأ العام في وجهتها يقوم على قوانين المجانسة الصوتية.

ولا يرغب إبراهيم أنيس (1977م) عن الجانب اللهجي في تفسير مثل هذه الظواهر، فالقبائل البدوية مالت بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية، فحين كسرت القبائل المتحضرة وجدنا البدوية تضم[6]. في حين تعال نكير آخرين

---

(1) معاني القرآن، (2/ 252).

(2) غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد حمدان، دار قتيبة، 1416هـ-1995، (223).

(3) ينظر: لسان العرب، درأ.

(4) بنية الكلمة القرآنية، (251).

(5) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (130).

(6) في اللهجات العربية، (91).

على فكرة الخشونة في البداوة، والرقة في الحضر، وعدّوا ذلك خارجاً عن التعليل اللغوي الذي يرى أن للغة منطقها الخاص بها[1].

ولا يتطرق إلينا أدنى شك في قيمة التفسير اللهجي – أنف الذكر – إلا أن إسباغ العمومية في تفسير ما طرأ على الألفاظ بهذا المسلك يجعلنا في تردد من قبوله؛ لأن بعض الظواهر غير مهيئة للتخريج اللهجي.

2. التغاير في أبنية الأفعال

إن تمام ما ندب اللغويون أنفسهم لدراسته في الأفعال، وتفصيلاً له تلكم الجوانب المشتملة على: تتبع ألفاظ الأفعال، وتدبر وجوهها، واشتقاقها، وتفقد مواقعها في كلام العرب، وترتيب صيغها، وأوزانها، واستقرار كل منها في نصابه، وتفصيل القول في زمنها، وتعديها، ولزومها، وزيادتها، وصحتها، واعتلالها، وبنائها للمعلوم أو المجهول.

ومما ينتسب – من هذه التجليات – انتساباً حميماً لمتطلب هذا المبحث، أنهم عدّوا أبنية الفعل الأصول في العربية على نوعين: ثلاثية، ورباعية، ولم يبلغ عندهم الفعل خمسة أصول؛ لعلة لفظية ذكرها ابن جني، بقوله: "وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني نحو: حروف المضارعة، وتاء المطاوعة، وألف الوصل... فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها"[2].

واستقر في منطق العارفين باللغة، أن الفعل الذي تكون كل حروفه أصلية ولا تسقط في أحد التصاريف، إلا لعلة تصريفية، يسمى فعلاً مجرداً عن الزيادة، والفعل المجرد يقسم على: ثلاثي، ورباعي، قال الزجاجي (377هـ): "إعلم أن الأفعال تكون على ثلاثة أحرف، وعلى أربعة أحرف، وتبلغ بالزيادة ستة أحرف"[3].

فإذا نظرنا إلى بناء المجرد الثلاثي في صيغة الماضي، وجدنا له ثلاثة أوزان، حسب حركة عينه: مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، (فَعل، فُعل، فِعل)، ولمضارعه ستة أوزان معروفة تسمى

---

(1) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، العراق-بغداد، 1398هـ-1978م، (139).

(2) المنصف، (1/ 28).

(3) الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ط2، باريس، 1975، (396).

الأبواب، وكلها سماعية، هي[1]: (فَعَل، يَفْعُل) نحو: نَصَر، يَنصُر، (فَعَل، يَفعِل) نحو: ضَرب، يضرِب، (فَعَل، يفعَل) نحو: فَتح، يَفتَح، (فَعِل، يفعَل) نحو: فرِح، يفرَح، (فَعُل، يفعُل) نحو: كرُم، يكرُم، (فَعِل، يفعِل) نحو: حسِب، يَحسِب. وقد نظروا في هذا التقديم إلى عين الفعل في الماضي والمضارع، وليس للفعل الرباعي إلا وزن واحد هو: (فعلَل) نحو: زلزلَ[2].

والمتأمل برويةٍ، ولطف نظر في نواميس اللغة ونظامها، يجد أن مسلكين للإبانة عن بناء ألفاظ الأفعال، اتبعتها العربية، أحدهما: التحول الداخلي، القائم على أساس اختلاف الحركات في صياغة أبنية جديدة في الأفعال المجردة[3]. الآخر: الزيادة، بإلحاق الكلمة ما ليس فيها فيها.

وتكون بطريقين: الأولى: تضعيف حرف من الكلمة نفسها، فتكون الزيادة من جنس حروفها، الثانية: زيادة أحرف معينة، قد تكون حرفاً، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف، وحروف الزيادة جمعوها في: سألتمونيها[4].

وبعد هذا التأسيس، أرصد ما دار في فلك النقد من مضامين تعالج تغاير أبنية الأفعال المبثوثة في التفسير:

2-1 في بناء ماضي الثلاثي المجرد

من وجوه هذا الضرب ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [سورة البقرة: 133]، الفعل (حضر) على (فَعَل)، وقرئ (حضِر) بالكسر، ومضارعه أيضاً (يحضر) بالضم، وهي لغة شاذة وقيل: إنها على التداخل[5].

إن الباعث في شواذ (حَضِر، يحضُر) هو خروج هذه القراءة – حَضِر – القياس، (حَضَر، يحضُر) بفتح عين الماضي، وضم المضارع. قال أبو حيان: ويقال (حَضِر) بكسر العين، وقياس المضارع أن يفتح فيه، فيقال: يحضَر لكن العرب استغنت فيه بمضارع فَعل المفتوح العين، فقالت: (حضِر يحضُر) بالضم، وهي ألفاظ شذت فيها العرب، فجاء مضارع (فِعل) المكسور العين على

---

(1) ينظر: المهذب في علم التصريف، (56-57).

(2) ينظر: همع الهوامع، (3/ 301).

(3) ينظر: المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية، مي فاضل الجبوري، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1994، (67).

(4) شرح المفصل، (1/ 154)، همع الهوامع، (3/ 454).

(5) روح المعاني، (1/ 479)، أي: تداخل اللغات، وسيأتي لاحقاً.

(يفعل) بضمها. قالوا: نَعِم ينعُم، وفضِل يفضُل، وحضِر، يحضُر، ومِت تموت، ودمتِ تدُوم[1]، ونكِل ينكُل، ونجِد ينجُد، وأنكر الأصمعي التداخل في الأخيرتين[2].

وأقرب ما يُتقبل في (حَضِر) أنها: لغة[3] من لغات العرب، قالوا: حَضِرت الصلاة، وأهل المدينة يقولون: حضِرت، وكلهم يقولون: يحضُر[4].

وقال جرير:

ما مَنْ جَفانا إذا حاجاتُنا حَضِرَتْ   كَمَنْ لَنا عِنْدَهُ التَّكْريمُ واللَّطَفُ[5]

والذي عند اللغويين أن (حَضَر) هي اللغة الفصيحة المشهورة، قال الأزهري: واللغة الجيدة حَضَرت تحضُر بالضم[6].

وجاء الفتح مناسباً لصَوت الإطباق (الضاد)، إذ المعروف أن أصوات الإطباق تؤثر الفتح، لما فيها من تفخيم يتناسب مع صائت الفتح، كما أن الفتح تماثل مع صوائت الصيغة المفتوحة (فَعَل) [7].

وينبغي علينا أن نرفد في هذا الموضع رأي لسيبويه المُسهم في إثراء هذا التحليل، فذهب إلى أن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة[8]؛ وبذا تتماشى مع أكثر الأبنية وأوفرها، وأوسعها استعمالاً.

وقد يُبلِّغنا استجلاء صوتي آخر مقصدهم من اختيار الفتح في هذا البناء الصرفي، ومؤداه مخرج الصوتين – الفتحة والكسرة – فاللسان مع الفتحة مستوياً – تقريباً – في الفم، مع ارتفاع مؤخرته قليلاً، ويكون مع الكسرة مرتفعة مقدمته تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى درجة، فيكون النطق بالفتحة أسهل من النطق بالكسرة، حيث تحتاج الأخيرة إلى جهد عضلي أكبر[9].

---

(1) البحر المحيط، (1/ 568)، وينظر: الكتاب، (4/ 40).

(2) ينظر: شرح الشافية، (1/ 136-137).

(3) الكشاف، (1/ 219).

(4) لسان العرب، حضر.

(5) ديوان جرير، (399).

(6) تاج العروس، حضر.

(7) ينظر: من أسرار اللغة، (252).

(8) الكتاب، (4/ 167).

(9) ينظر: الأصوات اللغوية، (31-32).

2-2 في بناء مضارع الثلاثي المجرد:

ولنا في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [سورة الحجر: 56]، شاهد على رؤية نقدية في هذا الضرب، فقرأ ابن وثاب وطلحة والأعمش: (يَقنِط) بكسر النون، وباقي السبعة بفتحها، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والأشهب بضمهما، وهو شاذ، وماضيه مثله في التثليث[1].

بدا لنا من بعد ما تقدم أن معالجته النقدية مجتزأة على ذكر الشاذ في قراءة الفعل، دون الولوج إلى الأنظار والوجوه الخلافية في بنيته؛ فنرى بها حاجة إلى فضل بيان وتجلية؛ لأننا أمام بنية فعلية انطوت على مواقف متباينة، وأذنت للمختصين بالتأويل والتأمل.

ولتستبين سبيل مظاهر التحول في (قنط) نستظهر الآتي:

قَنَط – يقنِط.

قَنَط – يقنُط.

قَنِط – يقنَط.

قنَط – يقنَط.

نظر ابن خالوية (370هـ) إلى صيغة (يقنَط) و(يقنِط) بمنظار القياس، الذي لا يلقي عبئاً ذهنياً على المتلقي، "فالحجة لمن فتح النون: أن بنية الماضي عنده بكسرها، كقولك: علِم يعلَم، والحجة لمن كسر النون: أن بنية الماضي عنده فتحها، كقولك: ضَرَب يضرِب، وهذا قياس مطرد في الأفعال"[2].

نلتمس من ابن دستوريه (347هـ) ببيان علة مجيء (يَقنِط)، و(يقنِط) من (قنَط) فقال: "إعلم أن كل ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت بفتح العين، ولم يكن ثانيه، ولا ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق، فإنه يجوز في مستقبله (يفعُل) بضم العين، و(يفعِل) بكسرها، كقولنا: ضرَب يضرِب، وشكَر شِكر، وليس لأحدهما أولى به من الآخر"[3].

---

(1) روح المعاني، (8/ 74).

(2) الحجة، (207).

(3) تصحيح الفصيح، عبد الله بن جعفر بن دستوريه، تحقيق: عبد الله الجبوري، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1395هـ-1975م، (1/ 105).

ولم يكن هذا الهاجس بحائل دون رفد وجه للافتراق بين (يفعِل) و (يفعُل) من (فَعل)، قال ابن يعيش: "وقيل إن الأصل في مضارع المتعدي الكسر، نحو: ضرَب يضرِب، وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم، نحو: سكت، يسكُت، وقعَد يقعُد. يقال: هذا مقتضى القياس، إلا أنهما يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو: عرشَ يعرُش ويعرِش، وعكَف يعكِف ويعكُف، وقد قرئ بهما"[1].

إذن، إن حرصهم على استرفاد ضابط القياس في الصيغتين لا يلبث أن ينخزم بالسماع عن العرب، فيغدو قياسهم غير مطرد، ليُركن إلى الاستعمال الشائع عن لغات العرب. جاء في المزهر عن أبي زيد قوله: طفتُ في عُليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف، لا غير ذلك[2].

وأخذ آخرون بالحسبان المقيس والمسموع، فقرروا أن (يقنِط) بالكسر أصح في العربية، وأجود، وأفصح[3]، وهي لغة أهل الحجاز وأسد، وهي الأكثر، ولذا أجمعوا على الفتح في الماضي في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ [سورة الشورى: 28][4].

ولا تزال طائفة من المحدثين تُطلّع على الوجهة الصوتية في تفسير هذا الشأن، ومن جملة ما ذكروه أن كسر النون أقرب من الناحية الصوتية لصامت (النون)، ومن ضم النون، فالكسر يرقق الصيغة، ولذلك مالت إليه الحجاز ومن تأثر فيها، وأن الضم يفخم الصيغة، ولذا ترجح أن القراءة بالضم على لهجة البدو[5]. في حين يُخضع إبراهيم أنيس ما يطرأ على عين الماضي والمضارع من حركات لقانون المغايرة[6]، وذلك في الأبواب (فعَل – يفعُل، وفعَل- يفعِل، وفعِل – يفعَل).

أما (قنَط يقنَط) فلحق بركب الأفعال الشاذة التي جاءت على باب (فَعل – يَفعل) وهي من الصحيح الذي سلم ثانية وثالثة من حروف الحلق. إذ نصَّ الصرفيون – بعد استقراء دقيق – أن

---

(1) شرح المفصل، (7/ 152-153).

(2) المزهر، (1/ 207-208).

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، (2/ 384)، إملاء ما من به الرحمن، (2/ 76).

(4) إتحاف فضلاء البشر، (347).

(5) ينظر: الصيغ الفعلية في القرآن الكريم-أصواتاً وأبنية ودلالة-رسالة دكتوراه، ثريا عبد الله عثمان إدريس، إشراف: أحمد علم الدين النجدي، جامعة أم القرى، السعودية، 1989، (234).

(6) ينظر: من أسرار اللغة، (49).

ما جاء من الأفعال حلقيّ العين أو اللام فإنه يؤثر الفتحة على عينه[1]، للتقارب المخرجي، واقتصاداً للجهد النطقي، وحروف الحلق هي: (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء)[2].

وتنبع هذه الأنظار عن مراعاة الجهد الألسني للمتكلم، وهو ما أنبه إليه ابن الحاجب (646هـ) بقوله: وإنما ناسب حرف الحلق عيناً كان أو لاماً أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً؛ لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد حرف المتحرك بلا فصل... ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها؛ فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحة، التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف فتعدل خفتها ثقلها[3].

وعلل ابن جني مجيء أفعال – كيقنَط – على هذا الباب، وليس ثانيها، أو ثالثها من حروف الحلق، بأنه من تداخل اللغات، قال: "ألا تراهم كيف ذكروا ما جاء على (فَعِل – يفعُل) نحو: نَعِم – ينعُم، ودَمِت – تدوم، ومِت – تموت. وقالوا أيضاً: فيما جاء من (فَعَل – يفعَل) بفتح العين فيهما، وليس عينه ولا لامه حرفاً حلقياً نحو: قلَى – يقلَى، وسَلا – يسلَى، وجبَى – يجبَى، وركَن – يركَن، وقنَط – يقنَط..... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت"[4]. أي: أخذ صيغة الماضي من لغة، والمضارع من لغة أخرى، فتُركب الصيغتان؛ لتنشأ منها لغة ثالثة. والعرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها[5].

وتوقف إبراهيم أنيس طويلاً في تفحص هذه الظاهرة، وأرسل قولاً مجملاً مفاده: إن أمر التداخل بعيد؛ وذلك لأن الأوزان لا تستعار، وإنما الذي يستعار هو الكلمات، ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلاً، أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى مثل: (نَعِم ينعَم)، وحينئذ تعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي، أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة[6].

---

(1) ينظر: همع الهوامع، (3/ 310).

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، (66).

(3) شرح الشافية، (118-119).

(4) الخصائص، (1/ 375).

(5) ينظر: المزهر، (1/ 262-263).

(6) من أسرار اللغة، (47).

ويرجح – في إسهام آخر – أن تكون الأفعال: نزَع – ينزَع، قنَط – يقنَط تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم[1].

ويشوب هذه الظاهرة – التداخل – خبالٌ في نظر بعضهم، ومنهم النجدي، فذكر أنه ليس من السهل أن يشكل العربي صيغة يأخذ نصفها، أو ماضيها من لهجة، ونصفها الآخر أو مضارعها من لهجة أخرى، فإنا عهدنا العربي يحرص على أن يقلد قومه في لغتهم، ويدفع ما سوى ذلك[2].

وأشفى التعليلات عندنا – والله تعالى أعلم – أن ننأى عن المبالغة في التحرز من ظاهرة تداخل اللغات؛ لأنها تنسجم مع ناموس الاقتراض بين اللغات، وفي الوقت نفسه لا نتخذ التداخل سبيلاً نصف به كل ما يقع من أفعال في هذا الباب، فقد تكون الصيغة على لغة من اللغات، ومنه قول القرطبي في (دِمت)؛ "والكسر لغة أزد السراة من دِمت تُدام"[3].

2-3 في المثال الواوي

إننا لَنُلْقى بيان المثال الواوي من لَدن اللغويين، بأنه ما كانت فاؤه حرف علة، وهو الواو[4]، ويأتي على خمسة أوجه: الأول من باب عَلِم يعلَم، نحو: وَجِل، الثاني: من باب: كرُم يكرم، نحو: وثق، الثالث: من باب: نَفَع ينفَع، نحو: ودعَ، الرابع: من باب: حسِب يحسب، نحو: ورِث، الخامس: من باب: ضرَب يضرِب، نحو: وعد.

ولم يجيء من الواوي على مثال: نصَر ينصُر، إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر، وهي قولهم: وجد يجد[5]. وهو في تقلب عينه ينسج على منوال الفعل الصحيح في البنية، في حين لا يطرأ على فائه أي تغيير، وذلك فيما يتعلق بصيغة الماضي على الأقل[6].

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 146]، أصل الوهن الضعف، أو العجز، أو الجبن، أي: من عجزوا، أو جبنوا، والفتح قراءة

---

(1) ينظر: في اللهجات العربية، (170-171).

(2) اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين النجدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس-ليبيا، 1983، (590).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (4/ 117).

(4) ينظر: المقتضب، (1/ 88)، الأصول في النحو، (3/ 108).

(5) ينظر: شرح ابن عقيل، (4/ 281).

(6) بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996، (48).

الجمهور، وقرئ بكسرها، وهي لغة، والفتح أشهر، وقرئ بإسكانها على تخفيف المكسور، وفي الكلام تعريض لا يخفى[1].

نقف على وجه من التفصيل، وضرب واضح من البيان في ضوء المتحصل من النقد، التي توخى فيه الأشهر. فالفعل (وَهَن)، على (فَعَل)، ومضارعه (يهن)[2]، من باب (ضَرب يضرب)، ولعل وجه الشهرة في هذه الصيغة من جوانب متضافرة أفضت إلى بزوغها، وهي:

- إنها قراءة الجمهور.
- إنها شائعة في كلام العرب، قال حسان:

وقد وهَنَتْ منهم ظهور وأعضدُ ورَاحوا بحزنٍ ليس فيهم نبيهم[3]

- وجه صوتي يرجع إلى العلاقة بين الصامت والحنجري (الهاء)، وصائت الفتح، مع ما يترتب عليه من تماثل صوائت الصيغة، وخفة الفتح[4].

وينضاف إلى المتقدم ملحظ صوتي آخر، أومأنا إليه في حديثنا عن الفعل (قنط) يقضي باختيار الفتح في عين الفعل، إذا كان حلقياً[5]. أما قراءة (وهِن) بالكسر، فعلى (فَعِل)، ومضارعه (يوهن)، وإنما لم تحذف (الواو) في المضارع، لأنها تنزع إلى السقوط قبل الكسرة، وإلى الثبوت قبل الفتحة، والضمة[6]. فالنزعة العامة تتمثل في التخلص من الواو سواء أكانت عين الفعل مكسورة أم مفتوحة، وأنها لا تثبت إلا في (فَعِل يفعَل)؛ لغاية تمييزية[7].

---

(1) روح المعاني، (4/ 99-100).

(2) ينظر: المحتسب، (1/ 174).

(3) ديوان حسان، (54).

(4) ينظر: الصيغ الفعلية في القرآن الكريم، (76).

(5) ينظر: الصفحة (133-134) من المبحث.

(6) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992، (129).

(7) المصدر نفسه، (129).

وتنقاس صيغة (وهِن) عند أبي حيان على (وَجِل يوجل)[1]، وعدّها ابن جني لهجة من لهجات العرب[2]، وليعقب المطلبي فيما بعد أنها على لغة تميم، وأن تَخلّق الكسرة عند التميميين مرده إلى أنها في الكلمة التميمية هي الحركة القوية المؤثرة، التي تؤثر في الحركات الأخرى، فتقلبها إلى الكسر، أو تقربها منه[3]. وأنهم يجنحون إلى كسر الأفعال المجردة الحلقية العين[4].

أما ثالثة الأثافي، فهي قراءة السكون، ونهجس تردداً عند الآلوسي – غير موجب – في قبول حجة تخفيف الكسر بالسكون، فالعلة لا تزال قائمة على سوقها، وإن رجع النظر في مظان اللغة يؤذن باستشراف مفاده أن: السكون له أهمية في بعض اللغات توازي أهمية الحركات فيها، ذلك أنه قد يكون نهاية مقطع، أو ذا وظيفة في النبر[5].

ويقرر الراسخون في علم العربية أن أهم ظواهر السكون ظاهرة التخفيف، وهي خصيصة من خصائص لغة تميم[6]. التي فاءت إلى التخفيف بحذف إحدى الحركات؛ نتيجة لتوالي الحركات، وسواء كانت هذه الحركات في اسم أو فعل، وسواء كانت في كلمة، أو كلمتين، وسواء كانت متماثلة، أو مختلفة؛ وذلك لاشتقال التميميين تواليها[7]. ومن صنيعهم أنهم يخففون في (فَعِل) حلقي العين، نحو: شَهِد، شِهْد، لَعِب، لِعْب[8].

4-2 في اللفيف المقرون

معلوم في عُرف اللغة أن هذا الفعل هو: ما كانت عينه ولامه حرفي علة[9]. ولا يتضمن إلا القسمين: فَعل (بالفتح)، وفَعِل (بالكسر)، وفي (فَعَل) ما عينه ولامه واوان، مثل: عَوى، وأصله: عَوَو، وما عينه واو، ولامه ياء، وهو الأكثر، نحو: لَوى، وأصله: لوي. وفي (فَعِل) ما عينه ولامه

---

(1) البحر المحيط، (3/ 80).

(2) ينظر: المحتسب، (1/ 74).

(3) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة،(139).

(4) ينظر: المصدر نفسه، (176).

(5) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، (228).

(6) ينظر: المقتضب، (1/ 117).

(7) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، (148).

(8) المصدر نفسه، (151).

(9) ينظر: الممتع في التصريف، (2/ 574).

واوان، مثل: قوي، وأصله: قوو، وما عينه واو، ولماه ياء، نحو: ضوي، ولا نجد في هذا القسم ما عينه ولامه ياءان إلا فعلين هما: حيي، وعيي[1].

ومن ذلك في التنزيل العزيز، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم﴾ [سورة آل عمران: 78]، (يلوون) بالتخفيف، وقرأ أهل المدينة (يلوّون) بالتشديد – فهو على حد ﴿لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون، الآية 5]، وعن مجاهد، وابن كثير (يلون)، على قلب الواو المضمومة همزة، ثم تخفيفها بحذفها، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، ... على ما عرف في التصريف، ... وفيه اجتماع إعلالين، ومثله كثير، وأما جعله من (الولي)، بمعنى: القرب، أي: يقربون ألسنتهم بميلها إلى المحرَّف، فبعيد من الصحيح، قريب إلى المحرف، وقرئ (يلؤون) بالهمزة في الشواذ، وهو يؤيده[2]. أي حذف الهمزة.

نعلم ظاهراً من القول أنه تعرض لموضوع الإعلال الباسق في مظان التصريف، وعُرّف بأنه: تغيير يطرأ على أحد حروف العلة (الألف – الواو – الياء) بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر[3].

وأمعن الآلوسي النظر إلى سبيلين من سبيل الإعلال، في ضوء قراءة الفعل (يلون)؛ أحدهما: الإعلال بالقلب، وهو جعل حرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض. قال سيبويه: "واعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم: في ولد: ألد، وفي وجوه: أجوه[4].

ويبوح بعض المحدثين بكنه هذا القَلب، وذلك بسقوط الواو، أو الياء، وإحلال الهمزة النبرية محلها[5]، لأن ثمة علاقة تساور بين الهمزة، وأحرف العلة، علائمها: كثرة التغيير والقلب بينها في التصريف، فكثيراً ما نجد تبادلاً بين الهمزة من جانب، وأصوات المد الطويلة: (الواو، والياء، والألف) من جانب آخر، من غير أن يتغير المعنى[6].

---

(1) ينظر: بنية الفعل-قراءة في التصريف العربي، (93).

(2) روح المعاني، (3/ 247).

(3) ينظر: شرح الشافية، (3/ 66).

(4) الكتاب، (4/ 331).

(5) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، (172).

(6) ينظر: في الأصوات اللغوية، (70-71).

الآخر: تخفيف الهمزة بطريقة الحذف، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها.

قال سيبويه: "واعلم أن كل همزةٍ متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: من بوك، ومن مك، وكم بلك، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب، والأم، والإبل"[1]. وقد رأى أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد[2].

ونلمس بسطاً للقول، ورفعاً للإجمال المتقدم بتعليل للظاهرة مؤداه: أن الهمزة حرف ثقيل، فأراد القارئ أن يخفف من ثقلها، فنقل حركتها إلى الساكن قبلها ثم حذفها، فبذلك يخف النطق بتلك الكلمة، كما تبقى حركة الهمزة دليلاً عليها[3].

أما رأيه في نفي أن يكون الفعل (يلّوون) من الولي، فنره سديد ومتعين في استظهار المعنى، ويمُكْنَةِ الدارس أن يستشف ذلك من أقوال المفسرين، ومنهم القرطبي، الذي ذكر أن الفعل (يلوون) "هو من قول القائل: لوى فلان يد فلان، إذا فتلها، وقلبها، ومنه قول الشاعر:

لوى يده الله الذي هو غالبه

يقال منه: لوى يده ولسانه يلوي ليا، وما لوى ظهر فلان أحد، إذا لم يصرعه أحد"[4].

5-2 في المبني للمفعول

عبّر عنه الزمخشري في تعريفه بالعدل، قال: "هو ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِلَ، ويسمى فعل ما لم يسمَ فاعله"[5].

ثم كان بعد هذا التحويل: أن حدثت جملة من التغييرات الصوتية الصرفية في الأفعال، "وتختلف هذه التغييرات حسب المكونات الصوتية للفعل، وحسب الصفات الصرفية التي يتصف بها الفعل من صحة واعتلال، وتجرد وزيادة، ومضي ومضارعة"[6].

---

(1) الكتاب، (3/ 545).

(2) المصدر نفسه، (4/ 177).

(3) ينظر: النشر، (1/ 317).

(4) الجامع لأحكام القرآن، (4/ 121).

(5) المفصل، (343).

(6) التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الملك سعود، (43)، م4، 1412هـ-1992م، (113).

ولا ريب أن أرباب اللغة قد توسعوا في دراسة المبني للمفعول، فرَعوها حق رعايتها، ويتجلى ذلك بقوانين حددوا فيها الأفعال التي تبنى فيها للمفعول، وإن واختلفوا في بعضها، مثل الأفعال الناقصة التي أباح بناءها الكوفيون ونقض بناءها البضريون، وبيّنوا صيغة الفعل، وتغييره من المبني للمعلوم إلى المفعول وأشاروا إلى اللغات المختلفة لفعل المعتل الأجوف، والمضّعف، وبيّنوا الأفعال التي وردت غالباً مبنية للمفعول.. وذكر النحويون ما ينوب عن الفاعل من مفعول به، أو مصدر مختص، أو ظرف متصرف، أو جار ومجرور[1].

ونكتفي في بيان هذا الفعل عند حدود ما أسلفنا؛ لنتوقف إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [سورة هود: 108]، (سُعِدوا) بالبناء للمفعول قراءة حمزة والكسائي، وحفص، ونسبت إلى ابن مسعود، وطلحة بن مصرف، وابن وثاب، والأعمش. وقرأ جمهور السبعة (سَعِدوا) بالبناء للفاعل، واختار ذلك علي بن سليمان (599هـ)، وكان يقول: عجباً من الكسائي، كيف قرأ (سُعِدوا) مع علمه بالعربية، وهذا عجيب منه، فإنه ما قرأ إلا ما صح عنده، ولم يقرأ بالراي، ولم يتفرد بذلك[2].

إن النقد الذي صدر – بحسب دراستنا – في رده على من ضعف قراءة (سُعِدوا) ولحنها، قد استندت على مُحتَكَمين:

الأول: صحة القراءة، إذ نسبت لبعض الصحابة – رضي الله عنهم – وجاءت عن أئمة ثقات في القراءات واللغة، ومنهم الكسائي الذي استطاع أن ينفذ من خلال علم القراءة إلى عدة علوم لغوية، جعلته في مجملها منافساً حقيقياً للبصريين، وقد تضافرت هذه العلوم جميعاً؛ لتكون منه شخصية بارزة تلعب دروا بارزاً في تأريخ تطور اللغة العربية[3]. فكيف نتهم إماماً كبيراً وقارئاً من القراء السبعة له اليد الطُولى في القراءات باللحن[4]؟

---

(1) المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن العظيم، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

(2) روح المعاني، (2 /1 172).

(3) قراءات النحاة الأوائل في الميزان، مصادرها-ملامحها-موقف العلماء منها، محمود حسني مغالسة، ط1، دار المسيرة، عمان، 1432هـ-2011م، (178).

(4) المبني للمجهول، (124).

الثاني: ملحظ في البيان القرآني، قال الآلوسي: "وما ألطف الإشارة في (شَقوا، وسُعدوا) على قراءة البناء للفاعل في الأول، والبناء للمفعول في الثاني"[1].

والمقصد المتعين من الإشارة هو: إسناد الشقاوة إلى العبد، وإسناد الإسعاد إلى الله – عز وجل –.

ويبدو في نظرنا – والله تعالى أعلم – أن ما اعتدَّ به الآلوسي ليس بكاف في درء ما تُخلِّق من لبس في الصيغة، والمتمثل أن (فَعِل) تكثر فيه العلل، والأحزان، وأضدادها، والألوان، والحلى، والعيوب، نحو: سَقِم، وحَزِن، وحَمِر، وما قاربها في المعنى، نحو: عَسِر، وحزن[2]، وهو في هذه المعاني يأتي لازماً؛ لأن هذه المعاني ثابتة فيمن قامت به غير متعلقة بغيره[3].

ومن هنا وقع اللبس في صيغة (سَعِد)، وما بني منها للمفعول (سُعِدوا) في الآية، لذا نشرع في استقراء التخريجات التي جاءت فيها:

أنا لغة[4]، وإن (سُعِدوا) مبني للمفعول من: سَعَد الله فلاناً، (بفتح العين)، قال الكسائي: سَعَد، وأسْعَد لغتان بمعنى[5].

وجاء في اللسان: "سَعَدَه وأسعده: أعانه ووفقه"[6].

وآل هذا المشهد اللغوي في الفعل إلى القول بتعديته أو لزومه، وجذوة التأصيل للمسألة نظفر بها من جانبين:

الأول: قول ابن خالويه: "والحجة لمن ضمها، أنه بنى الفعل لما لم يسمَ فاعله، وسَعِد يصلح أن يتعدى إلى مفعول، وأن لا يتعدى، كقولك: سَعِدَ زيد، وسَعِده الله، وجبر زيد، وجبره الله.

قال العجاج(90هـ)، فأتى باللغتين:

---

(1) روح المعاني، (13/ 172).

(2) ينظر: الكتاب، (4/ 17).

(3) ينظر: شرح الشافية، 3/ 73).

(4) ينظر: زاد المسير، (4/ 162)، البحر المحيط، (5/ 252).

(5) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة.

(6) لسان العرب، سعد.

قـــد جَبَـــرَ الـــدينَ الإلـــهُ فَجَبَـــرْ   وعـــوَّرَ الـــرحمنُ مَـــنْ وَلَّـــى العَـــوَرْ[1]

الثاني: مستكن في باب عقده ابن جني سماه: نقض العادة، ومن جملة ما ذكره: "فأما كَسِي زيد ثوباً، وكَسَوتُهُ ثوباً، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال – أي بالبناء – ألا تراه نقل من فَعِلَ إلى فَعَل"[2]. فاستقام الفعل على تعديته بتحويل حركة عين الفعل، وهي إحدى طـرق التعديـة بغـير زيادة في الحرف.

إنها على حذف الزائد، كأنه قيل: أسعدوا[3]، قال الرازي: "وإنما جاز ضم السين؛ لأنه على حذف الزيادة من أسعد، ولأن سعد لا يتعدى، وأسعد يتعدى، وسعد وأسعد بمعنى، ومنه: المسعود من أسماء الرجال"[4].

يمكن تعدية (سَعِد) بحمله على ضده (حَزِن)، وهو مسلك متبع في لغـة العـرب، أي: "مـن حمل الضد على الضد، فقد جاء لذلك نظائر في كلام العرب نحو حملهم (رضـي) علـى (سـخط) في التعدية بـ (على) [5]. كقول القحيف العقيلي:

إذَا رَضِـــيَتْ عَلَـــيَّ بَنُـــو قُـــشَيْرٍ   لَعَمْـــرُ اللَّـــهِ أَعْجَبَنِـــي رِضَـــاهَا[6]

وإنما جاز هذا حملاً على النقيض، وهو سخط، ومما نحـن بـسبيله مـن حمـل علـى (حَـزِن) نستظهره من قولهم: حزِن الرجل وحَزَنْتُه، على معنى: جعلت فيه حزناً، فعدى (حزِن) بنفسه، وهـو من باب (فَعِل) اللازم، فيمكن أن نحمل (سَعِد) عليه[7].

---

(1) الحجة، (190)، وينظر: ديوان العجاج، تحقق: عزة حسن، شرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي، مكتبـة دار الـشروق، بيروت، 1971م،(154).

(2) الخصائص، (2/ 214).

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (2/ 715).

(4) التفسير الكبير، (18/ 54).

(5) الخلاف التصريفي، (81).

(6) ينظر: المقتضب، (2/ 320)، همع الهوامع، (2/ 440).

(7) ينظر: الخلاف التصريفي، (81).

ويليق بالمقام – بعد هذه الملاحظ – أن ندرج قول الطبري بأنهما: "قراءتان معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب"[1]. ونزيد أن هذه التخريجات التي انثالت من المدونات لو تعالقت وجوهها، ربما من خلالها يخبو نكير المعترضين على قراءة المبني للمفعول.

3- تداخل أنماط الأبنية

3-1- بين التعدي واللزوم

منه في قوله – جلّ اسمه – ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [سورة مريم: 90]، "(هدًّ) المتعدي، أي: (مهدودة)، وجوز أن تكون من (هدّ) اللازم بمعنى: (انهدم)، وإن مجيئه لازماً صرح به أبو حيان، وهو إمام اللغة والنحو، فلا عبرة ممن أنكره"[2].

يُبرِزُ الاستقراء التام في مظان اللغة تبياناً مفاده:

أن صيغة المصدر (فَعْل) أكثر صيغ المصادر شيوعاً في كلام العرب، إلى حد جعل بعضهم يَعدّ هذا الوزن أصلاً للأوزان الأخرى؛ لأن كل فِعل ثلاثي تجيء المرة منه على وزن (فَعْلة) نحو: ضربتُه ضَرْبة، وقتلته قَتْلة، وشتمته شَتْمة، فكأن المصدر منها (ضَرْب، وقَتْل، وشَتْم)، إنما هو جمع (فَعْلة) نحو: تمرة وتمر، ونخلة ونخل؛ لأن المصدر إنما يدل على الجنس، كما أن التمر، والنخل يدلان على الجنس، فَضرْبة نظيرة (تمرة)، وضَرْب نظير تَمْر؛ ولذلك فقد جعل الخليل وسيبويه ما خالف هذا الوزن فرعاً عليه؛ لأنها لا تطرد إطراده؛ لأن (فَعْل) لا يمتنع منها جميعها فهو الأصل[3]. واستقام لبعضهم أن يضع قاعدة قياسية تكون فيها صيغة (فَعْل) مصدر لكل فعل متعد على وزن (فَعَل – يفعَل) و (فَعَل – يفعُل)، (وفَعَل – يفعِل)، قال الرضي: قال الفراء: إذا جاءك (فَعَل)، مما لم يسمع مصدره، فاجعله فَعْلاً للمجاز[4]. وقال أيضاً: إن مصدر المتعدي فَعْل مطلقاً[5]. وكذلك

---

(1) جامع البيان، (12/ 119).

(2) روح المعاني، (16/ 164).

(3) ينظر: المنصف، (1/ 176).

(4) شرح الشافية، (1/ 51).

(5) المصدر نفسه.

أغلب أفعال اللازمة، ومعتلة العين التي من باب (فَعَل)، بفتح العين، يكون مصدرها علـى (فَعْـل)، نحو: (جار – جوراً)"[1].

بعد أن ركزنا على إبداء المقيس في صيغة (فَعْل)، نلحظ أن (هَدّا) أتـى علـى القيـاس مـن (هدّ) المتعدي، فهو مصدر هددت، فأنا أهد هداً. أما ما نحن بسبيله من عدم غرابة مجيئه مـن الـلازم – رؤية الآلوسي – فلعلها مشفوعة بتوجيه أبي حيان على أن يكون (هداً) مصدراً لهد الحائط يهِـد، بالكسر هديداً وهداً، وهو فعل لازم"[2].

ويزيده تزكية قول الزَبيدي فيما صدر عن أبي حيان: "يقال هَدَّ الحائط يَهُـدُّ إذا سـقط – لازماً، ونقله السمين وسَلَّمه"[3].

وفي ضوء ما تقدم لا نحسب أن يكون التعميم القياسي المتـداول في ضـبط مـصدر الثلاثـي المجرد بمفازة من الاعتراض؛ لأن هذا المعيار لا يلبث أن ينقص بمـصادر اتخـذت الـسمت الـسماعي الذي لا يخضع لقاعدة قياسية مطردة؛ وأن اعتماد وسـيط التعديـة واللـزوم للتنبـؤ بـصيغة المـصدر مسألة لا تخلو من تعسف بحكم افتقار هذين المفهومين لتحديد إجرائي يفصل، في المعجم، وبـصورة قطعية بين طبقة الأفعال المتعدية واللازمة، وأن كثيراً من الأفعال تقبل اللازمة الـتي هـي الأصـل – لأن الأصل في الأفعال اللزوم – والقراءة المتعدية كذلك"[4].

ومن ذلك الفعل وسَعَ الذي يستعمل لازماً: وسعَ المكان، ومتعدياً: وسـعت رحمتـه كـل شيء، من دون أن يكون لهذه الازدواجية أثر في بنية المصدر الذي ينتقيه الفعل[5].

ولنا أن نحكم بعد هذا العرض على أن وزن (فَعْل) من أكثر الأوزان تداولاً في الاسـتعمال اللغوي، وأن هذا التداول كان الباعث للقول بأنه أصل الأوزان جميعـاً، وقـد رأينـا أن هـذا الـوزن شائع في اللازم والمتعدي من الأفعـال"[6]، وقـد كـشف الواقـع الوصـفي لأمثلـة (فَعْـل) في الـشعر

---

(1) تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم الفاخري، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، (175).

(2) البحر المحيط، (6/ 206).

(3) تاج العروس، هدد.

(4) بنية الكلمة في اللغة العربية، (174).

(5) المصدر نفسه، (174).

(6) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تأريخية، آمنـة صـالح الـزعبي، ط1، مؤسـسة رام للتكنولوجيـا، عمان، 1417هـ-1996، (25).

الجاهلي أنها تأتي من المتعدي واللازم، دون التقيد بالقياس والسماع[1]، وكذلك الحال بعد الشعر الجاهلي، قال حسان:

سَعدَ بنَ زَيدٍ، فاتَّخِذه جُندا   ليسَ بِخَوارٍ يهِدُّ هدا [2]

وهذا الاضطراب في ضبط المصدر دعا بعض اللغويين إلى القول بأن: "مصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة"[3].

3- 2 بين تفعُلة وتفْعِلة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة: 195]، (التَهْلُكة) مصدر كالهلك، والهلاك وليس في كلام العرب مصدر على (تَفْعُلة) – بضم العين – إلا هذا في المشهور، وحكى سيبويه عن العرب: تَضُرة، وتسُرة، أيضاً بمعنى: الضرر، والسرور، وجوز أن يكون أصلها (تَهْلِكة) – بكسر اللام – مصدر هلّك مشدداً، كالتَجربة، والتَبصِرة، فأبدلت الكسرة ضمة، وفيه أن مجيء (تَفْعِلة) – بالكسر – من (فَعّل) المشدد الصحيح غير المهموز شاذ، والقياس (تفعيل)، وإبدال الكسرة بالضم من غير علة في غاية الشذوذ، وتمثيله بالجُوار – مضموم الجيم – في (جِوار) مكسورها ليس بشيء، إذ ليس ذلك نصاً في الإبدال؛ لجواز أن يكون بناء المصدر فيه على (فُعَال) مضموم الفاء شذوذاً، يؤيده ما في الصحاح: جاورته مجاورة، وجُواراً، والكسر أفصح[4].

أول ما يتبادر إلى الذهن في هذا العرض – أن عدَّ (تَهْلُكة) على (تَفْعُلة) من نوادر المصادر قد اكتست بصبغة التوثيق من مدونات السابقين، جاء في اللسان: "قال ابن بري: (التَهْلُكة) من نوادر المصادر، وليست مما يجري على القياس"[5].

وعلى هذا تكون بنية هذا المصدر من الفعل (هلَك)، قالوا: "هلَك يهلَك هلاكاً وهُلكاً وتَهْلُكة، وهذه المصادر بمعنى واحد"[6].

---

(1) أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، وسمية عبد المحسن المنصور، ط1، جامعة الكويت، 1984، (139).

(2) ديوانه، (57).

(3) ظاهر الشذوذ في الصرف العربي، (178).

(4) روح المعاني، (2/ 94).

(5) لسان العرب، هلك.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (1/ 266)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، (2/ 363).

أما عدم تعويله على جعل (تُهْلُكة) مصدر الفعل (هلّك)، وأن أصله: (التَهْلِكة) مثل التجربة، فأبدلت الكسرة ضمة كما هي في الجِوار والجُوار، فهو مخالف للزمخشري[1] في هذا التخريج، ومستهدٍ بأبي حيان في رؤيته، ومن قبلهما استدرك الرازي قائلاً: إني لأتعجب كثيراً من تكلفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع، وذلك أنهم لو وجدوا شعراً مجهولاً يشهد لما أرادوه فرحوا به، واتخذوه حجة قوية، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها[2].

ومن وجهةٍ قياسية، فإن (فَعّل) – بالتشديد – إذا كان صحيح اللام فقياسه، (التفعيل) نحو: سلّم تَسْليماً، ولكن تحذف ياء التفعيل وتعوض عنها التاء في آخره فيصير وزنه (تَفْعِلة)، وَيرِدُ في المهموز نحو: جزأ تجزئة، وفي غير المهموز – على غير القياس – نحو: جرَّب تَجربة، وفي معتل الآخر بالألف نحو: زكى تزكية[3].

ومما ينبغي الإلماح إليه أن بعض الدارسين يعدّون (تَفْعِلة) من المصادر النادرة[4]، كالمصدر (تَفْعُلة)، ولا يوافق الباحث هذا المذهب لأسباب آتية:

- إن هذا المصدر شائع الاستعمال عند العرب، قال الرضي: "و(تَفْعِلة) كثيرة، ولكنها مسموعة..."[5]، وضرب السيوطي أمثلة في باب ما جاء من المصادر على (تَفْعِلة): "التَحِلة تحلة القسم، وتَضِرة من الضرر، وتَقِرة من القرار، وتَغِرة من الغرور، وتَضِلة من الضلال، وتعِلة من العلل، وتَجِرة من اجترارك الشيء لنفسك"[6].
- يكثر شيوعها في أمثلة الشعر الجاهلي، وتتردد في: الصحيح السالم مثل: تكرِمة، والصحيح المضعف مثل: تَحِلة، والمهموز مثل: تجزئة، والفعل الناقص مثل: تلهية، واللفيف المقرون مثل: تَحية[7].

---

(1) ينظر: الكشاف، (1/ 264).

(2) ينظر: البحر المحيط، (2/ 67).التفسير الكبير، (5/ 116).

(3) ينظر: شرح المفصل، (6/ 58)، أوضح المسالك، (3/ 238)، المهذب في علم التصريف، (245-246).

(4) ينظر: مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، (114)، صراع الأنماط اللغوية، رانيا سالم الصرايرة، ط1، دار الشروق، عمان، 2002، (137).

(5) شرح الشافية، (1/ 164).

(6) المزهر، (2/ 143).

(7) ينظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، (240-241).

- لا غرو أن اللغويين في حِلٍّ من الاستقراء التام للصيغ بشكل عام، وللصيغة (تُفعِلة) على وجه الخصوص، إذ يصعب حصر تلك الصيغ حصراً مانعاً جامعاً، وما أوردوه منها في حدود ما استطاعوا رصده من المتداول في الاستعمال اللغوي.

ويستوقفنا في هذا المضمار استشراف إسماعيل عمايرة للالتباس البنيوي للمصدر (تفعِلة) مستنداً إلى ملابسات المنهج التأريخي المقارن، قال: "وقد عرفت العربية إلى جانب وزن تفعيل وزناً آخر في بناء المصدر هو (تُفعِلة)، فيقال: كرمته تكريماً وتكرمة، وعظمته تعظيماً وتعظِمة، وأحسب أن الدافع وراء نشوء هذا النوع من المصدر تلك الصعوبة النطقية النسبية المترتبة على بناء الأفعال الناقصة مشددة العين (معتلة اللام)، فلو استعملنا (تفعيل) لقلنا في مصدر (ربّى): تربيي (tarabiy)، وبالإدغام يُقصّر الصائت الطويل (i) وتُشدَّد الياء (tarbiyy)؛ وبذلك تخلصاً من المقطع الطويل المغلق (biy) بتحويله إلى مقطع قصير (biyy)، ولكن المقطع القصير المغلق ينطوي على صعوبة أخرى في النطق، نتيجة التشديد، ولذا استعيض بالتاء المربوطة عن (iy) بدون تشديد، أو (iyy) المشدّد، وعلى هذا تكون المصادر ذات الأفعال الصحيحة مثل: كَرّم تكْرُمة، التي جاءت على هذا الوزن قياساً متوهماً على هذا النمط من الأفعال الناقصة (أي: معتلة الآخر) مشدّدة العين من وزن (فعّل)"[1].

وسواء كشف هذا التمرس بالتحصيل، والإفاضة في الاطلاع عن شكل الصيغة أم لم يكشف، فإن الأقرب إلى متناول الفكر أن يُردَّ هذا التنوع في صيغتي (تُفعِلة) و(تُفعُلة) إلى الفضاء اللهجي، فلا يخلو الأمر من أن الأوزان الثلاثة (تُفعِلة وتُفعُلة وتُفعَلة) من أثر اللهجات، وذلك في حركة العين، وإلاّ فإن هذه المصادر الثلاثة هي في المعنى مصدر واحد، بمعنى أن التغيير النوعي في الحركة لم يفدْ معنى جديداً ... فما عُدَّ شائعاً في الاستعمال قد يكون صحيحاً في بيئة أو بيئات لغوية سمعها رواة اللغة، وأما النادر الاستعمال، فقد يكون كذلك في بيئات معينة، ولا يعني هذا الحكم بالضرورة أنها كانت في بيئات أخرى"[2].

---

(1) التطور التأريخي لأبنية المصادر في العربية "دراسة مقارنة"، (250).

(2) ينظر: صراع الأنماط اللغوية، (138).

3-3 في الصيغة السماعية (فَعّول):

وجاءت في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [سورة الحشر: 23]، قرأ أبو السمال، وأبو دينار الأعرابي (القَدّوس) لفتح القاف، وهو لغة فيه لكنها نادرة، فقد قالوا: (فُعّول) بالضم كثير، وأما بالفتح فيأتي في الأسماء كـ (سَمُّور، تَنُّور، هَبُّود – اسم جبل باليمامة –) وأما في الصفات فنادر جداً، ومنه سبوح بفتح السين[1].

إن الملحظ الذي نود الإشارة إليه في أمر الصيغة (فُعّول) هو مجيء لفظة (القُدّوس) منفردة في القرآن الكريم على هذه الصيغة، وقد تكررت اللفظة مرتين: الأولى في آية الحشر – مدار الرؤية – والأخرى في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[سورة الجمعة: 1].

نلمح في هذا المقام أن سيبويه قد عقد باباً سماه: باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، أفاض فيه الحديث عن هذا الضرب، وأغناه بالأمثلة المستعملة عند العرب، ومن جملة ما أورده ويكون على (فَعُّول) فيهما فالاسم سَفّود، وكَلّوب، والصفة سَبّوح وقَدّوس، ويكون على (فُعُّول) قالوا: سُبُّوح وقُدُّوس، وهما صفة[2]. وزاد غيره في الفتح: تَنّور، وسَمّوط، وشَبّوط.

وجاء في التاج: قال يعقوب سمعت أعرابياً يقول عند الكسائي يُكنى أبا الدنيا يقرأ القَدّوس بالفتح... وعن الشهاب أن القراءة بالفتح، وإن كانت لغة لكنها نادرة[3].

ونقل القرطبي عن ثعلب: أن كل اسم على فَعُّول فهو مفتوح الأول إلا السُّبُّوح، والقُدُّوس فإن الضم فيهما أكثر، وقد يفتحان، وكذلك الذُّرّوح بالضم، وقد يفتح[4].

وباستجماع تلكم الآراء جنباً إلى جنب نرى – والله تعالى أعلم – أن التخريجين الآتيين ليس بضارهم شيئاً في تعيين المراد، وإزالة المشكل:

أما أولهما، فـ (القُدُّوس)، و(القَدُّوس) لغتان، وقد نص على ذلك كثير من المفسرين[5].

---

(1) روح المعاني، (28/ 74).

(2) الكتاب، (4/ 275).

(3) تاج العروس، قدس.

(4) الجامع لأحكام القرآن، (18/ 46).

(5) ينظر: المحرر الوجيز، (5/ 292)، تفسير البيضاوي، (5/ 324)، البحر المحيط، (8/ 249).

وأما ثانيهما، فيقع في كنف الدراسات الحديثة، وهو قائم على استشراف ملحظ التطور التاريخي للألفاظ، فصيغتا المبالغة (سُبُّوح وقُدُّوس) هما الصيغتان السماعيتان، على وزن (فُعُّول)، ولعل الأصل في هاتين الصيغتين هو: (سَبُّوح وقَدُّوس) على وزن (فَعُّول) ثم حدثت عملية التأثر، فأصبحت الصيغتان (قَدُّوس وسُبُّوح) على وزن (فُعُّول) [Subbuh < sabbuh] [kuddus < kaddus][1].

4-3 بين المصدر واسم المفعول

تبرز في هذا المطلب وجهة نقدية في قوله تعالى: ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلاً مَّيْسُورًا﴾ [سورة الإسراء: 28]، (الميسور) اسم مفعول من يَسُر الأمر، بالبناء للمجهول، مثل: سَعُد الرجل ومعناه: السهل، أي: فقل لهم قولاً سهلاً ليناً، وعِدهم وعداً جميلاً...، وقيل: مصدر وجعله صفة مبالغة، أو بتقديره مضاف أي: قولاً ذا ميسور، أي: يسر، والحق أن اعتباره مصدراً خلاف الظاهر[2].

إن تأملنا لهذا العرض يجعلنا على بصيرة بأنه يحمل في طياته جوانب نحوية ودلالية وصرفية، آثرها الآلوسي في تَوْقِه إلى الإحاطة بتخريج هذه الصيغة.

أما ما يأتينا من الجانب النحوي – وليس هذا مقامه – فتكفينا الإشارة إلى أنه مؤثر وقوع الحذف بعنصر لغوي داخل التركيب، هو الموصوف، مستدلاً عليه بقرينة غير لغوية مَثَّلها السياق اللغوي. في حين نستشف في جانب الدلالة من تقديره للآية دلالة النسب في الصيغة، وهي متعينة – من غير أن يلمح الآلوسي عليها – في تقدير التركيب الإسنادي، ولا تكون للدلالة الصرفية قيمة في ذاتها ما لم تكن في سياق ملائم، أو تركيب ملائم[3].

وإذا صرفنا أبصارنا تلقاء ما رقنه في البنية الصرفية (ميسورا) أمكننا أن نقرر – من غير تحفظ – مستهدين بالأدبيات اللغوية، أن المصدر واسم المفعول يتعاوران في بعض الصيغ، فالمصدر يجيء ويراد به اسم المفعول في طائفة من الألفاظ التي ذكرها الصرفيون، قال سيبويه: لَبَنٌ حَلَبٌ، إنما

---

(1) صراع الأنماط اللغوية، (73).

(2) روح المعاني، (15/ 75-76).

(3) الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، ط1، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، 2007، (47).

تريد محلوب، وكقولهم: الخَلْق إنما يريدون المخلوق[1]. وذكر الفراء أن الكذب في قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [سورة يوسف: 18]، معناه: مكذوب، والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف[2].

وفيما نحن بسبيله – (ميسورا) – لم يرتض سيبويه مجيء المصدر على زنة اسم الفعول، قال: وأما قوله: دَعْهُ إلى مَيْسُوره، ودَعْ مَعْسُوره، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دَعه إلى أمر يُسَر فيه، أو يُعْسر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه، وله ما يصنعه[3].

وما تقدم يعضد منحاه النقدي، وكذا قولهم: يَسُر يكون لازماً ومتعدياً، فميسور من المتعدي، تقول: يسرته لك كذا، إذا أعددته، ويقال: يَسُر الأمر، وعَسر مثل: سَعُد ونَحُس، فهو مفعول[4].

ويزيدنا تسليماً بتعين اسم المفعول على المصدر ما انتهى إليه إسماعيل عمايرة في دراسته المقارنة للمشتقات، قال: "يترجح أن تكون الأشكال المطردة قياسياً كاسم الفاعل، واسم المفعول، أحدث تأريخياً من الأشكال غير المطردة، فكأنما هيّأ لها الإطراد نوعاً من النضج والاستقرار والديمومة"[5]. ولا يمنع أن يكون تخريج التعاور بين المصدر واسم المفعول قائماً على أن تكون أشكال المصادر المتباينة أصولاً عتيقة تأريخية تخصصت فيما بعد في الدلالة على أنواع المشتقات، ومن ذلك أن ينتقل المصدر: عَدْل، ليدل على الصفة، في نحو: رجل عَدْل، ورجل عادل[6].

أو نركن في تعليل التحول بين الصيغتين إلى تعدد صيغ المصدر كأن تكون فيه لهجتان أو أكثر على المعنى الواحد، فتتطابق إحدى صيغ المصدر مع صيغ المفعول، فتقع موقعها[7].

---

(1) الكتاب، (4/ 43).

(2) معاني القرآن للفراء، (2/ 38).

(3) الكتاب، (4/ 97).

(4) ينظر: الكشاف، (2/ 620)، البحر المحيط، (6/ 28).

(5) المشتقات، نظرة مقارنة، إسماعيل أحمد عمايرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (ع56)، (س23)، 1419هـ–1999م، (64).

(6) المصدر نفسه، (64).

(7) للاستزادة ينظر: التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني، عمر محمود عوني، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999، (188).

المسعى الثالث

رجع النظر النقدي في أنماط النحو وتجليات الدلالة

الرجع الأول

أنماط مستصفاة من النحو

يمكن أن نفيد في هذا الإيجاز العابر أن ظهور النحو كخلاصة لمعطيات عدة – انعكاس لرغبة واعية باستظهار قواعد اللسان العربي وأنظمته، ومعرفة معاني الكلم، وأضحى هذا الانعكاس أميناً للفكر العربي في عصور مختلفة، "وهو انعكاس لطبيعة كل عصر من العصور، فنحاة القرن الثاني كانت وظيفتهم كبيرة في سبيل وضع قانون اللغة لبواعث مختلفة، ولنحاة القرن الرابع كانت الفرصة أمامهم كبيرة في البحث والتمحيص، وفي الوقوف على العلة النحوية بعد ما صاغ الفكر العربي هذه العلل من قوانين نحوية"[1].

ونؤثر أن نتوقف إلى ما وصلت إليه مصنفات من يتسنمون أسنمة الدرس النحوي، ويستعرضون لقضاياه، فقد تجاوز هذا الدرس مظاهر الإعراب الشكلية، وأضحى قائماً على الأسس الآتية:

- مجموعة من المعاني النحوية عامة – معاني الجمل والأساليب ، ولا سيما معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية.
- مجموعة من العلاقات الرابطة بين معاني الأبواب، مثل: علاقة الإسناد أو النسبة أو التبعية، وهي قرائن معنوية تدل على معاني الأبواب.
- مجموعة من القرائن الصوتية، كالحركات والحروف، أو الصرفية، مثل: مباني التصريف، والتقسيم، أو مجموعة من القيم الخلافية[2].

---

(1) في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1988، (4)

(2) ينظر :اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، (151).

وهذه النظرة الشمولية لم تمنع آخرين من القول إن النحو كان يحقق مطلبين رئيسيين: - مطلب يتجه نحو قرنية الإعراب موضحاً أنه مكون أولي يتصل بصحة التركيب اللغوي، والنحو الدلالي: الذي يكشف أسرار التركيب اللغوي، ويبين المعاني الناتجة عن تقليب وجوه الأداء اللغوي ، وبذلك يظهر أثر علامة الإعراب في بيان علاقة الشكل بالمعنى[1].

ولما ورد مهدي المخزومي(1993م) الموروث النحوي وجد عليه موضوعين مهمين، لا ينبغي أن يفرط الدارسون في واحد منهما:

الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

الثاني: ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني التي سيعبر عنها بالأدوات، والتي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول[2].

وعلى صعيد مسلك معالجة الدرس النحوي نلفي أن بعضهم قد استظهر من المكنون النحوي القديم شواهد انبنت عليها شروحهم، وعززت دراساتهم، لاسيما الوصفية منها، في حين يطالعنا آخرون بمعنىً لقراءة النحو القديم بمفاهيم حديثة، تعضد الدرس اللساني الحديث بنظرياته ومراميه المختلفة.

وأجمل بهذا المسعى المقارب إن قصد منه وضع النحو العربي في إطار جديد يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربي[3]، فيسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلفٍ به في الفئة الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي[4].

ومن الأنظار الواعية التي تجلي مطلبنا بما لا يحسن تركها قول الجرجاني(471هـ): "وليست المزية بواجبة لمعاني النحو بأنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني

---

(1) علامة الإعراب: مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، عبد الله عنبر، دراسات مجلة علمية محكمة، الجامعة الأردنية، م 25،ع 1، شباط 1418هـ-1998.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، 1406هـ-1986م، (17-18).

(3) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، (21).

(4) المصدر نفسه، (21).

والأغراض التي يوضح لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شانها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليست لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها"[1].

بات واضحاً أن النحو لا يمثل الجانب النظري بتطبيق القواعد على النصوص اللغوية فحسب، بل يبحث في معاني التراكيب، وأسرار حسنها وقوتها منطلقا من المباني بغية الوصول إلى المعاني"[2]، وأن هذا اليقين الساري في الدرس النحوي يجعل دراسة المعاني مؤذنة باستشراف مقصدين:

أحدهما المعاني النحوية العامة، "ويراد منها مجموعة أبواب مختلفة المعنى ومتفقة في علامة المبنى، وتمثل هذه المعاني مفهوم النحوية، فالرفع يشكل حداً مشتركاً بين أبواب مختلفة كالمبتدأ، وخبر إن وأخواتها، ولا التي تنفي الجنس، مما يدل على اختلاف المعنى الدلالي الذي يأتلف عليه كل تركيب، وأن كانت تتفق في علامة المبنى، أو ما يعرف بالمعاني النحوية العامة.."[3].

وتمثل نهاد الموسى ذلك المنحى، فكشف في مقاربته سبق ابن هشام إلى قاعدة: ما ينحصر وما لا ينحصر، التي صدر عنها جومسكي، وفيها: أن اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحددة يتعين بها تأويل مادة من الجمل، وأمثلة من الكلام لا تنحصر، وأن ابن هشام نفذ إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس، فذكر أموراً كلية يتخرج عليها ما لاينحصر من الصور الجزئية[4].

الآخر : المعاني النحوية الخاصة، وتنشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد، أو الإضافة، وهو ما يصطلح عليه بالمعنى الوظيفي"[5].

وأوجه وجهي – بعد الاستقراء المتقدم – شطر أنماط نحوية اصطفيتها من ذلكم العنوان العريض – المعنى –، وهي معقودة في شعب آتية :

---

(1) دلائل الاعجاز، (69).

(2) يقول تمام حسن في الفريق بين علم النحو وعلم المعاني : فالنحو يجعل نقطة البداية هي المباني، وينطلق منها للوصول إلى غايته من المعاني، أم علم المعاني فربما اتجه معاكسا لاتجاه النحو، ينظر :الأصول،312

(3) علامات الإعراب مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص،39.

(4) ينظر : نظرية النحو العربي،64.

(5) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، (12) .

1- المعنى والعلاقات النحوية:

مما تسكن النفس إلى تأمله في مدعاة التعدد الإعرابي، ملحظ العلاقة النحوية للمنصوبات بين الاسم والفعل، فالاسم يطلب الحال والتمييز، والفعل يطلب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول لأجله والظرف، ولهذا يمكن أن تحمل صورة الاسم المنصوب على متطلبات الاسم، فتكون حالاً أو تمييزاً بأدنى ملابسة من المعنى مع الاسم، وقد تكون مفعولاً به، أو مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً لأجله بأدنى ملابسة من المعنى مع الفعل[1].

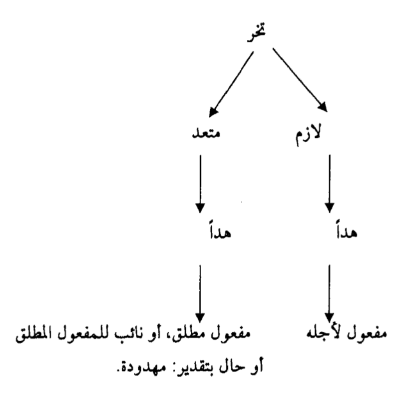
ودوننا قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [سورة مريم: 90] (هداً) نصب على أنه مفعول مطلق لتخر؛ لأنه بمعنى: تنهد، وجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً لتنهد مقدراً، والجملة في موضع الحال وقيل: هو مصدر بمعنى المفعول منصوب على الحال من هد المتعدي أي: مهدودة، وجوز أن يكون مفعولاً له أي: لأنها تنهد على أنه من هدّ اللازم بمعنى: انهدم، ومجيئه لازماً مما صرح به أبو حيان، وهو إمام اللغة والنحو، فلا عبرة ممن أنكره، وحينئذ يكون الهد من فعل الجبال، فيتحد فاعل المصدر والفعل المعلل به، وقيل: إنه ليس من فعلها لكنها إذا هدها أحد يحصل لها الهد، فصح أن يكون مفعولاً له[2].

ويفطن إلى أن النظام النحوي يسمح بنشأة علاقة بين المنصوب والفعل لازماً أو متعدياً، ويكون كما في الآية:

---

(1) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، (55).

(2) روح المعاني، (16/ 164).



وتتعهد بعض المراجع باكتناه استعمال الفعل، قال الزبيدي(1205هـ) في التاج: "قال الأصمعي: هدّ البناء يهده هداً، إذا كسّره وضعّضعه، وقولهم: ما هدّه كذا: ما كسره، قلت: هذا هو المعروف في هذا الباب، أعني: تعديته[1]، وأبان أبو حيان عن استعماله لازماً، "هد الحائط يهد، إذا سقط لازماً"[2]، ونقله السمين الحلبي، وسلمه[3].

ذلك ما تهيأ لنا من القول في تنازع المنصوبات، ولا نعدم مناسبة المفعولية المطلقة لبيان نوع الخرور أي: سقوط الهدم، وهو أن يتساقط شظايا وقطعاً[4]، فهو مناسب للسياق الاستنكار والافتراء من المجرمين.

ومن أنماط العلاقة بين متطلب الاسم أو الفعل، وبين المنصوب ما جاء في قول الحق تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةً﴾ [سورة الأعراف: 142]، ونصب (أربعين) قيل: على الحالية

---

(1) تاج العروس، هدد

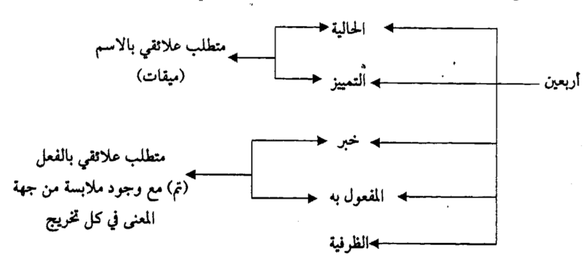
(2) البحر المحيط، (/ 206).

(3) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.،(10/ 172).

(4) التحرير والتنوير، (16/ 85).

أي: بالغاً أربعين، ورده أبو حيان بأنه على هذا يكون معمولاً للحال المحذوفة لا الحال، وأجيب بأن النحويين يطلقون الحكم الذي للعامل لمعموله القائم مقامه، فيقولون: زيد في الدار، إن الجار والمجرور خبر مع أن الخبر إنما هو متعلقة، وتعقب بأن الذي ذكره النحاة في الظرف دون غيره، فالأحسن أنه حال بتقدير معدوداً، وفيه أن دعوى تخصيص الذكر في الظرف خلاف الواقع كما لا يخفى على المتتبع، وأن ما زعمه أحسن مما تقدم يرد عليه ما يرد عليه، وقيل: إنه تمييز وقيل: إنه مفعول به بتضمين (تم) معنى بلغ، وقيل: إن (تم) من الأفعال الناقصة، وهذا خبره، وهو خبر غريب، وقيل: إنه منصوب على الظرفية، وأورد عليه أنه كيف تكون الأربعين ظرفاً للتمام، والتمام إنما هو بآخرها؟ إلا أن يتجوز فيه[1].

ويمكن أن تكون هذه النظرة الفاحصة عينها متحصلة بالآتي:-



وكان تماماً على تقدم من الملحظ النقدي، وتفصيلاً لها أن نقول: إن النصب على الحالية وجه متقبل، والمعنى: "تم بالغا هذا العدد"[2]، أو" مقدراً هذا القدر"[3]، أما النصب على التمييز، فيظهر لأبي حيان أنه تمييز محول عن الفاعل، وأصله: فتم أربعون ميقات ربه أي: أكملت، ثم أسند التمام لميقات، وانتصب أربعون على التمييز، والذي يظهر أن هذه الجملة تأكيد وإيضاح، وقيل:

---

(1) روح المعاني، (9/ 51-52)،

(2) الكشاف، (2/ 114)، وينظر :التفسير الكبير، (2/ 144).

(3) مشكل إعراب القران، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ (1/ 301).

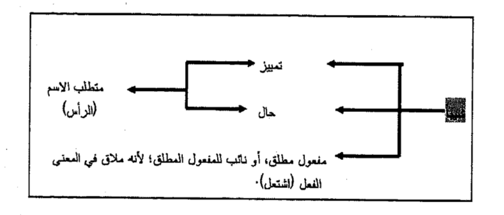
فائدتها إزالة توهم العشر من الثلاثين؛ لأنه يحتمل إتمامها بعشر من الثلاثين، وقيل: إزالة أن تكون عشر ساعات أي: أتممناها بعشر ساعات[1].

والنصب على المفعولية يكون كقولهم: بلغت أرضك جريبين[2]، ويصح عند ابن عطية أن تكون (أربعين) ظرفاً من حيث هي عدد أزمنة[3]، والمعنى لا يرشحه؛ لأن علة العدد التي ذكرها ليست قيداً من ضابط الظرف، والتجوز الذي قصده الآلوسي لمسوغ الظرفية هو أن كل جزء من أجزاء الوقت، سواء كان أولاً أم آخراً، إذا نقص ذهب التمام[4].

ولا تثريب على الآلوسي برمي الأثر الوارد عن نقصان الفعل (تم)، وجعل (أربعين) خبره بالغرابة؛ لأن التعميم الاستقرائي لمظان اللغة لا يؤذن بهذا التوجيه.

وقريب من متطلب الاسم أو الفعل في المنصوب، ما ورد في قول الحق تبارك اسمه ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [سورة مريم: 4]، اخرج(شيباً) مخرج التمييز للمبالغة، وإفادة الشمول... وزعم بعضهم ان (شيباً) نصب على المصدرية؛ لأن المعنى (اشتعل الرأس) شاب، وقيل: هو حال أي شائباً، وكلا القولين لا يرتضيهما كامل كما لا يخفى[5].

نستيقن أن الكلام الذي لحن في صفته يتخرج على:



---

(1) البحر المحيط،(4/ 379).

(2) التبيان في إعراب القران،(1/ 539).

(3) المحرر الوجيز، (2/ 449).

(4) الدر المصون، (/ 253-254)، وينظر رؤى لسانية، (56).

(5) روح المعاني، (16/ 71).

وخليق بالمنحى النقدي المتبع من الآلوسي أن يكون متعين في ظل استشراف من مأثور سابق للزمخشري نص فيه على أن: تشبيه الشيب بشواظ في بياضه، وانتشاره في الشعر وفشوه فيه، وأخذه منه كل مأخذ باشتعال النار، ثم أخرجه مُخرج الاستعارة، ثم اسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته، وهو الراس، وأخرج الشيب مميزاً، ولم يضف الراس؛ اكتفاءً بعلم المخاطب أنه راس زكريا، فمن ثم فصحت هذه الجملة، وشهد لها بالبلاغة[1].

ويؤذن الزركشي(794هـ) بصك هذا المعنى في ذلكم المبنى، فعدّ التفاضل بين العبارتين من وجوه: أحدها المعاني الإفرادية، بأن يكون بعضها أقوى دلالة، وأفخم مسمى، وأسلس لفظاً، ونحوه الثاني: المعاني الإعرابية، بأن يكون مسماها أبلغ معنى، كالتمييز مع البدل في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا﴾ مع: اشتعل الراس شيبه، وهذا أبلغ من (اشتعل شيب الراس)[2]، فغدا توجيه التمييز هو المشهور، وهنا منقول عن الفاعلية، إذ الأصل : اشتعل شيب الراس[3].

ويؤثر النحاس قول الأخفش ـ باتخاذ تضمين الفعل(اشتعل) معنى (شاب) ـ مسلكاً لاختيار النصب على المصدرية، قال: "وقول الأخفش أولى؛ لأنه مشتق من فعل، والمصدر أولى به"[4].

ونرصد في هذا المضمار تجليات أخرى تكتنف استعمالاً علائقياً يمس رحم المعنى عماده: العلاقة التركيبية للإضافة بين الفاعل والمفعول، ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَدَعۡ أَذَىٰهُمۡ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب: 48]، (أذاهم) مصدر مضاف للفاعل، وقال أبو حيان: الظاهر أنه مصدر مضاف للمفعول، لما نهىﷺ عن طاعتهم، أمر بترك إيذائهم وعقوبتهم، ونسخ منه ما يخص الكافرين بآية السيف، والأول أولى[5].

أن تقليب الإضافة بين الفاعل والمفعول محتمل في الآية كما يرى الزمخشري، قال: (أذاهم) يحتمل إضافته إلى الفاعل والمفعول، يعني ودع أن تؤذيهم بضرر، أو قتل، وخذ بظاهرهم، وحسابهم على الله في باطنهم، أو ودع ما يؤذونك به ولا تجازهم عليه حتى تؤمر[6].

---

(1) الكشاف، (3/ 6).

(2) البرهان في علوم القرآن، (2/ 120).

(3) الرد المصون، (10/ 109).

(4) إعراب القران، (3/ 5).

(5) روح المعاني، (22/ 54).

(6) الكشاف، (3/ 556).

فمعنى: أن تؤذيهم أن تكون الإضافة إلى الفاعل، ومعنى: أن يؤذونك أن تكون الإضافة إلى المفعول.

ولا غرو أن النص القرآني أعظم النصوص وفاءً بتقديم القرائن عندما يعرض اللبس في اللفظ، أو في التركيب[1]، وحسبنا ما تنطوي عليه الآية من سياق خارجي يكون كفيلا ببيان المقصود، وإن تكلم القرنية تظهر في وقائع السيرة النبوية الشريفة إذ كان المشركون هم الذين يؤذون النبي ﷺ[2]، ومن ثمَّ فإن رؤية الآلوسي ربما تكون مشفوعة بهذا الذي قدمناه.

2- مشكلات من الفصائل النحوية:

لعلنا لا نقف دون القصد، ولا نزل عن الغرض الذي عقدناه لو قلنا إن: تحديد الفصائل النحوية: النوع، والعدد، والجنس، والزمن، والحالة الفعلية، والتبعية، التي تستعملها لغة ما خطوة مهمة في الدراسات اللغوية، لا سيما ما يتعلق بتوجيه الإعراب، وما يتوقف على التذكير والتأنيث في تركيب الجملة، كاختلاف الضمير العائد باختلاف مرجعه، واستعمال أسماء، والموصولات، والإتباع ...، وكذلك ما يرتجى من المنطق الخاص للجنس اللغوي من بيان التأنيث الحقيقي، والمجازي، واللفظي، ومضامين أخرى يعتري كل منها حكم مقرر لها، والحق أن السياق البنيوي يعمل على رفع جل مظاهر الاحتمال الآتية من هذا الباب[3].

ويتبوأ بحث الفصائل النحوية مكانةً متخلقةً في الدراسات اللغوية المعاصرة، لا سيما الدراسات التقابلية التي تعنى بالمقارنة بين اللغات، وما عنيت به الدراسات اللسانية من صلة تلكم الفصائل بالتفسير النفسي للأحداث اللغوية.

أما ما نعرضه من تجليات نقدية في هذا الميدان فيتمثل بالجوانب الآتية:-

2-1 محدد التذكير والتأنيث:

ومن الشواهد التي تظهر هذا المتطلب قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [سورة البقرة: 73]، الهاء في (اضربوه) عائد على النفس؛ بناء على تذكيرها، إذ فيها التأنيث ـ وهو الأشهر ـ والتذكير، أو على تأويل الشخص، أو القتيل، أو أن الكلام على حذف مضاف أي: ذا نفس، وبعد

---

(1) اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2007،(185).

(2) المصدر نفسه، (204).

(3) ظاهرة اللبس في العربية، (108).

الحذف أقيم المضاف إليه مقامه، وقيل: الأظهر أن التذكير لتذكير المعنى، وإذا كان اللفظ مذكراً والمعنى مؤنثا، أو بالعكس فوجهان، وذكر هذا الضمير مع سبق التأنيث؛ تفننا، أو تميزاً بين هذا الضمير والضمير الذي بعده توضيحا[1].

يسلمنا هذا العرض إلى الأنماط الآتية :-

اضربوه ← فعل وفاعل ومفعول ← اضربوا النفس (مذكراومؤنث)

اضربوه ← فعل وفاعل ومفعول ← اضربوا القتيل

اضربوه ← فعل وفاعل ومفعول ← اضربوا ذا النفس ← اضربوا النفس

وتسكن النفس إلى النمطين الأولين؛ لأن المتأمل بروية في كلام العرب يجد أن النمط الأول متعين في كلامهم، وواقع في جِبِلّة اللغة، وذلك بحمل الكلام على اللفظ تارةً، وعلى المعنى تارةً أخرى، وتزيدنا إلماحة أبي حيان يقيناً، إذ روعي بعود الضمير مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[سورة البقرة: 72][2]، أما عوده إلى القتيل فمُسلم لا شية عليه، لأنه يقينا مشكل التقديرات.

ويفضي بنا الثالث إلى تداخل التقديرات، وتواردها، وليس في تشكيل الجملة، فيقتضي مزيد فضل وتدبر، فقوله (كذلك يحي الموتى) اللاحقُ الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف تقديره: يحيي الله الموتى إحياءً مثل ذلك، وفي الكلام حذف تقديره: فضربوها فحييت[3]، أو أن (كذلك) حال من المصدر المعرف أي: ويريكم الإراءة حال كونها مشبهة ذلك الإحياء[4].

2-2 مرتبة التنكير أو التعريف:

حظ هذه الجزئية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة النور:51]، نصب (قول) على أنه خبر كان، وأن مع ما في حيزها في تأويل مصدر اسمها، ونص سيبويه في مثل ذلك

(1) روح المعاني، (1/ 362).

(2) البحر المحيط، (1/ 424).

(3) لتبيان في إعراب القران، (1/ 78).

(4) الدر المصون، (1/ 329).

على جواز العكس، فيرفع (قول) على الاسمية، وينصب المصدر الحاصل من السبك على الخبرية – وعليه قراءة الرفع – ، قال الزمخشري: والنصب أولى؛ لأن الأولى للإسمية ما هو أوغل في التعريف، وذلك هو المصدر الذي أول به أن يقولوا؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير، بخلاف (قول المؤمنين) فإنه يحتمله، كما إذا اختزلت عنه الإضافة.

وقيل في وجه أعرفيته أنه لا يوصف كالضمير، ولا يخفى أنه لا دخل له في الأعرفية، ثم أنت تعلم أن المصدر الحاصل من سبك أن والفعل لا يجب كونه مضافاً في كل موضع، ألا ترى أنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [سورة يونس: 37] إنه بمعنى: ما كان هذا القرآن افتراءً، وذكر أن جواز تنكيره مذهب الفارسي، وهو متعين في نحو: أن يقوم رجل، إذ هو مؤول قطعاً بقيام رجل، وهو نكرة بلا ريب. وفي إرشاد العقل السليم ـ تفسير أبي السعود ـ أن النصب أقوى صناعة، لكن الرفع أقعد معنى، وأوفى لمقتضى المقام، لما أن مصب الفائدة، وموقع البيان في الجمل هو الخبر، فالأحق بالخبرية ما هو أكثر إفادة، وأظهر دلالة على الحدوث، وأوفر اشتمالا على نسب خاصة بعيدة من الوقوع في الخارج، وفي ذهن السامع، ولا ريب في أن ذلك ها هنا في أن مع ما في حيزها أتم وأكمل، فإذن هو أحق بالخبرية، وأما ما تفيده الإضافة من النسبة المطلقة الإجمالية، فحيث كانت قليلة الجدوى، سهلة الحصول خارجاً وذهناً كان حقها أن تلاحظ ملاحظة مجملة وتجعل عنوناً للموضوع، ولا شك أن الأنسب في مدحه الإخبارعن، لا الإخبار به، فينبغي أن يجعل (أن تقولوا سمعنا واطعنا) اسم كان، و(قول المؤمنين) خبرها، وفي ذلك مدح لقولهم سمعنا واطعنا[1].

يتجلى لنا أن هذا العرض ينهض بآلية تراعي مرتبة التعريف فهي، سليلة فلسفتهم في فهم النص القرآني، وتوجيه إعرابه في الآية، قال ابن جني: أقوى القراءتين إعرابا ما عليه الجماعة من نصب القول، وذلك أن في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى (أن يقولوا سمعنا واطعنا) أعرف من (قول المؤمنين)، وذلك لشبه (أن) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أعرف من (قول المؤمنين)، فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أن) وصلتها اسم كان، ومثله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن

(1) روح المعاني (18/ 232).

﴿قَالُوا ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [سورة العنكبوت: 29] أي: إلا قولهم على ما مضى[1].

ولعمري إن قول ابن جني أمارة واضحة على تعيين رؤية الآلوسي بنصب القول، ومن ثم تجعلنا على بصيرة من استشراف الوجه الإعرابي في الآية، آخذين حذرنا بأن مراتب التنكير والتعريف لا تقصد لذات موضوع النواسخ، والوقوف على أسمائها وإخبارها بله اقتضتاها مباحث أخرى كالنداء، والحال، والتمييز، والعدد وتمييزه، وعمل المصدر، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، وغيرها؛ لذا فإن التعريف والتنكير قرنية تعين على معرفة الأحكام النحوية، وتحديد مواقعها، وعلامات إعرابها في ضوء معرفة معانيها[2].

3- في إطار نواميس الجمل :-

نصدر عن قناعة ترسخت بعد طول مكث بالمصنفات النحوية تتمثل: بأن محتوى تفصيلات القدماء في تحديد مفهوم الجملة قد استقام سوقه على جانبين – هما قطب الرحى في حديثهم -: الإسناد والإفادة.

فالإسناد: رابط بين المسند والمسند إليه، قال الرضي: أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي: الإسناد الذي هو الرابطة، ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا سند إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما[3]. والإفادة: ضابطها أن تتضمن الجملة معنى يحسن سكوت المتكلم عليه[4]*.

وتأسيساً على الإفادة المركوزة في الجملة أمكن لفاضل السامرائي أن يعرض ما يتصف به المعنى في الكلام ليصبح مقبولا:

- أن لا يكون المعنى الذي يؤديه التعبير لا فائدة فيه؛ لكونه مبتذلا لا معلوما لكل أحد، ويستثنى من ذلك الكلام الذي ليس غرضه إفادة مخاطب، وإنما قد يكون من باب الإفصاح عما في النفس من شعور، ومعان كالحزن والسرور.

---

(1) المحتسب، (2/ 115)، وينظر :إتحاف فضلاء البشر، (431).

(2) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، (190-191).

(3) شرح الكافية، (1/ 33).

(4) شرح ابن عقيل،(1/ 14).

- أن لا يكون الكلام متناقضا.
- أن لايؤدي التعبير إلى المحال.
- أن يفيد الجزء الثاني من الكلام ما لا يفيده الجزء الأول، فإن لم يعط الجزء الثاني فائدة غير ما أفاده الجزء الأول، لم يصح الكلام.
- أن يكون التعبير صحيحاً من الناحية اللغوية، جارياً على سنن الكلام الفصيح[1].

وإذا غادرنا منطق القدماء، وعرجنا على ما تابعه المحدثون في دراسة الجملة، فنجد أن الدراسة اللغوية البنيوية تخصص النحو بدراسة الجملة، وتحديد خصائصها استحساناً ورفضاً، وما تركيزهم على الجملة، واقتصار تحليلاتهم عليها سوى نتيجة حقيقة لنظرتهم إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية، ولكونه هو ذاته ـ المتخصص بالنحو ـ نموذجاً متخصصاً بوصف الكفاية اللغوية الباطنة للمتكلم، وقدرة على إنتاج جمل كثيرة غير محددة في لغته، وقدرته على فهمها؛ ولهذا تجلى موقف هذا الاتجاه البنيوي في أمرين مهمين: الأول: أن اللغة هي إجمال الجمل كلها، الثاني: أن النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة[2].

ونهجس – تحصيلا لما سبق- أنهم جعلوا الكلام عملاً، وسلوكاً، وحركةً، ونشاطاً أدائياً، واللغة حدود هذا العمل، ومعايير هذا السلوك، ونظام هذه الحركة، وقواعد ذلك النشاط الأدائي، والجملة هي الصورة اللفظية الصغرى، والوحدة الأدنى من ذلك العمل، والسلوك، والحركة، والنشاط، والأداء[3].

ولا يمكن أن نغض الطرف – ونحن نروم رصد رؤى نقدية في هذا الجانب – عن تشبث بعض المحدثين بهدي القدماء في مبحث الجمل، فلم يخرجوا عن نهجهم، لا سيما في تعريف الجملة، وتقسيماتها[4]، وربما راودهم إحساس محض مفاده: إن النقد الموجه من بعض المعاصرين على القدماء في تناولهم للجملة العربية لم يغن الدرس النحوي، لا سيما من تحامل على التراث، وجرّده

---

(1) ينظر: الجملة العربية والمعنى،(7-8-9-10-11).

(2) ينظر: نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيلي ساندريس، ترجمة خالد جمعة، ط1، دار الفكر، سوريا، 2003م، (144-145).

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، (33-34)، اللغة العربية معناها ومبناها،(31).

(4) مما رصدناه في هذا السبيل من مدونات : النحو الوافي لعباس حسن . الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة، ط1، دار العلم، سوريا، 1989. الجملة العربية والمعنى لفاضل السامرائي . من أسرار الجمل الاستثنائية، أيمن عبد الرزاق الشوا، ط1، دار الغوثاني، دمشق،2006.

من النفع، وإن المتأثرين بالأنظار اللسانية الحديثة على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها من: بنيوية، ووصفية، وتحويلية، ووظيفية، سجلوا ملاحظات مفيدة، بها بمقادير متفاوتة إلا أنها ليست كافية، فقد سيطرعلى كثير منها أنظار، وفرضيات لا تتواءم وطبيعة العربية ومنطقها[1].

وبهذا الذي قدمناه ونحو مما امسكنا عنه؛ لأنه مطرد في مظان سابقة ينساق إلينا المقام إلى القول: إن تعدد الأعاريب في الجملة الواحدة كان أدعى لرحابة النص، وأعنى في التعبير، وذلك باختلاف المعاني المترتبة على توجيه الجمل إلى الحالية، أو الوصفية، أو الاستئنافية، وما وراء ذلك من الغوامض، والهواجس، وكان رصيد الجملة من التمحيص، والتحليل الأوفر في مصنفات معاني القرآن والتفسير؛ لذا ليس بغريب أن نعتمد على آراءهم مدخلاً، وعلى نظراتهم زاداً، وعلى توجيهات النحويين مسنداً، وعلى بعض إشارات المحدثين مقوماً، وذلك في معالجتنا للنقد في أنماط من الجمل.

1-3 الجملة بين الاستئناف والحال أو الخبر:-

ونستوضح هذا التعدد من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [سورة يوسف: 30]، (قد شغفها حباً) إما خبر ثان، أو حال من فاعل (تراود)، أو من مفعوله، والمقصود منها تكرير اللوم، وتأكيد العذل ببيان اختلاف أحوالها القلبية كأحوالها القالبية، وجوز أبو البقاء كونها استئنافية، فهي حينئذ على ما قيل: في موضع التعليل لدوام المراودة، وليس بذاك؛ لأنه إن اعتبر من حين الإنية كان مصيره إلى الاستدلال بالأخفى على الأجلى، وإن اعتبر من حيث اللمية كان فيه ميل إلى تمهيد العذر من قبلها، وليس المقام له[2].

إذا تلمسنا جوانب التفسير، ونصبنا لها من استقراء مذاهب القوم وأرائهم، توافر لدينا برهاناً ورأياً صريحاً في تعيين الإعراب:-

---

(1) دراسات في اللسانيات العربية-بنية الجملة العربية-التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، عبد الحميد السيد، ط1، دار الحامد،عمان، 2004، (15-16) .

(2) روح المعاني، (12/ 270)، وقوله: الإنية واللمية من مصطلحات المناطقة والفلاسفة في البرهان، فالإنية ما كان تصديقا بدافع نفسي صرف، فله أساس في النفس فقط، واللمية ما كان بعالم المادة، وتكون العلة قوة مادية محسوسة، فله أساس (علة) في الخارج، فيقنع العقل .

- فالاستئنافية على التعليل يكون المعنى: إن سبب مراودتها لفتاها عن نفسه يرجع إلى أن حبها له قد سيطرعليها، وتمكن منها، وإلا فما الذي يجعلها تلتفت إلى مملوكها؟ وهي في أعلى الدرجات من العز والرفعة، فهي زوجة العزيز، ولهذا كان أمرها مع فتاها مستغرباً عندهن، فبهذا التعليل وجد هؤلاء النسوة ما يبرر فعلتها باعتقادهن، فهو تكرير للوم، وتأكيد للعذل منهن لها[1].
- والحالية على تقدير: امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه حال كونها دخل حبه في شغافها، فحبه أحاط بقلبها مثل إحاطة الشغاف بالقلب، وحالها إنه قد وصل حب يوسف ﷺ إلى شغاف قلبها، فدخل تحته حتى غلب على قلبها[2].
- يظهر مما تقدم أن استبعاد الاستئناف تهن أمام القدر المعنوي الذي يحققه القول: باستئناف الجملة على التعليل، وكذا القول بالحالية، ويزيدنا يقينا أن عادة بعض النحويين جرت على ذكر ما يشبه جملة الحال في مبحث الحال، وهي جملة الاعتراض والتفسير والاستئناف[3]؛ لأن الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير أحيانا، لا يغني فيه الاعتماد على ظاهر العبارة، وما فيها من روابط لغوية، ولابد من الاحتكام إلى المعنى الذي تتضمنه العبارة[4].

وربما يكون الفيصل في تحديد الحالية والاستئنافية هو النظر إلى مدى ارتباطها بما قبلها وتقييدها، بها فمن حيث الاتصال والربط هي جملة حالية، ومن حيث الفصل وعدم التعلق هي جملة استئنافية، والحدود بينهما متقاربة[5].

3-2 نمط التركيبي لجملة الشرط:-

يمكننا أن نلتمس هذه المادة في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى﴾ [سورة

(1) ينظر: التحرير والتنوير، (12/ 54).
(2) الجامع لأحكام القرآن، (9/ 176).
(3) ينظر: ارتشاف الضرب، (2/ 372).
(4) الجمل وأشباه الجمل، (41).
(5) من أسرار الجمل الاستئنافية دارسة لغوية قرآنية، (334).

الممتحنة: 1]، جواب الشرط (أن كنتم جرحتم) محذوف دل عليه ما تقدم، وجعله الزمخشري حالاً من فاعل (لا تتخذوا)، ولم يقدر له جواباً أي: لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء، والحال أنكم خرجتم؛ لأجل الجهاد، وطلب مرضاتي، واعترض بأن الشرط لا يقع حالاً بدون جواب في غير أن الوصلية، ولا بد فيها من الواو، وأن ترد حيث يكون ضد المذكور أولى، كأحسن إلى زيد وإن أساء إليك، وما هنا ليس كذلك، وأجيب بأن ابن جني جوزه وارتضاه جار الله - الزمخشري- ،لأن البلاغة وسوق الكلام يقتضيانه، فيقال لمن تحققت صداقته من غير قصد التعليق والشك: لا تخذلني إن كنت صديقي؛ تهيجاً للحمية، وفيه من الحسن ما فيه، فلا يضر إذا خالف الجمهور[1].

الفحص الناقد ثاوٍ في جانب أنظار سابقة تجوز مجيء الجملة الشرطية حالاً في مثل هذا التركيب، فالعكبري في معرض إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [سورة آل عمران: 75] قال: "كما يقع الشرط خبراً يقع صلته وصفة وحالاً"[2]، وصرح ابن هشام بجواز القول: "لأضربنه إن ذهب وان مكث؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال، إذ لا يصح وجود الشيء وعدمه لشيء واحد"[3]، فجاز وقوع الشرطية فيه حالا، وإن كانت مصدرة بدليل استقبال - أن - ، ويقع تحت هذا التخريج ما ذكره السيوطي في باب وقوع الحال جملة، إذ نقل مذهب ابن جني في المسالة "ومن الخبرية الشرطية، فتقع حالاً خلافاً للمطرزي نحو: افعل هذا إن جاء زيد، فقيل: بلزوم الواو، وقيل: لا تلزم، وعليه ابن جني"[4].

ويجهر آخرون بمنع وقوع الجملة الشرطية حالاً، قال الصبان (1206هـ): وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال: إن الجملة الشرطية تقع حالاً، قال المطرزي*: لا تقع جملة الشرط حالا؛ لأنها مستقبلة، فلا نقول: جاء زيد إن يسأل يعط، فإن أردت صحة ذلك قلت: وهو إن يسأل يعطِ، فتكون الحال جملة اسمية[5].

ويستوي هذا المنحى عند محمد محي الدين عبد الحميد (1973هـ)، فيستمري شروطاً لكي تقع حالاً، قال في الشرط الرابع في هامشه على شرح ابن عقيل: أن لا تكون مصدرة بعلم استقبال،

(1) روح المعاني، (28/ 80).
(2) التبيان في إعراب القرآن، (1/ 272).
(3) مغني اللبيب، (1/ 520)
(4) همع الهوامع، (2/ 320).
(5) حاشية الصبان، (1/ 92).

وذلك نحو: سوف، ولن، وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت صحة ذلك فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية خبرية[1].

الظاهر من القول: إنه يمنع وقوع الشرطية؛ لكونها مصدرة بعلم الاستقبال، نُعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقع الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط[2]، ويصح – والله تعالى اعلم– أن ننتهي بعد هذا العرض الدال بالاقتضاب على ما اعترى رؤية الآلوسي إلى القول: إن الجملة الشرطية كنظائرها من الجمل التي تأتي جزءاً من جملة أخرى، وتقع في الاستعمال الجاري مواقع عدة محتفظة بتركيبها الداخلي، وتسلك سلوكاً وظيفياً معيناً بحسب ما جاءت من أجله، فلا ريب أن تشاطرغيرها من الجمل في الأداء الوظيفي، ولعل (إن) شابهت (إن) الوصلية، و(لو) الوصلية؛ لذا وجهت إلى أن تكون (إن كنتم خرجتم) متعلقة بـ(لا تتخذوا) يعني: تعلق الحال بعاملها أي: 'والحال حال خروجكم في سبيل الله، وابتغائكم مرضاته، بناء على أن شرط (إن) و(لو) الوصليتين يعتبر حالاً، ولا يعكرعليه أن شرطهما يقترن بواو الحال؛ لأن ابن جني والزمخشري سوغا خلو الحال في مثله عن الواو، والاستعمال يشهد لهما[3]، ولا يذهبن عنا أن جل المعربين عدّوها جملة شرط حذف جوابها لدلالة ماقبله عليه[4].

3-3 – في إطار التعلق المعنوي لشبه الجملة:

من المسائل التي لا تنفك عما نحن بسبيله في قضايا الإعراب والتعليق هو: بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيده، وتتضمنه، وتسدعيه؛ لطلب الفائدة، واستقامة الكلام[5]، 'ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه، أو مكانه، أو سببه .... والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً، أو تقديراً، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين هو المراد بما نسميه تعلق شبه الجملة أو تعليقها[6].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، (2/ 281).

(2) الدر المصون، (7/ 314).

(3) التحرير والتنوير، (28/ 122)، وينظر: النحو الوافي، (4/ 255).

(4) ينظر :الجامع لأحكام القرآن، (18/ 53)، البحر المحيط، (8/ 251).

(5) ينظر: رصف المباني، أحمد عبد النور المالقي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975،(81).

(6) إعراب الجمل وأشباه الجمل، (274).

ومما ينبغي التحوط له أن ابن مضاء القرطبي(592هـ) في ثورته على العوامل النحوية قد جعل جزءاً من استقرائه لموضوع شبه الجملة، فأصر على أن النحويين ألزموا أنفسهم ما لا يلزم في تعلق شبه الجملة، نحو: زيد في الدار، فيزعم النحويين أن قولنا: (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: (زيد مستقر في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا: (زيد قائم في الدار)، كان مضمرا كقولنا: (زيد في الدار)، ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك»[1].

ونبصر- بعد تتبع التفسير – أن الآلوسي قد نأى بجانبه عن الأخذ برأي ابن مضاء، وتمسك بنهج الأقدمين في إعراب شبه الجملة، ولم يغب عنه حمل الإعراب على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب، وأقربها إلى المتعين من الآية، ودوننا رؤيته في قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الكهف: 45] (كماء) استئناف لبيان المثل، أي: هي كماء (أنزلناه من السماء)، وجوزا أن يكون مفعولاً ثانياً لأضرب على أنه بمعنى صيّر، وتعقب بأن الكاف تنبو عنه إلا أن تكون مقحمة، ورد بأنه مما لا وجه له؛ لأن المعنى صير المثل هذا اللفظ، فالمثل بمعنى: الكلام الواقع فيه التمثل، وقال الحوفي: الكاف متعلقة بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي: ضربا كماء، وليس بشيء[2].

فلا شيه على ملحظ النقد؛ لأن الذي عليه المعربين أن يكون (كماء) خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو كماء، وأن يكون بمعنى: صيّر، فيكون (كماء) مفعولا ثانيا[3].

وينعقد النظر على تبصرة إعرابية تسترفد ـ على بصيرة ـ تعلق الجار والجرور بالفعل في قوله الحق تبارك وتعالى: ﴿وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ [سورة الفجر: 9] (بالواد) الباء للظرفية، والجار والمجرور متعلق بجابوا، أو محذوف هو حال من الفاعل، أو المفعول، وقيل: الباء

---

(1) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988م، (87).

(2) روح المعاني، (15/ 332-333).

(3) إملاء ما من به الرحمن،(2/ 104).

للآلة، أو السببية متعلقة بجابوا أي: جابوا الصخر بواديهم، أو بسببه أي: قطعوا الصخر، وشقوه، وجعلوه وادياً، ومحلا لمائهم فعل ذوي القوة والآمال، وهو خلاف الظاهر[1].

نرى أن الحكم الإعرابي الذي قدمه الآلوسي قد اتسم بالدقة، والبعد عن التوقع الافتراضي للتعلق المعنوي؛ لأنه ينهض على فهم عام مؤداه: أن يكون المجرور بحذف الجر جزءاً من الوحدة التركيبية، وفهماً خاصً ناسب المقام، والغرض المراد تأديته في الآية، فبين لنا المدلول الإضافي في معنى التركيب النحوي، إذ لابد من أن يقوم الجار والمجرور بمهمة إتمام بنية التركيب، واستكمال بعض نقصه بما يحمله من معنى جديد[2]، وهذا لا يعني أن يكون المقصد من التعلق التركيبي ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق[3].

وثمة رؤية إعرابية لا نقدح بها تمثلت في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [سورة الأنبياء: 109]، (على سواء) في موضع الحال من المفعول الأول أي: كائنين على سواء في الإعلام بذلك لم اخص أحداً منكم دون أحد، وجوز أن يكون في موضع الحال من الفاعل والمفعول معاً أي: مستوياً أنا وأنتم في المعاداة، أو في العلم بما أعلمتكم به من وحدانية الله تعالى؛ لقيام الأدلة عليها، وقيل: ما أعلمهم صلى الله عليه وسلم به يجوز أن يكون ذلك، وأن يكون وقوع الحرب في البين، واستوائهم في العلم بذلك جاء من إعلامهم به وهم يعلمون أنه صلى الله عليه وسلم الصادق الأمين، وإن كانوا يجحدون بعض ما يخبر عناداً، وجوز أن يكون الجار والمجرور في موضع الصفة لمصدر مقدر أي: إيذاناً على سواء، وأن يكون في موضع الخبر لأن مقدرة أي: أعلمتكم أني على سواء، أي: عدل واستقامة رأي بالبرهان المنير، وهذا خلاف المتبادر جداً[4].

إخال أن الآلوسي قد حدس بشيء من ضرورة تحقيق التأويل المتكلف، والتقدير البعيد، فاستنار برؤيته لتعيين الإعراب، وهذا الحدس تؤكده مقولة مكي القيسي: (على سواء) يحتمل أن يكون في موضع الحال من الفاعل، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، أو من المفعولين وهم المخاطبون، ومثله في الجواز قوله: ﴿فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الانفال: 58]، في موضع الحال من

---

(1) روح المعاني، (30/ 172).

(2) الألسنية العربية، ريمون طحان، (36).

(3) دلائل الإعجاز، (94).

(4) روح المعاني، (17/ 127).

النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الكفار أي: مستوين في العلم بنقص العهد، وهذا كقولهم: لقي زيد عمراً ضاحكين وكقول الشاعر

فلئن لقيتُك خاليَيْنِ لتعلمنْ أيِّي، وأيُّك فارسُ الأحزابِ

فخاليين حال من (التاء)، ومن (الكاف)، وفيه اختلاف من أجل اختلاف العاملين في صاحبي الحال[1].

ولنا أن نسوغ – انطلاقا من التوجيه السابق- وقوع الحال من الفاعل والمفعول معا، والتعميم بصدق إذا وجد دليل يدرأ اللبس، فذلك خير مما اجترحه بعضهم من التقديرات.

ويقيم ابن عاشور وزناً للمتقدم من التخريج، فيرتضي أن يكون (على سواء) ظرفاً مستقراً هو حال من ضمير الخطاب في قوله تعالى: (آذنتكم) أي: أنذرتكم مستوين في إعلامكم به لا يدعي أحد منكم أنه لم يبلغه الإنذار، وهذا إعذار لهم، وتسجيل عليهم، كقوله في خطبته (ألا هل بلغت؟)، ويجوز أن يتعلق المجرور بفعل (آذنتكم) يريد أن هذا مثل بحال النذير بالحرب، إذ لم يكن في القرآن النازل بمكة دعاء إلى حرب حقيقة، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون (على سواء) حالاً من ضمير المتكلم[2].

---

(1) مشكل إعراب القرآن، (483-484)، والبيت لم يعرف قائله.

(2) التحريروالتنوير،(123،17).

المرجع الثاني

تجليات الدلالة

غير منكور أن تنهض الدلالة (Semantics) بعلاقة اللفظ بالمعنى، ودلالة أي لفظ هي ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك، أو محسوس، والتلازم بين الكلمة ودلالتها أمر لا غنى عنه في اللغة، وهو ما يعتد به المتكلم والمتلقي للوصول إلى فهم الحدث الكلامي، وغاياته، وأبعاده.

ويمكن أن ينوب تعريف الراغب – من القدماء – عن تعريفات أخرى؛ درءاً للاستطراد.

قال في الدلالة: "ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة الإنسان، فيعلم أنه حي، قال تعالى: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة سبأ: 14]"[1].

وتنضوي – في نظر أحمد مختار عمر (ت 2004م) – تحت مظلة الدلالة دراسة المعنى، فالدلالة عنده: "ذلك الفرع الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى"[2].

وهي – أعني الدلالة – ليست مرادفة للمعنى عند بعضهم، "ففي الاتصال اللغوي، أي: نقل الأفكار عن طريق اللغة رمز دال هو اللفظ، ومدلول هو المعنى، ودلالته هي الارتباط بينهما... والعلم الباحث ما بين الألفاظ والمعاني من صلات هو مبحث الدلالة في علم اللغة"[3].

تبث هذه الإطلالة مستصفى من القول مفاده: أن علم الدلالة له استقلاليته في فروع علم اللغة، وفيه يجري البحث "في معاني الألفاظ، وأنواعها، وأصولها، والصلة بين اللفظ والمعنى، والتطور الدلالي، ومظاهره، وأسبابه، والقوانين التي يخضع لها"[4].

---

(1) المفردات في غريب القرآن، (171).

(2) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ط1، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط7، دار الفكر، القاهرة، 1981، (268).

(4) التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، حسين الحامد الصالح، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1426هـ-2005م، (33).

وإذا عاينا إرهاصات نشأة العلم، فإننا نجد إشارات إلى ظهور مصطلح (علم الدلالة) في نهاية القرن التاسع عشر (1883م) على يد الفرنسي ميشال بريال (Michel Breal)، (ت 1915م) قاصداً به علم المعنى، ثم نشر بالإنكليزية في عام (1900م)، وفي عام (1923) ظهر كتاب (The meaning of meaning)، معنى المعنى لصاحبه أوجدن (Ogden) وريتشارد (Richard)، فأدخلا في العلم دراسة التطور الدلالي، والعلاقات الاجتماعية كالشعور والعاطفة والإرادة والسلوك والرموز والعلاقات...الخ[1].

ولا يفوتنا في هذا المضمار أن نذكر الإسهامات الكبيرة التي قدمها علماء الفقه وأصوله في مباحث علم الدلالة، ولا سيما ما يتعلق منها باستنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وكذا جهور العلماء في المصنفات القرآنية – المعاني، والغريب، والتفسير، ودورهم في معالجة مشكلات دلالية كثيرة، "فبعض مباحث علم الدلالة قد أثيرت وبعض أفكاره قد نوقشت على يد أعلامنا الأوائل"[2].

ومن أنظارهم الواعية ما ذكره الشريف الجرجاني (ت 816هـ) في تعريف الدلالة: "هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في: عبارة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص"[3].

وفي سيرورة استشراف معالم الدرس الدلالي، يمكن القول: إن حضور الدراسة الدلالية وعدم تغييبها يشكل فتحاً جديداً في مجال دراسة النص اللغوي، لا سيما في دراسة دلالات الألفاظ التي تتجاوز المعنى المعجمي إلى معان جديدة تكتسبها بتأثير ملابسات داخلية وخارجية تكتنف استعمالها في الكلام.

ولم يقتصر حضور الدراسة عند هذا الحد، وإنما ألفينا في تقادم الأيام أنماطاً أخرى انضوت تحت الدرس الدلالي، وغدا بعضها متداخلاً مع بعض حتى صعب في أحايين رسم ملامح فاصلة بين معالجة وأخرى؛ لأجل تعالق هذه الأنماط مع بعضها، وانحدارها من مؤول واحد، ونؤمل النفس أن تكون الخطاطة الآتية مسترفدة صنوف الدراسة الدلالية:

---

(1) ينظر: علم الدلالة، (22).

(2) علم الدلالة، (22).

(3) التعريفات، علي محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405، (139).

الدلالة السياقية Contextual Semantics		الدلالة المعجمية Lexical Semantics
الدلالة النفسية Psychological Semantics		الدلالة الصوتية Semantics Voice
الدلالة المركزية Semantics of the central	← علم الدلالة[1] →	الدلالة الصرفية Semantics Morphological
الدلالة الهامشية Marginal Semantics	علم الدلالة **Semantics**	الدلالة النحوية Semantics Grammar
الدلالة الإيحائية Suggestive Semantics		الدلالة الفقهية Jurisprudential Semantics
الدلالة الانعكاسية reflective Semantics		الدلالة الفلسفية Philosophical Semantics
		الدلالة الاجتماعية Social Semantics

عقب هذا المنظور الاستقرائي نشرع إلى تبيان مباحث دلالية يشخص فيها المبتغى النقدي تتمثل بالآتي:

1. إيحاء الدلالة اللغوية

ينهض هذا المسعى بالدلالات الآتية:

1- 1 -: الفونيمات في ذات اللفظ

يلحظ القارئ المتفحص أن هذه الدلالة مستمدة من التشكيل الصوتي للخطاب من حيث تكوينه وأدائه ونطقه، من منطلق أن الصوت مظهر من مظاهر الانفعال النفسي، ومن منطلق وجود العلاقة الوطيدة بين الصوت والدلالة، يدرك من الجرس والإيقاع المتولد من التشكيل الصوتي للخطاب نوع من التصاقب والتوافق بين صفة الصوت وصفة الحدث قوة وضعفاً، شدة وليناً، سهولة وصعوبة، فيأتي الصوت القوي مصاقباً الحدث القوي والصوت الضعيف على شاكلة

---

(1) للاستزادة ينظر: مصطلحات الدلالة العربية-دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، جاسم محمد عبد العبود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، (107 وما بعدها).

الحدث الضعيف مصوراً لها ومؤكداً إياها، ويتسنى ذلك من خلال الربط بين ملامح الصوت، وسماته الفيزيائية والنطقية والسمعية، وطبيعة الأحداث والمواقف[1].

وفي مطلب استظهار ملحظ في هذا الجانب نتوقف إلى صورة من صور التماثل الصوتي في قول الحق – تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ﴾ [سورة النساء: 115]، فمخالفة فك الإدغام هنا، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [سورة الأنفال: 13]، رعاية لجانب المعطوف، ولم يفك في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۖ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [سورة الحشر: 4]، وقال الخطيب: في حكمة الفك والإدغام أن (ال) في الاسم الكريم لازمة بخلافها في الرسول، واللزوم يقتضي الثقل، فخفف بالإدغام فيما صحبته الجلالة بخلاف ما صحبه لفظ الرسول، وفي آية الأنفال صار المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وما ذكرناه أولى[2].

لا يخلو فك الإدغام من قيمة دلالية غير مقتصرة على ما ذكر الآلوسي، إذ أوحى ذكر الحرفين المتماثلين إلى سعة المدة الزمنية للمشاقة والمحاجة، إذ جاءت مراعية سبب النزول، فالآية في صدد الحديث عن قصة سرقة الدرع بين اليهودي وأحد العرب[3]، وفيها مدة زمنية إلى أن برأ الله ساحة اليهودي، كما أن فك الادغام ونطق الحرفين يؤذن ببعد ترهيبي، واستقباح للمشاقة، وإظهار كمال شناعة ما أقدموا عليه.

والمح أبو حيان إلى أن قوله (ومن يشاقق) عام يندرج فيه صاحب القصة، وغيره من المشاقين من بعدما تبين له الهدى... على سبيل التوكيد والتشنيع[4].

وإذا كان الإدغام يحدث بفناء صوت في صوت آخر، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني"[5]، فإنه يدل على الامتزاج وانضواء شيء في شيء آخر، ومن ثم فإن الإدغام في ﴿يُشَاقِقِ﴾

---

(1) ينظر: علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ط8، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، (224-225).

(2) روح المعاني، (5/ 172).

(3) ذكرت جل التفاسير قصة سرقة الدرع، ينظر مثلاً: التفسير الكبير، (11/ 34)، المحرر الوجيز، (2/ 112).

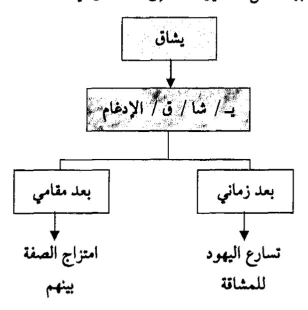
(4) ينظر: البحر المحيط، (3/ 366).

(5) الأصوات اللغوية، (178)، وللاستزادة ينظر: مبحث الإدغام في الأطروحة، (97-98).

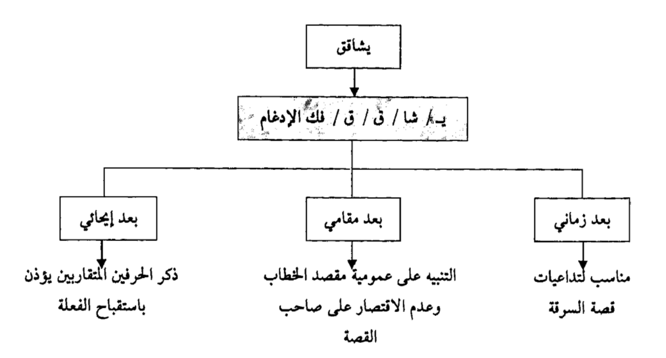
[سورة الحشر: 4]، ناسب حال اليهود الذين امتزجت في نفوسهم المشاقة والمحاجحة، فالآية نزلت في يهود بني النضير[1]، وما صدر عنهم من المكر والمكابرة.

وأما وفق منظور الزمن فإن الإدغام ينبئ عن قصر الزمن في حال الخطاب قياساً بفك الإدغام، والتقاصر الزمني يناسب حال اليهود، فهم لا يلبثون إلا أن يسارعوا في المشاقة والجدل.

يبوح هذا العرض بأن الملحظ الصوتي القرآني قد استوعب مظاهر الدلالة في مجالاتها المتعينة في الآيات، واستوفى وجوه التعبير عنها بصور مختلفة ناطقة، ولبيان مركزية الإشعاع الدلالي للفظتين، وموطن استقطابها لتأمل المتلقين نعمد إلى هذه الترسيمة:



(1) البحر المحيط، (3/ 366).



1 – 2 –: روافد المبنى

نستحضر في هذا المقام قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾ [سورة المائدة: 89]، (عقّدتم) بالتشديد، وقرأ حمزة، والكسائي، وابن عياش عن عاصم (عقدتم) بالتخفيف، وابن عامر برواية ابن ذكوان (عاقدتم)، والمفاعلة فيها لأصل الفعل، وكذا قراءة التشديد؛ لأن القراءات يفسر بعضها بعضاً، وإن ذلك فيها للمبالغة باعتبار أن العقد باللسان والقلب لا أن ذلك للتكرار اللساني كما توهم[1].

من الواضح أننا نقف وجاه ظاهرة لغوية متواترة في الاستعمال العربي، مفادها رفد المبنى بروافد تلقي بظلالها على دلالة اللفظة؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة[2].

(1) روح المعاني، (7/ 12).

(2) البرهان في علوم القرآن، (3/ 34).

وتنهض الآية بنمطين لغويين:

الأول: (فعّل)، وصورته رفد المبنى بحرف واحد وذلك بتضعيف العين، قال سيبويه: "تقول: كَسَرْتها، وقَطَعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَّرته وقطّعته ومزقّته"[1]، فحق (فعّل) أن يكون للتكثير والمبالغة"[2].

ويكشف ابن جني النقاب عن جدوى هذا الرفد البنيوي، فذكر أنه "لما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقوالها، وجعلوا دليلاً على قوة المعنى المحدّث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو (صرصر)، و(حقحق) دليلاً على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل، فهذا أيضاً من مساوقة الصيغة للمعاني"[3].

ويزيدنا استظهاراً للمراد بأن "باب تكرير العين هو طريق معنوية، ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادة المعنى توفروا عليه، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه، فقالوا: (قطّع)، و(كسّر) تقطيعاً وتكسيراً، ولم يجيئوا بمصدره على مثال (فعلله)، فيقولوا: (قطعه)، و(كسره)"[4].

الثاني: (فاعل)، وصورته رفد المبنى بحرف المفاعلة (الألف)، وقد ذكر أهل اللغة أن المعنى الغالب على (فَاعَل) هو الدلالة على المشاركة، وقد مثّل سيبويه لهذا المبنى بقوله: "اعلم أنك إذا قلت: (فاعلته) فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين: (فاعلته)، ومثل ذلك: (ضاربته)، و(فارقته)، و(كارمته)، و(عازرني)، و(عازرته)، و(خاصمني) فخصمته أخصمه... وقد تجيء (فاعلت) لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على (أفعلت)، وذلك قولهم: (ناولته)، و(عاقبته)، و(عافاه الله)، و(سافرت)، و(ظاهرت عليه)، و(ناعمته) بنوه على (فاعلت) كما بنوه على (أفعلت)"[5].

---

(1) الكتاب، (4/ 64).

(2) الأصول في النحو، (3/ 116).

(3) الخصائص، (2/ 155).

(4) المصدر نفسه، (2/ 156).

(5) الكتاب، (4/ 68).

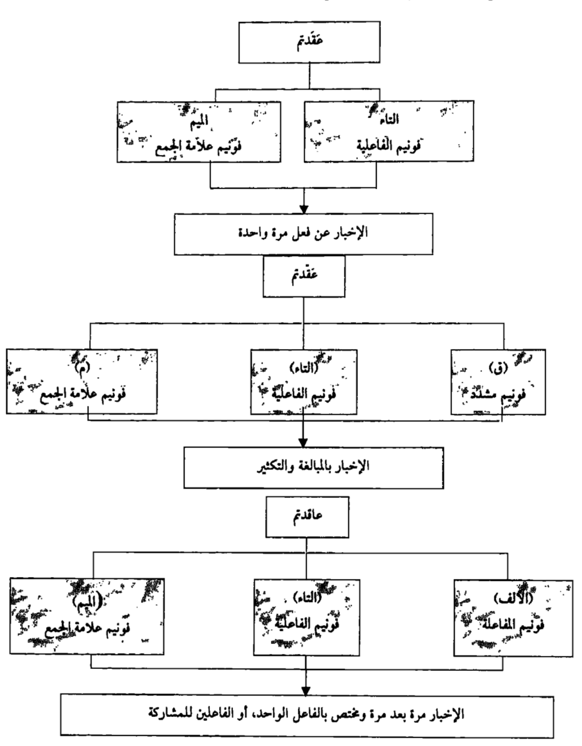
وإذا دَلفنا من توجيهات المفسرين للصيغتين: (عقّدتم)، و(عاقدتم)، لألفيناها مسترشدة بمقررات اللغويين – آنفة الذكر –، فالتشديد للتكرير مرة بعد مرة، ويحصل بأن يعقدها بقلبه ولسانه، ومتى جمع بين القلب واللسان فقد حصل التكرير، أما لو عقد اليمين بأحدهما دون الآخر لم يكن معقداً، وأما من قرأ بالألف فإنه من المفاعلة التي تختص بالواحد مثل: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللص، فتكون هذه القراءة كقراءة من خفف[1]. ويحتمل أن يراد به "(فاعلت) الذي يقتضي فاعلين، كأن المعنى: يؤاخذكم بما عاقدتم عليه الإيمان"[2].

وليس مقام الآية توطيد اليمين بتكرارها – عند الطبري – فاختار التخفيف في الفعل. "وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل (فعّلت) في الكلام إلا فيما يكون فيه تردد مرة بعد مرة مثل قولهم: شدّدت على فلان في كذا، إذا كرر عليه الشد مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعل مرة واحدة قيل: شدَدت عليه بالتخفيف"[3].

إخال – بعد هذا العرض – أن إيحاءات دلالية عدة تحتملها صيغ الأفعال، وليس الأمر مقصوراً على ما وجه به الآلوسي، فالتشديد يفيد المبالغة في فعل (عَقّد) وكذلك قراءة (عاقدتم)؛ لأن المفاعلة فيه ليست على بابها، فالمقصود منها المبالغة مثل عافاه الله، وأما قراءة التخفيف فلأن مادّة العقد كافية في إفادة التثبيت، والمقصود أن المؤاخذة تكون على نية التوثق باليمين، فالتعبير عن التوثق بثلاثة أفعال في كلام العرب: عقَد المخفف، وعقّد المشدد، وعاقد"[4].

(1) ينظر: التفسير الكبير، (12/ 62).
(2) المحرر الوجيز، (2/ 229).
(3) جامع البيان، (7/ 13).
(4) التحرير والتنوير، (5/ 193).

ويمكن تبيان ذلك بالخطاطة الآتية:



1 – 3 - العنصر الجمعي:

في قولـه تعـالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [سـورة آل عمران: 24] وردت (معدودات) بصيغة الجمع دون مـا في سـورة البقـرة: - ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [سورة البقرة: 80] – فإنه بصيغة المفرد تفنناً في التعبير؛ وذلـك لأن جمع التكسير لغير العاقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة تارة، ومعاملة جمع الإناث أخرى فيقـال: هذه جبال راسية، وإن شئت قلت راسيات، وجمال ماشية، وإن شئت ماشيات، وخص الجمع هنا لما فيه من الدلالة على القلة كموصوفة، وذلك أليق بمقام التعجيب والتشنيع[1].

يستظهر السيوطي الافتراق في استعمال العنصرين اللغويين بما يجلي نقد الآلوسي، إذ نقـل عن ابن جماعة (733هـ) بأن: 'قائل ذلك فرقتان من اليهود إحداهما قالت: إنما نعـذب بالنـار سـبعة أيام عدد أيام الدنيا، الأخرى قالت: إنما نعذب أربعين عدة أيام عبـادة آبـائهم العجـل، فآيـة البقـرة تحتمل قصد الفرقة الثانية حيث عـبر بجمـع الكثـرة، وآل عمـران بالفرقـة الأولى حيـث أتـى بجمـع القلة'[2].

ويسهب فاضل السامرائي في البعد الدلالي للصيغتين، 'وإيضاح ذلك أن المفـرد المؤنـث إذا وقع صفة للجمع دل على أن الموصوف أكثر منه، إذا كانت صفته جمعاً سـالماً، فإنـك إذا قلـت: في بلدنا جبال شاهقة، دل ذلك علـى أن عنـدكم جبـالاً كـثيراً بخـلاف مـا إذا قلـت: في بلـدان جبـال شاهقات، فإنه يدل على القلة... فالأيـام المعـدودة أكثـر مـن الأيـام المعـدودات؛ وسـبب ذلـك أن المقامين مختلفان'[3]، ملمحاً إلى أن الذنوب التي ذكرت في البقرة كـثيرة، فـأتى بمـا يـدل علـى الكثـرة (معدودة) وأن الذنوب في آية آل عمران أقل، فاختار ما يدل على القلة (معدودات)[4].

---

(1) روح المعاني، (3/ 137).

(2) الإتقان في علوم القرآن، (2/ 307).

(3) التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ط4، دار عمار، عمان، 1427هـ-2006م، (41).

(4) المصدر نفسه، (42).

وعلى عكس هذا التوجيه يرى ابن عاشور أن (معدودات) أكثر من (معدودة)؛ ولأجل هذا قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾؛ لأنهم يقلّلونها غروراً، أو تعزيراً[1]. ولعله آخذ بالقاعدة المطردة: إن الزيادة في المبنى هي زيادة في المعنى.

إن استنطاق الأبعاد الدلالية المتحصلة من البسط السابق يفضي بنا إلى ملحظين:

الأول: إن معنى معدودة: قليلة، أو قلائل[2]، وكذلك معدودات؛ لأنها جمع قلة، بيد أن فرقاً حاصلاً في البعد الدلالي للفظتين يشكل سمة مميزة وفارقة في سياق الاستعمال، فـ (معدودة) تدل على عدد غير معين، و(معدودات) تدل على عدد معين، وبذا ينكشف مقصد الآلوسي بالأليق تماماً، فالصيغتان متمكنتان في موقعهما من الآيتين؛ نظراً لمناسبتهما الموقف الذي ذُكرتا فيه.

الآخر: إن وصف اليهود لهذه الأيام بأنها (معدودة) تارة، و(معدودات) تارة أخرى، وهي الأيام التي عبدوا فيها العجل دليل على كذب قولهم، وتخبط مقولتهم، وفساد معتقدهم؛ لأنهم لم يستقروا على قول واحد، فالصيغتان لا تقبلان أن تتعاورا وتتبدلا، إذ تضفيان على سياقهما مسحة دلالية تعكس موقف اليهود واضطرابهم.

1 – 3: إيحاء الخالفة:

بفحص مستأنف نجد أن الدلالة النحوية تستمد من التشكيل النحوي بنظمه، وحركات إعرابه، وعلاقات عناصره، أو ما سماه ابن جني: الدلالة المعنوية[3]، فهي تقوم على فهم معاني الكلام، تلك المعاني التي كانت محط عناية أهل العربية كافة، فقد عني بها النحويون ودرسوها في الأبواب النحوية المختلفة، وحددوا دلالاتها، ومن المقصود بها، أهو المتكلم أم المخاطب؟ وحددوا نوعها هل هي من الخبر، أو غير الخبر؟[4]

ويمكن القول أن تلكم الدلالات تنهض بالعلاقة بين الأساليب النحوية ومعناها، ومن تلك المعاني تؤخذ الدلالات التي يقصد بها من استعمال أسلوب نحوي دون آخر[5].

---

(1) التحرير والتنوير، (2/ 160).

(2) ينظر: الكشاف، (1/ 251)، تفسير البيضاوي، (1/ 461).

(3) ينظر: الخصائص، (2/ 161، 3/ 100).

(4) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، (215 وما بعدها).

(5) ينظر: مصطلحات الدلالة العربية، (110).

وستلقي الضوء من جانب نقدي على دلالات وظلال موحية من قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص: 82]، (وي) عند الخليل وسيبويه اسم فعل، ومعناها: أعجب، وتكون للتحسر والندم أيضاً، كما صرحوا به، وعن الخليل: أن القوم ندموا فقالوا متندمين على ما سلف منهم: (وي)، وكل من ندم وأراد إظهار ندمه قال: (وي)، ولعل الأظهر إرادة التعجب بأن يكونوا تعجبوا أولاً مما وقع، وقالوا ثانياً: كأن إلخ... ، وزعم الهمداني (336هـ) أن الخليل ذهب إلى أن (وي) للتندم، و(كأن) للتعجب، والمعنى: ندموا متعجبين في أن الله تعالى يبسط ... إلخ، وفيه أن كون (كأن) للتعجب مما لم يعهد[1].

يمكن أن نفيد في إنارة النقد المقربة لدلالة التعجب والتندم في لفظة (وي) بالتعويل على ما صدر من السابقين من أقوال معززة.

- النحويون:

يرى الزمخشري: أن لفظة (وي) للتندم والتعجب، تقول: وي ما أغفله[2]، والمعنى عند سيبويه: أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا، فقيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا؟[3]. وعند ابن هشام: أي أعجب لعدم فلاح الكافرين[4].

- **أرباب معاني القرآن وعلومه:**

قال النحاس: أحسن ما قيل في هذا قول الخليل وسيبويه ويونس والكسائي: إن القوم تنبهوا، أو نبهوا، فقالوا: (وي)، والمتندم من العرب يقول في خلال تندمه: (وي) [5].

- المفسرون:

قال الزمخشري: (وي) كلمة تنبه على الخطأ والتندم، ومعناه: أن القوم قد تنبهوا على خطئهم في تمنيهم وقولهم: ﴿يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ [سورة القصص، الآية 79]، وتندموا ثم قالوا: (كأنه لا يفلح الكافرون)، أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين

---

(1) روح المعاني، (20/ 146).

(2) ينظر: المفصل، (206).

(3) الكتاب، (2/ 154)، وينظر: الأصول في النحو، (1/ 251).

(4) أوضح المسالك، (4/ 83).

(5) ينظر: معاني القرآن للنحاس، (5/ 204)، الجامع لأحكام القرآن، (13/ 318).

لا ينالون الفلاح[1]. أو هي للتعجب، يقول الرجل لغيره: وي أما ترى ما بين يديك؟ فقال الله: وي، ثم استأنف كأن الله يبسط، فالله تعالى إنما ذكرها تعجيباً لخلقه[2].

- المعجميون:

جاء في اللسان أن (وي) كلمة تعجب، أو حرف معناه التعجب[3]. ولن نجدنا مفترقين عن هذا الاستقراء من غير ذكر أقوال أخرى تؤذن بإيحاءات دلالية متنوعة تشع من اللفظة التي نحن بصددها:

- إن أصلها (ويلك) وقد حذفت اللام، والمعنى: ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون، وهو قول الفراء، وقد ضعفه العكبري لوجهين: أحدهما: إن معنى الخطاب هنا بعيد، والثاني: إن تقدير (وي) أعلم لا نظير له، وهو غير سائغ[4].
- قال آخر: إن (وي) تنبيه، وكأن حرف آخر غيره، بمعنى: لعل الأمر كذا، وأظن الأمر كذا؛ لأن كأن بمنزلة أظن وأحسب وأعلم[5].
- حكى ابن قتيبة عن بعض العلماء أنه قال: معنى (ويكأن) رحمة لك بلغة حمير[6].

1-4- فاعلية الأداة

يتمثل هذا الضرب بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهۡدَهُمۡ فِي كُلِّ مَرَّةٖ وَهُمۡ لَا يَتَّقُونَ﴾ [سورة الأنفال: 56]، (من) للإيذان بأن المعاهدة التي هي عبارة عن إعطاء العهد وأخذه من الجانبين معتبرة ههنا من حيث أخذه ﷺ إذ هو المناط لما نعى عليهم من النقص لا إعطاؤه – عليه الصلاة والسلام – إياهم عهده، كأنه قيل: الذين أخذت منهم عهدهم،

---

(1) الكشاف، (3/ 438).

(2) التفسير الكبير، (25/ 18).

(3) لسان العرب، ويا.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن، (2/ 180-181).

(5) ينظر: جامع البيان، (20/ 121).

(6) البحر المحيط، (7/ 131).

وإلى هذا يرجع قولهم: إن (من) لتضمين العهد معنى الأخذ، أي: عاهدت آخذاً منهم. وقال أبو حيان: إنها تبعيضية؛ لأن المباشر بعضهم لا كلهم، وقيل: هي زائدة وليس بشيء[1].

نلمح أن الآلوسي كان موفقاً – والله تعالى أعلم – في إيثار أن تكون (من) دخلت؛ لأن العهد أخذ منهم، فشكل بعدها الدلالي كشفاً لنوايا يهود إزاء العهود التي قطعوها مع رسول الله ﷺ، قال ابن عاشور: "وتعدية (عاهدت) بـ (من) للدلالة على أن العهد كان يتضمن التزاماً من جانبهم؛ لأنه يقال: أخذت منه عهداً، أي التزاماً، فلما ذكر فعل المفاعلة، الدال على حصول الفعل من الجانبين، نبه على أن المقصود من المعاهدة التزامهم بأن لا يعينوا عليه عدواً"[2].

فهم "قريظة والنضير نقضوا العهد فأعانوا مشركي مكة بالسلاح، ثم اعتذروا، فقالوا نسينا، فعاهدهم – عليه الصلاة والسلام – ثانية فنقضوا يوم الخندق"[3].

أما دلالة التبعيض فتنعقد في سياق الآية؛ لأن "المعاهدة إنما تكون مع أشرافهم"[4]، "ثم ينقضونه"[5]، "فالمعادين بعض الكفار"[6]، وهذا الانتفاء المنوط ببعضهم يؤذن بتقدم الرأي الأول على التبعيض، فضلاً عن "عدم متانة المعنى، إذ يصير الذم متوجهاً إلى بعض الذين كفروا، فهم لا يؤمنون، وهم الذين ينقضون عهدهم"[7].

بقي أن نومئ إلى أن ثمة متممين دلاليين ذُكرا في الحرف (من)، أحدهما: أنها صلة والمعنى: الذين عاهدتهم، والآخر: أنها بمعنى (مع) والمعنى: عاهدت معهم[8].

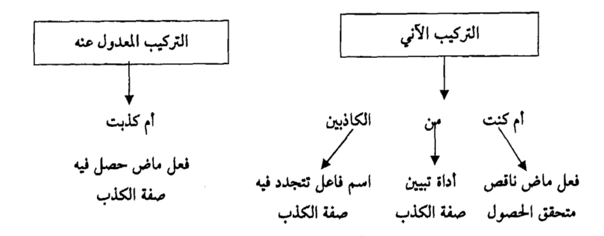
1- 5: نمط التركيب التعليقي:

ويحمله قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [سورة النمل: 27]، (أم كنت من الكاذبين)، جملة معلق عنها الفعل للاستفهام، وكان مقتضى الظاهر: أم كذبت، وإيثار

(1) روح المعاني، (10/ 26).
(2) التحرير والتنوير، (9/ 138).
(3) الجامع لأحكام القرآن، (8/ 30).
(4) التفسير الكبير، (15/ 146).
(5) الجامع لأحكام القرآن، (8/ 30).
(6) البحر المحيط، (4/ 504).
(7) التحرير والتنوير، (9/ 138).
(8) ينظر: زاد المسير، (2/ 372).

ما عليه النظم الكريم؛ للإيذان بأن كذبه في هذه المادة يستلزم انتظامه في سلك الموسومين بالكذب الراسخين فيه، فإن مساق هذه الأقاويل الملفقة مع ترتيب أنيق يستميل قلوب السامعين نحو قبلها من غير أن يكون لها مصداق أصلاً، لا سيما بين يدي نبي عظيم تخشى سطوته، لا يكاد يصدر إلا عمّن رسخت قدمه في الكذب والإفك وصار سجية له، حتى لا يملك نفسه عنه في أي موطن كان، وزعم بعضهم أن ذاك لمراعاة الفاصلة، وليس بشيء أصلاً»[1].

يمكن أن نستعين بالترسيمة الآتية لبيان الافتراق بين التركيب المتحقق في النظم، والتركيب المعدول عنه:



نلحظ أن المادة اللغوية المسخرة في النظم القرآني حققت بعداً دلالياً أدخل في نسبة الكذب؛ ليكون متناغماً مع وقع المقال الذي صدر عن الهدهد؛ لأنه «إذا كان معروفاً بالانخراط في سلك الكاذبين كان كاذباً لا محالة، وإذا كان كاذباً اتهم بالكذب فيما أخبر به فلم يوثق به»[2].

وإنما «شك في خبره؛ لأنه أنكر أن يكون لغيره في الأرض سلطان»[3]، ومن ثمّ يؤذن هذا النمط «بتوضيح تهمته بالكذب ليتخلص من العقاب، وإيذان بالتوبيخ والتهديد، وإدخال الروع عليه بأن كذبه أرجح عند الملك؛ ليكون الهدهد مغلباً الخوف على الرجاء، وذلك أدخل في التأديب على مثل فعلته، وفي حرصه على تصديق نفسه بأن يبلغ الكتاب الذي يُرسله معه»[4].

---

(1) روح المعاني، (19/ 228).

(2) الكشاف، (3/ 367)، وينظر: الدر المصون، (11/ 267).

(3) زاد المسير، (6/ 167).

(4) التحرير والتنوير، (19/ 252).

ويسترعي خاطر الباحث – في ضوء المنطلقات الدلالية آنفة الذكر – أن تكون هذه الدلالة المنوطة بالتركيب أوقع من علة مراعاة الفاصلة، وإن كانت الأخيرة تكشف عن نسج إيقاعي دقيق في البناء اللغوي للفاصلة القرآنية.

1-6 : إفراد الصيغة

يتضح من خلال تفسيره لقول الحق – تعالى –: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: 16]، أفرد الرسول هنا؛ لأنه مصدر بحسب الأصل وصف به كما يوصف بغيره من المصادر للمبالغة، كرجل عدل، فيجري فيه كما يجري فيه من الأوجه، ولا يخفى الأوجه منها، وعلى المصدرية ظاهر القول كثير عزة:

لقد كَذَبَ الواشُون ما فُهْتُ عندهمْ بِسِرٍّ ولا أرْسَلْتُهُمْ برسولِ [1]

وأظهر منه قول العباس بن مرداس (18هـ):

الا مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي خُفافاً رَسُولاً بَيْتُ أهْلِكَ مُنْتَهاها [2]

أو لاتحادهما للأخوة، أو لوحدة المرسل أو المرسل به، أو لأن قوله تعالى: (إنا) بمعنى: إن كلامنا، فصح إفراد الخبر كما يصح في ذلك، وفائدته الإشارة إلى أن كل منهما مأمور بتبليغ ذلك، ولو منفرداً[3].

---

(1) الرواية في الديوان:

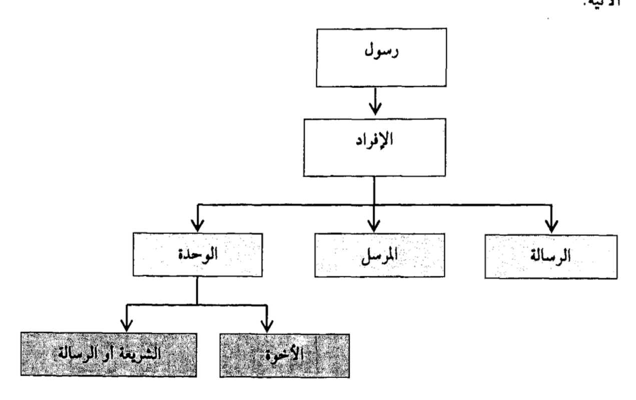
لقد كذب الواشون ما بحت عندهم بليلى ولا أرسلتهم برسيل

ينظر: ديوانه، (171).

(2) ديوان العباس بن مرداس، جمع: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1968م، (35).

(3) روح المعاني، (19/80).

يلوح في أفق هذا الهدي إيحاءات دلالية حملها لفظ الإفراد، ويمكن أن نتلمسها بالترسيمة الآتية:



يظهر أن مجيء اللفظ بالإفراد؛ "لاتفاقهما – موسى وهارون – على شريعة واحدة، واتحادهما بسبب الأخوة كأنما رسول واحد، وقيل: دلالة على أن كل واحد منهما رسول، أو لكونه هو الرسول خاصة"[1].

وجعله بمعنى المرسل لا يوجب التثنية، وبمعنى الرسالة يجوز التسوية فيه، إذا وصف به الواحد والتثنية والجمع، كما يفعل بالصفة نحو: صوم وزور، قال الشاعر:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو ... لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِي الْخَبَرِ[2]

(1) التفسير الكبير، (24/ 108).

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، 1995م، (1/ 164)، وينظر: الكشاف، (3/ 311).

ويجوز أن يكون الرسول في معنى الاثنين والجمع، فتقول العرب: هذا رسولي ووكيلي، وهذان رسولي ووكيلي، وهؤلاء رسولي ووكيلي، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ﴾ [سورة الشعراء: 77]، وقوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِى﴾ [سورة الحجر: 68]، وقوله: ﴿ثُمَّ نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلࣰا﴾ [سورة الحج: 5] [1].

ولا يعدم الباحث ملحظاً مستصفى من دلالة الإفراد مفاده: أن هذه الدلالة تتركز – والله تعالى أعلم – في الوحدة بنوعيها: الوراثي والمكتسب، أما الأول فحملته وحدة التشريع والتبليغ برسالة السماء، وأما الآخر فحملته وحدة أخوة النسب بين موسى ﷺ وهارون، وبتخلقهما في نفسيهما قد أضفى عليها مسحة من التثبيت، وألقى مهابة في نفوس أعدائهما.

2. معالجة نقدية في تكثيف المعنى:

أقدم في مستهل هذا المسعى لِعلة وصفه في هذا المقام:

أحدهما: ينهض بملحظ مفاده أن الدلالة تعد محطة مركزية تنطلق منها رحلة البحث عن المعنى، أو جهود العلوم الإنسانية منها – في أقل تقدير، ويمكن أن تجد قاسمها المشترك في البحث المنصب على الدلالة[2].

الآخر: يشخص تعدد المعنى على صعيد لغة التنزيل الكريم من خلال تفاسير القرآن، "فالقرآن يمثل القول، بينما تمثل التفاسير أمثلة ممكنة لمعنى القول تساعدنا على تبيّن أسس تعدد معناه، وبعبارة أخرى فإن معنى القرآن كامن فيه لا يتحقق إلا من خلال التفاسير التي هي إنجاز للمحتملات المعنوية الكامنة... فلئن كان المعنى كامناً في القول، فإنه لا يجوز الحديث عن تعدد إلا بخروج ذلك المعنى الكامن إلى حيز الوجود بالفعل من خلال تفسير ما"[3].

ونستعين بأثارة من علم السابقين لاستكناه هذا المتطلب، مؤثرين قول ابن جني في: "باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين: أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما

---

(1) الجامع لأحكام القرآن، (13/ 94)، وينظر: زاد المسير، (6/ 118).

(2) للاستزادة من تفصيل هذا الملحظ ينظر: المعنى بين التعيين والتضمين، زياد عز الدين العوف، مجلة الموقف الأدبي، (ع434)، 2007، (52).

(3) تعدد المعنى في القرآن، ألفة يوسف، ط1، دار سهر للنشر، كلية الآداب منوبة، تونس، 2003، (18).

دون صاحبه؟. اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع من ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً»[1].

يدلنا هذا البسط على عنايتهم بمعنى الكلمة مفردةً، وما يتصل بها ضمنياً من أطر قولية ومقامية تفضي إلى فهم قصد المعنى، أو بيانه وتحديده على سواه. وهذا دأب من يروم دراسة المعنى بأن يلتزم بضوابط اللغة وسياقات النص.

ونجني من هذه المدارسة أيضاً أن انفتاح الكلمة لا ينبغي أن يفهم على أنه في ممارسة المانح للمعنى فحسب، بل تنفتح الكلمة لقبول المعاني التي نجحت السياقات في منحها للكلمة؛ فالكلمة منفتحة من ناحية على إمكانيات وفرتها بنية النظام الألسني، ولكن بمقدار ما تصير هذه العلاقة المضمرة محققة في الخطاب، ومعترفاً بها من قِبل المتحدثين، يكون أثر المعنى الناتج عن هذه العلاقات راسخاً في الذاكرة ويثبت تعلقه بالعلامة بأن يهبها مضموناً، وهكذا تكون الكلمة مانحة ومستقبلة في إطار تشكل معانيها المجردة، وهكذا تكون الكلمة (مجردة) تحمل عدداً من المعاني المنفتحة القابلة للتفاعل، ومتشكلة في بنية سياقية تحمل معنى، أو عدداً من المعاني القابلة للتحديد»[2].

وعسى أن نقارب في مسعانا ملاحظ نقدية في تكثيف المعنى من خلال التعرض للظواهر الآتية:

2 – 1: الخاص والعام:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكۡرٞ لَّكَ وَلِقَوۡمِكَۖ وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ﴾ [سورة الزخرف: 44]، (لقومك)، قيل: هم قريش على ما روي عن ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والسدي، وابن زيد، وقيل: هم العرب مطلقاً، لما أن القرآن نزل بلغتهم، ثم يختص بذلك الشرف الأخص فالأخص منهم، حتى يكون الشرف لقريش أكثر من غيرهم، ثم لبني هاشم أكثر مما يكون لسائر قريش، وفي رواية عن قتادة: هم من اتبعه ﷺ من أمته، وقال الحسن: هم الأمة، والمعنى: وإنه لتذكرة وموعظة لك ولأمتك، والأرجح عندي القول الأول[3].

نلحظ أن الآلوسي قد أثبت المعنى الخاص للخطاب معولاً في منحاه على:

---

(1) الخصائص، (2/ 488-489)..،

(2) الاتساع في المعنى، مقبول علي بشير النعمة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432هـ-2011م، (86).

(3) روح المعاني، (25/ 104-105).

- الأثر المتواتر في سبب نزول الآية؛ قال ابن عباس – رضي الله عنهما – كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على القبائل، فإذا قالوا له: فلمن يكون الأمر بعدك؟ سكت، حتى نزلت هذه الآية، فكان إذا سُئل بعدَ ذلك قال: لقريش، فكانت العرب لا تقبل على ذلك حتى قبلته الأنصار[1].
- القرنية اللفظية المتمثلة بـ (ذِكر)، والمعنى: (الشرف)، من قولك: فلان مذكور[2]، فمن ذا الذي يستأهل الصدارة بعد التشريف برسول الله ﷺ وما أنزل عليه من الذكر الحكيم غير قريش؟.
- ويمكن أن نزيد حجة من الهدي النبوي الشريف تعزز خطاب الخاص، فعن ابن عمر – رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهما اثنان[3].

ولا يذهب عنا صوابية أن يكون المعنى العام هو المقصود في الخطاب؛ وذلك لتآزر حجج سياقية تؤذن بهذا المنزع:

- قوله تعالى السابق: ﴿فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾ [سورة الزخرف: 43]، قال قتادة: أي القرآن[4]. والأمة مأمورة بأخذ أوامره، واجتناب نواهيه.
- القرينة اللفظية المتمثلة بـ (ذكر)، أي: القرآن[5]. وهو منزل للناس كافة.
- السياق اللاحق في قوله تعالى: ﴿وَسَوۡفَ تُسۡـَٔلُونَ﴾ [سورة الزخرف: 44]، أي: يا أمة محمد – عليه الصلاة والسلام – عن القرآن، وعن قيامكم بحقه، وعن تعظيمكم له[6]: وعن الشكر عليه[7].

---

(1) المحرر الوجيز، (5/ 57).
(2) الكشاف، (4/ 73، 4/ 570).
(3) صحيح البخاري، باب مناقب قريش، الحديث: (3310، 3/ 1290).
(4) معاني القرآن للنحاس، (6/ 364).
(5) جامع البيان، (25/ 77).
(6) الكشاف، (4/ 570).
(7) معاني القرآن للفراء، (3/ 173).

2 – 2: المعنوي والحسي:

يَرِدُنا من جانب قوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [سورة البقرة: 125]، والمراد من التطهير: التنظيف من كل ما لا يليق، فيدخل فيه الأوثان والأنجاس وجميع الخبائث، وما يمنع منه شرعاً كالحائض، وخص مجاهد، وابن عطاء، ومقاتل، وابن جبير التطهير بإزالة الأوثان، وذكروا أن البيت كان عامراً على عهد نوح ﷺ، وأنه كان فيه أصنام على أشكال صالحيهم، وأنه طال العهد فعبدت من دون الله تعالى، فأمر الله تعالى بتطهره منها، وقيل: المراد بخرّاه، ونظفاه، .وخلقاه، وأرفعا عنه الرفث والدم، الذي كان يطرح فيه، وقيل: أخلصاه لمن ذكر بحيث لا يغشاه غيرهم، فالتطهير عبارة عن لازمة، ونقل عن السدي أن المراد به: البناء والتأسيس على الطهارة والتوحيد، وهو بعيد[1].

يتجلى للمتدبر عقب هذا العرض، أن التنوع المعنوي للفظة (طهّرا) قد أثرى دلالتها، ووسع مقصد الخطاب، وشكل تقنية أو آلية خطابية يمكن أن تتيح للمتلقي – عبر العصور – فرصة التملي في الإيحاءات المنبعثة من شمولية المعنى لكل أمر لا يليق بالبيت العتيق، حسياً أو معنوياً، فالحسي يقع في دائرة تطهير الأمكنة والأجسام، والمعنوي يقبع في تطهير النفوس مما علق بها من أدران الجاهلية كالشرك وغيره؛ وما ذاك إلا تهيئة للنفوس الزكية إلى عبادة الخالق – عز وجل – حيث تتوجه شطر المسجد الحرام.

قال ابن عاشور مجلياً هذا الملحظ: "والمراد من تطهير البيت ما يدل عليه لفظ التطهير من محسوس، بأن يحفظ من القاذورات والأوساخ ليكون المتعبد فيه مقبلاً على العبادة دون تكدير، ومن تطهير معنوي، وهو أن يُعْبَد عنه ما لا يليق بالقصد من بنائه من الأصنام والأفعال المنافية للحق كالعدوان والفسوق، والمنافية للمروءة كالطواف عرياً دون ثياب الرجال والنساء"[2].

يخلص الباحث إلى أن عرض الآلوسي لم يستوفِ النكت الدلالية المنوطة بتنوع معنى لفظة (طهّرا)، فهو قاصر عن الإيفاء بالآتي:

- التنويه بالافتراق الدلالي بين الحسي والمعنوي – آنف الذكر –.

---

(1) روح المعاني، (1/ 467).

(2) التحرير والتنوير، (1/ 692-693).

- توجيه الدّال الزمني لأمر التطهير، قال الطبري: أن يكون معناه: وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن ابنيا بيتي مطهراً من الشرك والريب، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [سورة التوبة: 109]، فكذلك قوله: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية 125]، أي: ابنيا بيتي على طهر من الشرك بي والريب... أو أن يكون أمراً بأن يطهر مكان البيت قبل بنيانه، والبيت بعد بنيانه مما كان أهل الشرك بالله يجعلونه فيه على عهد نوح ومن قبله من الأوثان؛ ليكون ذلك سنة لمن بعدهما[1].
- التفطن إلى ملحظ ظاهر اللفظ وباطنه، قال الزركشي: "قوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ) ظاهره الكعبة وباطنه القلب، قال العلماء: ونحن نقطع أن المرادِ بخطاب إبراهيم الكعبة، لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم، والأولى عند آخرين: ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه"[2].

ومن جدوى النظر بروية يرصد الباحث تنويعات معنوية مبثوثة في التفسير، مجتهداً في تحديد مشكل هذه التنويعات من خلال الخطاطة الآتية:

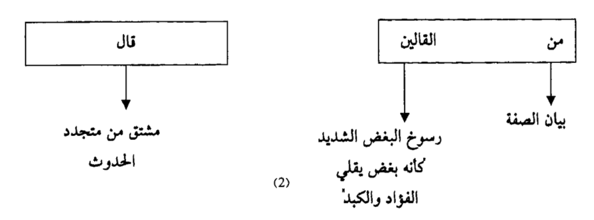
(1) جامع البيان، (1/ 538-539).

(2) البرهان في علوم القرآن، (2/ 199).

الآية	الشاهد	المعاني المحتملة	المعنى المثبت والرؤية	مشكل التنوع	موضع الشاهد في التفسير
﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗا﴾ [سورة المؤمنون: 53].	زبراً	أي: قطعاً جمع زبور بمعنى: فرقة، ويؤيده أنه قرئ (زُبَرا) بضم الزاي وفتح الباء، فإنه مشهور ثابت في جمع كتب، وقيل: جمع زبور بمعنى كتاب من زبرت بمعنى كتبت.	بمعنى: فرقة ولا يخفى خفاء المعنى على تفسير الكتاب، ولا يكاد يستقيم إلا بتأويل.	تشكيل البنية الصرفية	18 / 49-50
﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [سورة العنكبوت: 56].	أرضي	الأرض المعروفة، وذلك يجعل الخطاب للصحابة بأن يهاجروا من مكة، أو للمؤمنين عموماً بالهجرة إلى الأرض التي يتمكنون فيها إقامة حدود الله، وقيل: أرض الجنة، أعدها الله تعالى لمن أخلص له سبحانه.	الأرض المعروفة فالمعنى هو المعول عليه.	اللفظ موصول بالخطاب التاريخي والزمني.	21 / 12
﴿وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾ [سورة الحج: 32].	شعائر	هي البدن الهدايا؛ لأنها من معالم الحج، أو علامات طاعته تعالى وهدايته، وقيل: الشعائر ست: الصفا والمروة، والبدن والجمار، والمسجد الحرام، وعرفة، والركن، وتعظيمها إتمام ما يفعل بها، وقيل: الشعائر مواضع الحج كلها من منى وعرفة، والمزدلفة، والصفا والمروة، والبيت وغير ذلك.	البدن والهدايا لأنها من معالم الحج، والجمهور عليه، وهو أوفق لما بعده.	ملابسات المقام التشريعي.	17 / 179
﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ﴾ [سورة الحج: 40].	صلوات	جمع صلاة، وهي كنيسة اليهود، وقيل: معبد النصارى دون البيعة.	كنيسة اليهود، هي الأشهر، وسميت كنيسة لأنها يصلى فيها مجازاً من تسمية المحل باسم الحال، وقيل: هي بمعناها الحقيقي.	اعتبار الحقيقة والمجاز.	17 / 194
﴿فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾ [سورة مريم: 59].	غيّا	نهر في أسفل جهنم يسيل فيه صديد أهل النار، أو واد في جهنم بعيد القعر، أو آبار في جهنم يسيل إليها الصديد والقيح، أو السوء، أو الضلال.	إليه الضلال، وهو المعنى المشهور، وعليه قيل: المراء جزاء غيّ، والزجاج: غيّا عن طريق الجنة.	حضور أكثر من معنى لمآل أخروي غيبي.	16 / 129

2 – 3: اختيار المشتق الجمعي:

ويمثله قول الحق تبارك وتعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [سورة الشعراء: 168]، والعدول عن (قالي) إلى ما في النظم الجليل؛ لأنه أبلغ، فإنه إذا قيل: قالي لم يفد أكثر من تلبسه بالفعل، بخلاف قوله: (من القالين)، إذ يفيد أنه مع تلبسه من قوم عرفوا واشتهروا به، فيكون راسخ القدم عريق العرف فيه[1]. يكتسب المشتق بصيغة الجمع بعداً معنوياً إثر توافقه مع الحدث الكلامي للخطاب بين المتكلم والمتلقي، والذي يتكفل بكشف ذلك البعد.



وهو كقولك: فلان من العلماء، فيكون أبلغ من قولك: فلان عالم؛ لأنك تشهد له بكونه معدوداً في زمرتهم، ومعروفة مساهمته لهم في العلم[3]. ومن مُثل هذا المنحى قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [سورة البقرة: 67].

2 – 4: التضمين الفعلي:

دأب الدارسون على تقديم تعريف لمصطلح التضمين مفاده: إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطي حكمه، فهو يولد معنى جديداً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين[4]. وهذه الخاصية دفعتنا إلى عده من آليات تكثيف المعنى، فجاء في هذا المقام.

---

(1) روح المعاني، (19/ 138).

(2) التفسير الكبير، (24/ 139).

(3) الكشاف، (3/ 336).

(4) ينظر: الجملة العربية والمعنى، (158، 232).

وأطرد هذا المصطلح في مظان اللغة والتفسير(*)، وأدركوا قيمته الإيحائية في تفسير النصوص، على أن معنى التضمين – عند الزمخشري – هو معنى ضمني يحتاج أحياناً إلى جهد لاستنباطه، وأنه: "لا يكاد يهتدي إلى تبيُّنه إلا النقّاب المحدث من علماء البيان"[1].

ويمكن أن نستظهره من قوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ [سورة الصافات: 8]، قرأ الجمهور: (لا يَسْمَعون) بالتخفيف وتعدية الفعل على قراءة الجمهور بـ (إلى)؛ لتضمينه معنى الإصغاء، أي: لا يسمعون مصغين إلى الملاء الأعلى – وبناء على ما هو الظاهر – يسمّعون – من أن التفعل لا يخالف ثلاثيه في التعدية، واستعمال تسمع مع (إلى) لا يقتضي كونه غير مضمن، وقيل: لا يحتاج إلى اعتبار التضمين عليها، والتفعيل مؤذن بالطلب، فتسمع بمعنى: طلب السماع، وقيل: ويشعر ذلك بالإصغاء، فتتوافق القراءتان، وإن لم يقل بالتضمين في قراءة التشديد، ولعل الأولى القول بالتضمين[2].

لا جرم أن جذوة التحليل في هذا العرض تستقر في مدارسة الانزياح الفعلي عن رتابة ما هو مألوف في استعماله بتقنية التضمين، التي تأخذ موقعها المناسب في نفس المتلقي بما تضفيه من إيحاءات، وتكثيف للمعاني.

ويكفي أن ندّون ما يجلي هذه الظاهرة من قول الزركشي: "بأن تضمن فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله، أو تأويل الفعل ليصح تعديه، واختلفوا أيهما أولى، فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحروف الأولى، وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى؛ لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر"[3].

(*) من وجهة إحصائية، ولمزيد فضل وبيان تتبع الباحث مصطلح التضمين في تفسير الآلوسي، فوجده في مائة وسبعين موضعاً، وبحكم هذا العدد يصدق القول: إن يقيناً حاصلاً لدى الآلوسي بالقيمة الإيحائية للتضمين في تفسير النصوص، وبيان مشكل الألفاظ، وأن تقديم معنيين قد يكون أرجى من تقديم معنى فذ. محترساً أن كثيراً من مواضع التضمين في التفسير-لم تشتمل على رؤى نقدية تلامس مسعى الأطروحة.

(1) الكشاف، (1/ 254).

(2) روح المعاني، (23/ 84).

(3) البرهان في علوم القرآن، (3/ 338).

وتأسيساً على القول بتوسع الفعل، وذلك بتضمينه معنى فعل آخر يكشف الزمخشري عن الافتراق المعنوي الحاصل في استعمالات الفعل (سمع)، قال: "فإن قلت أي فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه، وإلى حديثه؟ قلت: المعدى بنفسه يفيد الإدراك، والمعدى بـ (إلى) يفيد الإصغاء مع الإدراك"[1].

ولنا أن نكشف عن معنى الإدراك في الفعل المعدى بنفسه بأمثلة قرآنية، نستهلها بقوله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ [سورة البقرة: 75]، فهم مدركون لكلام المولى – عز وجلّ – بدليل قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 75]، ومنه قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [سورة القصص: 55]، فحين أدركوا هذا اللغو قالوا: ﴿لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ [سورة القصص: 55]، وآخر التمثل في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ [سورة النبأ: 35].

ونكمل الإيحاءات النابضة من تضمين الفعل بتصريح البيضاوي بأن: "تضمنه معنى الإصغاء؛ مبالغة لنفيه، وتهويلاً لما يمنعهم عنه، ويدل عليه قراءة حمزة، والكسائي، وحفص، بالتشديد من التسمع، وهو طلب السماع"[2].

ونلحق هذا الاستقراء التحليلي بما يظهر – عن اقتناع – تكثيف المعنى في الصيغتين:

يَسْمّعون
↓
من التسميع، فينتفي فيه سماعهم، وإن كانوا يسمعون، ويعضده قوله تعالى:
﴿إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآية 212] [3]

---

(1) الكشاف، (4/ 39).

(2) تفسير البيضاوي، (5/ 5).

(3) ينظر: جامع البيان، (15/ 65).

يَسْتَمِعُون

من يسمعون بمعنى: أنهم يتسمعون ولا يسمعون؛ لأن الأخبار الواردة عن رسول الله وعن أصحابه أن الشياطين قد تستمع الوحي، ولكنها ترمى بالشهب لئلا تسمع[1]

3. بصائر النقد في العلاقات الدلالية:

دأب اللغويون على رصد العلاقات الدلالية بين الكلمات قديماً وحديثاً، ولم يغب عن أنظارهم أن: تقوم فكرة العلاقات على أنّ الكلمات ذات المعنى العام، والمتعدد، والمحتمل تتحدد علاقاتها، وتتخصص دلالاتها عن طريق وضع الكلمات في سياقاتها التي توضح معناها، وأن الكلمة الواحدة تعطي من المعاني والدلالات بقدر ما يُتاح لها من استعمالات، وكثرة الاستعمال تؤدي إلى خلق كلمات جديدة تلبى بها مطالب الحياة[2].

وسبيلنا في التأتي لمطالب العلاقات هي رجع النظر في ظاهرتين رئيستين في هذا المسعى: الترادف، والأضداد.

3 – 1: الترادف:

تنبه علماء اللغة والدارسون إلى هذه الظاهرة، منطلقين من تتبع الواقع اللغوي، وتعدد استعمال المفردات، وحدث بينهم خلاف في التعامل مع الظاهرة بين موافق لحدوثها، ومنكر لها، وهذا الخلاف نجده مبسوطاً في كثير من المصنفات اللغوية، وليس بنا حاجة لاستظهاره في هذا المقام[3].

---

(1) ينظر: جامع البيان، (23/ 36).

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين، (265).

(3) ينظر: المزهر في علوم اللغة والأدب، (1/ 316) وما بعدها، الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980، 221، وما بعدها.

وقبل الانتقال إلى ميدان التطبيق بغية إرسال تجلية نقدية في هذا المضمار، يسترعي الخاطر ملاحظ مستصفاة من الآراء المتباينة في وقع الترادف، وإخال أنها تظهر قيمة البحث اللغوي للظواهر الدلالية:

- نجد من حاول التوفيق بين الإثبات والإنكار من القدماء، كالرازي، الذي مال إلى الاعتدال، وقيد ذلك بوَحدة الاعتبار؛ لكي يخرج الاسم والصفة، فإنهما ليسا مترادفين؛ لأن دلالة كل منهما على المعنى باعتبار يختلف عن الاعتبار الآخر[1].
ولعلّ بعض المحدثين قد استنار من هذا الهدي في نفي الترادف التام أو المطلق، والإقرار بالترادف النسبي، فراحوا يتلمسون الفروق الدلالية بين الكلمات من خلال الاستعمال، وتأكيدهم على السياق الاجتماعي بالدرجة الأولى، بإشارتهم إلى الخفية الزمنية، أو مقام إطلاق اللفظة[2].

- يقدم الباحث احتراساً مضمونه: أنه يمكن استشراف فرائد وفوائد من آراء الطرفين – الموافق والمنكر – وإن تباينت، وأهم ذلكم الاستشراف على وجه الإحكام:
إن التسليم يوجد الظاهرة النسبي يؤذن بالكشف عن ثراء اللغة، واتساعها، ويعين على امتلاك ثروة لغوية تستوعب أنماط التعبير في المقامات كافة.
استخراج المنكرون – لنا – فروقاً دلالية دقيقة في الألفاظ، وعللوا اختلافها من موضع إلى آخر وفق مقتضيات السياق الذي يقتضي لفظة دون غيرها من الألفاظ المناظرة لها، وتتجلى آلية تعليل هذا الاختلاف من خلال ربط البنية المعجمية للفظة المتغيرة في التركيبين المتماثلين بالسياق، وتفضي آلية التعليل إلى شبكة من العلاقات الدلالية بين اللفظة المتغيرة والسياق[3].

وفي مضمار التطبيق تصادفنا إلماحة نقدية في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [سورة البقرة: 60]، وقوله -جلّ اسمه-: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ

(1) ينظر: المزهر في علوم اللغة والأدب، (1/ 317).

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين، (269).

(3) ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم، التركيب، والرسم، والإيقاع، عمر عبد الهادي عتيق، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1331هـ-2010م، (68).

﴿إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [سورة الأعراف: 160]، الانفجار انصداع شيء من شيء، ومنه الفجر والفجور، وجاء هنا (انفجرت)، وفي الأعراف (انبجست)، فقيل: هما سواء، وقيل: بينهما فرق، وهو أن الانبجاس أول خروج الماء، والانفجار اتساعه وكثرته، أو الانبجاس خروجه من الصلب، والآخر خروجه من اللين، والظاهر استعمالهما بمعنى واحد، وعلى فرض المغايرة لا تعارض لاختلاف الأحوال[1].

الظاهر أننا نقف وجاه نوع من الألفاظ المتباعدة المبنى المتقاربة المعنى، بيد أن تقارب المعنى – الذي استظهره الآلوسي – لا يمكن أن نركن إليه في ظل الكشف عن دلالات فارقة بين (انفجرت)، و(انبجست)، ذكر بعضها، وأعرض، أو سها عن أخرى.

ويلوح للباحث أن افتراقاً ثنائياً حاصلاً بين الصيغتين، ينهض من داخلهما، ويتمثل بـ:

القوة والخفة: انبجست: انفجرت، لكنه أخف من الانفجار[2]، "والانبجاس أو الانفجار"[3].

هذا الافتراق من جانب دلالة البنية العميقة للصيغتين، كما يستشف من البنية الصوتية على القوة والخفة، فـ (انفجرت) أقوى صوتاً من (انبجست) لوجود حرف الراء – ذي الصوت القوي – في الأولى، ولوجود حرف السين – ذي الصوت المهموس في الثانية... "وإن (انفجرت) ذات صوت الراء القوي جاءت في سياق تعريض الله تعالى بهم (بني إسرائيل) أنهم لا يَفون بالعهود، وأنهم مقبلون على أن يكونوا أول كافر بالقرآن، ويشترون بآيات الله ثمناً قليلاً، وأنهم يكتمون الحق...، إذن، هذا التعريض بالقبائح، وعدم إطاعة أوامر الله تعالى يناسبه (انفجرت)، وليس (انبجست) – أما (انبجست) ذات السين المهموس الذي يدل على الرقة واللطف، فقد جاء قبلها كلام لطيف عن بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 159]... فناسبها (انبجست)، وليس (انفجرت)"[4].

---

(1) روح المعاني، (1/ 335).

(2) المحرر الوجيز، (1/ 152).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (1/ 419).

(4) من الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم في الكلمات المتقاربة المعنى المتباعدة المبنى وآيات في الإعجاز أخرى، عودة الله منيع القيسي، ط1، دار البداية، عمان، 1432هـ-2011م، (38-39).

الكثرة والقلة: قال الراغب: بجس الماء، وانبجس: انفجر لكن الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع؛ ولذلك قال – عز وجل – ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾، وقال في موضع آخر: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾، فاستعمل حيث ضاق المخرج اللفظان، قال تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرٗا﴾ [سورة الكهف: 33]، وقال: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [سورة القمر: 12]، ولم يقل: بجسنا[1]. فهما مختلفان اختلاف العام والخاص، فلا يتناقضان، ولعل الماء انبجس أولاً ثم انفجر ثانياً، وكذا العيون يظهر منها الماء قليلاً ثم يكثر لدوام خروجه، ولا يمتنع أن حاجتهم كانت تشتد إلى الماء، فينفجر، أي: يخرج الماء كثيراً، ثم كانت تقل، فكان الماء ينبجس، أي: يخرج قليلاً[2].

وانسجاماً مع دلالة الكثرة للفعل (انفجر) فقد جاء في سياق سقيا موسى عليه السلام لقومه، وانسجاماً مع دلالة القلة للفعل (انبجس) فقد جاء في سياق سقيا قوم موسى[3].

وثمة ملحظ دلالي يستوحيه الباحث من البنية الصوتية لـ (انفجر)، فصوت (النون) صوت يخرج بكثير من الغنة والاهتزاز والحركة، و(الفاء) لرخاوته يخرج بهواء كثير، و(الجيم) صوت الشدة والقوة، و(الراء) صوت التكرار والاستمرار، فكأن اللفظة تحاكي بتلك الإيحاءات الصوتية الجو العام للآية، وبذا يتخلق في (انفجر) دائرة الاتساع والكثرة.

ومن التجليات النقدية على صعيد التراكيب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡ﴾ [سورة الأنعام: 151]، (مِنْ إِمْلاقٍ): من أجل فقر، أو من خشية، كما في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [سورة الإسراء: 31]، وقيل: الخطاب في كل آية لصنف وليس خطاباً واحداً، فالمخاطب بقوله سبحانه (من إملاق) من ابتلي بالفقر، وبقوله تعالى: ﴿خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖ﴾ من لا فقر له، ولكن يخشى

(1) المفردات في غريب القرآن، (37).

(2) التفسير الكبير، (3/ 89).

(3) ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم، (ص 64).

وقوعه في المستقبل، ولهذا قدم رزقهم ههنا في قوله – عز وجل: (نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ)، وقدم رزق أولادهم في مقام الخشية، فقيل: نحن نرزقكم وإياكم، وهو كلام حسن[1].

يشير الخطاب القرآني في الآيتين إلى الفقر من خلال لفظة (إِمْلاقٍ)، وتعني: الافتقار، ورجل أملق من المال، أي: فقير منه، قد نفد ماله، وقيل: المملق الذي لا شيء له، و(خَشْيَةَ إِمْلاقٍ) معناه: خشية الفقر والحاجة[2].

وحدث الافتراق في التركيب من جانبين:

- **الجانب الزمني:** فالسياق الزمني في الأنعام هو الزمان الحاضر، والدافع إلى قتل الأبناء هو الفقر الواقع بهم، أما السياق الزمني في الإسراء فهو المستقبل، فهم يقتلون أولادهم خشية الفقر المتوقع في المستقبل.
- **الجانب الخطابي:** فالخطاب في الأنعام للفقراء، والخطاب في الإسراء للأغنياء.

كشف هذا البسط عن الدقة في الاستعمال، وأن كل تركيب متمكن في موضعه في الآية، ولا يمكن الاستبدال بين التركيبين.

3 – 2: الأضداد:

نتعرض لجانب من جوانب العلاقات الدلالية الذي ينصرف فيه اللفظ على معنيين متضادين[3]، والظاهرة كسابقتها – الترادف – انقسم أهل اللغة ودارسيها بصددها على قسمين: الأول: أثبت وجودها، والآخر: أنكرها[4].

ويبدو لنا أن الفريق الأول يراها حلة تزهو بها العربية على أخواتها من اللغات، تمدها بمزيد من الامتياز والثراء، أما الفريق الآخر فيراها مطعناً على العربية، يسلبها بهاء الفصاحة، ويسدّل عليها أثواب الغموض.

والذي نؤسس عليه بناء على ما سبق من التباين في معالجة الظاهر، أننا نرتاب من اطّراح التوجيهات والتفسيرات التي صدرت عن المؤيدين للأضداد في تناولهم للألفاظ؛ لأن في مكنونها –

---

(1) روح المعاني، (8/ 64).

(2) ينظر: التعبير القرآني، (276-278)، ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم، (62).

(3) الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1994، (99).

(4) ينظر: المزهر في علوم اللغة والأدب، (1/ 305-306).

والله تعالى أعلم – ما يثري اللغة، ويدل على عبقريتها في إعطاء اللفظ الواحد وجوها مختلفة من المعاني، وبالمقابل لا يمكن أن نخلد إلى كل ما ذكر من ألفظ التضاد؛ لأن في بعضها تكلف في التفسير، وبعد عن البنية العميقة للفظة، والأولى خروجها من دائرة الأضداد.

والذي يثير في النفس استحساناً أن نجد بعض الدراسات قد تعمقت – بوعي – في الكشف عن العلاقات المنضوية تحت ظاهرة الأضداد، وأخذت على عاتقها أن استشراف دلالات الألفاظ المتضادة من خلال الملابسات الخارجية للأحداث الكلامية، كالعلاقة بين الليل والنهار: علاقة تقابل زمنية تدل على الوقت، وهي في القرآن دلالة تقسيم الأهمية، وكالعلاقة التقابلية بين الإيمان والكفر: دلالة دينية عقائدية، والسخاء والبخل: دلالة اجتماعية ذات علاقة بالنفس الإنسانية، وهناك دلالات متضادة تظهر من خلال السياق كالظن للشك واليقين: دلالة تباين اجتماعية، وهناك علاقة تضادية عكسية، مثل: يبيع ويشتري: ذات دلالة تجارية[1].

وعلى صعيد الأضداد في التنزيل الكريم؛ فإن أهم ما نلمسه في هذا الميدان أن: الدفاع عن ظاهرة التضاد في اللغة العربية، والاهتمام بها من قِبل اللغويين القدامى، كان لغرض الدفاع عما ورد منها في القرآن الكريم[2]، على أن أكثر الألفاظ القرآنية التي تنتسب – حسب قولهم – إلى الأضداد، قد جاء في القرآن الكريم بأحد معنييه الضدين، ولم يأتِ بالمعنى الآخر، إما لأنه لم يرد إلا مرة واحدة في القرآن الكريم، أو لأن القرآن قد استعمله في إحدى دلالتيه دون الأخرى[3].

نتنهي – عقب هذا البسط – إلى النظر في نمطين لغويين في الخطاب القرآني:

- بين النمط الاسمي والظرفي:

والشاهد فيه قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 94]، (بينكم) هو من الأضداد: كالقرء، يستعمل في الوصل والفصل، والمراد هنا الوصل، أي: لقد تقطع وصلكم. وطعن ابن عطية في هذا، بأنه لم يسمع من العرب أن البين بمعنى: الوصل، وإنما انتزع من هذه الآية، وأجيب: بأنه معنى مجازي، ولا يتوقف على السماع؛ لأن (بين) يستعمل بين الشيئين المتلابسين نحو: بيني وبينك رحم وصداقة وشركة، فصار لذلك بمعنى: الوصلة، على أنه لو قيل: بأنه حقيقة في ذلك

---

(1) الدلالة السياقية عند اللغويين، (299).

(2) التأويل اللغوي في القرآن الكريم-دراسة دلالية-، (317).

(3) المصدر نفسه، (318).

لم يبعد، فإن أبا عمرو، وأبا عبيدة، وابن جني، والزجاج، وغيرهم من أئمة اللغة نقلوه، وكفى بهم سنداً فيه، فكونه منتزعاً في هذه الآية غير مسلم[1].

الحق أن جلّ المفسرين قد استشعروا معنى اللفظة، وبيّنوا إشكالها في حالة السؤال عن الآية: كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل مع أن أصله الافتراق والتباين؟ قلنا: هذا اللفظ إنما يستعمل في الشيئين اللذين بينهما مشاركة ومواصلة من بعض الوجوه؛ فلهذا حسن استعمال هذا اللفظ في معنى الوصلة[2].

فيغدو المعنى ظاهراً على: نفي تواصلهم الذي كان بينهم في الدنيا، فلا تواصل بينهم، ولا تواد، ولا تناصر، وقد كانوا في الدنيا يتواصلون ويتناصرون، فاضمحل ذلك كله[3].

وعلى قراءة الرفع (بَينكم) اتسع في هذا الظرف فأسند الفعل إليه فصار اسماً، ويقويه: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [سورة الكهف: 78]، و ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [سورة فصلت: 5][4]، أي: أخرج عن الظرفية، وجعل اسماً للمكان الذي يجتمع فيه، أي: انفصل المكان الذي كان محل اتصالكم، فيكون كناية عن انفصال أصحاب المكان الذي كان محل اجتماع، والمكانية هنا مجازية مثل: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [سورة الحجرات: 1][5].

والمستفاد مما تقدم أن النظر بعين العناية إلى: سياق الآية، وتركيب العبارة، وفهم الفكرة التي يرمي إليها الكلام يحدد تحديداً أكيداً المعنى الخاص الذي تنصرف إليه اللفظة، والذي لا يمكن أن تنصرف إلى غيره في هذا الموضع[6].

---

(1) روح المعاني، (7/ 259).

(2) التفسير الكبير، (13/ 72).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (7/ 279)، وينظر: معاني القرآن للنحاس، (2/ 459).

(4) معاني القرآن للفرّاء، (1/ 525).

(5) إتحاف فضلاء البشر، (269).

(6) الأضداد في اللغة، (525).

- **النمط الفعلي:**

ومثله في قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلُوٓاْ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ﴾ [سورة الصافات: 94]، (يزفون) يسرعون من زف النعام أسرع لخلطه الطيران بالمشي، ومصدره الزف والزفيف، وقيل: (يزفون) أي: يمشون على تؤدة ومهل، من زفاف العروس إذا كانوا في طمأنينة، من أن ينال أصنامهم بشيء؛ وليس بشيء[1].

ربما تصرفنا مدارسة البواعث القادمة – بالبيان والاقتناع – عن قبول التضاد في معنى الفعل.

- **باعث معجمي:**

جاء في اللسان: زف يزف زفيفاً، والزفيف الإسراع ومقاربة الخطو[2].

- **باعث سياقي:**

فالآية في سياق الإسراع لا الإبطاء، لأن الأمر تعلق بتحطيم آلهتهم المزعومة، "فيكون إقبالهم إليه يزفون بعد رجوعهم من عيدهم وسؤالهم عن الكاسر"[3]. أما معنى الإبطاء لعلة العزة المتخلقة في نفوسهم، فليس فيها ما يحمل على معنى الضدية إلاّ بضرب من التأويل المتكلف.

- **باعث استدلالي من الشعر العربي:**

قال جرير:

كَـأنَّكُم بِـمعَزِ وَارِداتٍ ... نعـامُ الـصيفِ زفَّ مـعَ الرئـالِ[4]

- **باعث يأتينا من جانب مصنفات القراءات:**

"فإجماع القراء على فتح الياء إلا ما قرأ حمزة من ضمها، فمن فتح أخذه من زف يزف، ومن ضم أخذه من أزف يزف، وهما لغتان معناهما الإسراع في المشي"[5].

---

(1) روح المعاني، (23/ 147).

(2) لسان العرب، زفف

(3) الكشاف، (4/ 52).

(4) ديوان جرير، (453).

(5) الحجة في القراءات، (302).

ولعله يحسن بعدما تقدم أن نستكمل هذا الاستقراء بالإلماح إلى أنه قد تستعمل اللفظة في سياق أو تركيب يوهم بتضادها، وهي ليست كذلك لو انتزعت من ذلك التركيب[1]، ولا يعني ذلك عدم مراعاة المتعلق باللفظة والمركب معها في قضية الأضداد، لأن تلكم المقررات من أوفق السبل لتحديد معنى الألفاظ.

---

(1) ينظر: الأضداد في اللغة، (524).

المسعى الرابع

مقاربة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة

المقاربة الأولى

المنحى الوظيفي للتراكيب

رأينا – بعد تتبع المظان- النحويين لا يمرون عجالاً حين يتعرضون لقضايا التراكيب اللغوية ، وإنما حرصوا على تحديد المنازل التي تتنزل فيها أجزاء الكلام ، وذلك عن طريق التأليف بين أجزائه وتراكيبه على الوجه الذي يتشكل بموجبه المعنى الذهني، آخذين بحقيقتين متلازمتين: أولاهما: أن تركيب أجزاء الكلام، وترتيبه خاضع لمقاييس وقوانين قوية، وثانيهما: أن وضع أجزاء الكلام في المنازل التي اختصت بها هي التي تعطيه الإفادة المرجوة والمعنى المراد[1].

وانطلاقاً من دائرة المعنى النحوي ،حاول بعض الدارسين أن يفيدوا من الإمكانات التركيبية في اللغة برصد الخواص الشكلية التي تصيب الجملة، ووصفها بدقة .. ولا شك أن الاهتمام بالناحية التركيبية في الصياغة يرجع أصلا إلى المعنى النحوي الذي يمثل أحد الأقسام الوظيفية للمعنى اللغوي العام، ولا شك أيضا أن مستويات الدراسة اللغوية تتعاون فيما بينها على إفراز المعنى الذي عن طريقه تتم عملية التواصل في مستواها العادي المألوف ....، وبمعنى آخر نجد تركيزاً على المسببات التي جعلت من هذه الكلمة (فاعلا) أو (مفعْولا)..إلخ[2].

وألمح المخزومي إلى أن الخليل رأى أن التركيب ظاهرة لغوية تمخضت عنها الاستعمالات، وهو أيضا ما كان مؤلفاً من كلمتين تلازمتا في الاستعمال وقد أشار سيبويه إلى مضمون هذا المعنى في كلامه عن التركيب الاسنادي[3]، إذ عبر عن معنى التلازم بقوله: 'وهما ما لا يغني واحد منهما

---

(1) ينظر : العدول في البنية التركيبية، قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها،ج 19،ع 40، 1428، (547).

(2) ينظر: جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، محمد عبد المطلب، ط 1، الشركة المصرية العالمية للنشر،1995، (154).

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، (191).

عن الآخر، ولا يجد منه بدأ ...فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الأخر في الابتداء"[1]، نفهم من هذا أنه ازدجى أوائل النحويين إلى أن يفكروا في فحص التراكيب، ودراسة معانيها، وعلاقة الألفاظ فيها بعضها مع بعض، وهو الذي أصّله سيبويه، وظل يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل- برأي عبده الراجحي (2010م) – "فالمعنى هو الأصل في اللغة، وليس للنحوي غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل من تراكيبه ليس مجرد إشكال ومبان، وإنما هي معان تتقمص مباني، ومن ثمَّ فإن التحليل يرد المبنى إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تالياً له، فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص عن معنى معين"[2].

ويلحظ معقولية تلك الأنظار- وأنظار أخرى عزفنا عن ذكرها؛ خشية أن يحيف علينا الاستطراد اضطراب المنهج- يمكن القول إنهم قد ركزوا على المعنى الوظيفي الذي تعكسه التراكيب، وتأتي لخدمته، وهكذا ينطلق الجرجاني في نظريته – النظم – من هذا المنحى، فيقول: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك ... وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محمول لها غير أن تعمد على اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبر عن الآخر...أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك"[3]، فالتعليق، والترتيب، والبناء، والوجوه، والفروق، مصطلحات كثيراً ما ترددت، أو تردد معناها في كلام الجرجاني، وما ذاك إلا دليل على العلاقة الحميمة التي تجمع البنية بالوظيفة، وهي ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب، ومقتضيات الحال، وهو ما عدّه بعضهم النحو الحقيقي؛ لأنه النحو الوظيفي الذي تراعى فيه كل أطراف الرسالة من مرسلها إلى مستقبلها إلى الرسالة ذاتها، وما يحيط بها من ظروف[4].

---

(1) الكتاب، (1/ 23).

(2) المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور-سورة البقرة نموذجا، الطاهر شارف، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2005-2006، (47-48).

(3) دلائل الإعجاز، (59).

(4) ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، حذيفة محمد الصافي، ط1 دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،1429هـ 2008 م، (36).

هذا التصور للعلاقة بين الوظيفة والبنية جعل أحمد المتوكل يقول: إن النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني؛ ومن حذا حذوه من البلاغين والأصوليين، نحو وظيفي باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل[1].

وإذا دلفنا نحو استكناه الاتجاه الوظيفي للقدماء، نجد أنه يلابس في معطياته نظرية النحو الوظيفي (the theory functional grammar) التي اقترحها سيمون ديك سنة (1978م)، وهي نظرية تعطي جل عنايتها لوظائف المكونات في الجملة، وتستند إلى البعد التداولي للغة بحكم أنها وسيلة تواصل، ويتميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر، ولذلك نجد الوظيفيين ينكبون على الأشكال الدلالية، ويعتبرون المقام، وينظرون في القول، مقابل انكباب البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالة، واهتمامهم بالنظام اللغوي، وبحثهم عن الجهاز المختفي وراء القول[2].

فاهتمام النظرية بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات غير التداولية في محاور حيوية كـ (الكلام، وسياق الحال، وملابسات الخطاب...)، وإدراج ذلك كله ضمن وصف الظاهر اللغوية وتفسيرها[3]، أغرى بعض الدارسين للأخذ بها في دراستهم النحوية، ومعالجتهم للنصوص اللغوية[4]، ومنها النصوص القرآنية[5].

وعسانا في هذا المسعى أن ننشد مقاربة نقدية في خطاب التفسير مع أنظار من الوظيفية المعاصرة، مؤثرين استشرافها عن طريق الصعيدين الآتيين:

1- على صعيد الكم:

ويأتينا من تلازم ثنائي في الاستعمال العربي يتمثل بالحذف والذكر:

---

(1) اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-، احمد المتوكل، ط 2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010، (97).

(2) التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، عبد الحميد السيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 162، ع 2 2001م، (75)

(3) المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير،(35).

(4) ينظر: على سبيل المثال دراسات احمد المتوكل،اللسانيات الوظيفية، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.

(5) من الدراسات القرآنية في هذا المنحى: المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، الوظائف التداولية الداخلية في سورة الأنعام، فاطمة بنت ناصر المخيني، ط1، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 1430هـ-2009 م .

1-1 الحذف:

إذا أقمنا على مدارسة هذه الظاهرة، فإننا نجد إدراك الأوائل لها، فسيبويه ذكر في باب ما يكون في اللفظ من الأغراض أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، وسيحذفون، ويعوضون، ويستغنون، بالشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"[1]، ثم جاء ابن السراج بمثل ما جاء به سابقه[2]، ويمكن لنا أن نقول: إن الحذف عنده يعني: إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص، سواء في ذلك حدوث تغير إعرابي لبعض الصيغ الباقية، أو ثباتها على ما كانت عليه[3]، ولم يدخر ابن جني، ومن بعده الجرجاني جهداً من أجل توصيف ينسجم والاستعمال اللغوي للظاهرة، وقد تردد ذلك بين الجرأة واللطافة، قال ابن جني في باب شجاعة العربية: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليفُ علم الغيب في معرفته"[4]. في حين عده الجرجاني باباً "دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر"[5].

ولا يذهبنَّ عنا أن مظاهر الحذف كثيرة على مستوى التركيب، سواء كان الحذف لحرف من حروف المعاني، أو للاسم بكل وظائفه النحوية، أو للفعل، أو للجملة، وكل هذه الضروب لا تحدث اعتباطاً، وقد اشترط اللغويون لصحة الحذف وجود القرائن اللفظية، أو المعنوية، أو الحالية، وان لا يكون في الحذف ضرر معنوي، أو صناعي يقتضي، عدم صحة التعبير في المعيار النحوي"[6].

ولنا أن نلتمس – على وجه الإيضاح – شروطاً لابد من توافرها في الجملة لكي يتم الحذف :-

- **الأول:** أن يكون اللبس مأموناً – على المستوى اللفظي والمعنوي – بعد الحذف.
- **الثاني:** أن لا يؤدي الحذف إلى غموض في تحديد المعنى المراد.

---

(1) الكتاب، (1/ 24-25).

(2) ذكر هذه الظاهرة في باب الاتساع ينظر (256-266).

(3) أسلوب الحذف في القران الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلوف ط 1، دار الفكر، عمان، 1430هـ-2009م، (15).

(4) الخصائص، (2/ 360).

(5) دلائل الإعجاز، (121).

(6) القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ط1، دار دجلة، عمان، 2009، (237).

- الثالث: أن لا يكون المحذوف مؤكداً.
- الرابع: أن لا يؤدي الحذف إلى ثقل آخر أشد على الجهاز النطقي من الثقل الأول، كان يؤدي حذف التنوين مثلاً إلى التقاء همزتين، أو متماثلين[1].

وتحصيلاً لإتمام عقد الاستقراء في الحذف، وابتعاداً عن أي منزع استطرادي لا يسعه المقام، يمكن أن نحصر أسباب الحذف بالآتي:

- كثرة الاستعمال.
- طول الكلام.
- الحذف للضرورة الشعرية.
- الحذف للإعراب.
- الحذف للتراكيب.
- الحذف لأسباب صرف صوتية (التقاء الساكنين، توالي الأمثال، حذف حروف العلة للاستثقال، حذف الهمزة استثقالاً، الحذف للوقف، صيغ الجمع، صيغ التصغير)[2].

ونجني بعد هذه المدارسة ملاحظ آتية:-

- الأول: يعتري هذه الظاهرة باعثان، أحدهما: لغوي يهتم بأسلوب الكلام وجماليته، والآخر: مقامي يراعي نفسية المتلقين، وسياق الحال خارج التركيب اللغوي.
- الثاني: يرى المحدثون أن ظاهرة الحذف في حقيقة أمرها انزياحات سياقية، يرمي فيها المتكلم إلى أسلوب غير مألوف من الكلام، لأسباب منها جلب انتباه السامع لأمور، وصرفها عن أخرى، وينبغي لكل قول جديد ينفلت بطبيعته من قيود القانون اللغوي أن يقدم قرائن تبرهن هذا الانفلات ـ الحذف ـ[3].

---

(1) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، احمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، (276-277-278-279)، أسلوب الحذف في القران الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، (77-78-79-80-81-82).

(2) ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (279-280)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، (27-70).

(3) ينظر: القرينة في اللغة العربية، (239).

- الثالث: إن ظاهرة الحذف أقرها الدارسون القدماء، والمحدثون على السواء، وأكدتها الملاحظة اللغوية والاستقراء، فتوصل العلماء إلى استنتاج عام بوجود هذه الظاهرة في كل اللغات، فهي ليست من خصوصيات لغة معينة، وإن كانت تتفاوت من لغة إلى أخرى، وإن هذه الظاهرة تؤكد نزوع الإنسان نحو الاختصار، وبذل أقل مجهود، لا في كلامه فحسب بل في شؤون حياته الاجتماعية كافة[1].

أما الصور النقدية المسخرة في هذه الظاهرة فتتمثل بالوظائف الآتية:

1-1-1 وظيفة أسلوبية:

وجدناها – بعد تفحصا بأناة– تنعقد بظواهر قادمة:

التخفيف: يدلنا إليه مقصد الخطاب في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة سبأ: 22]، أي: زعمتموهم آلهة، كذا قدره الجمهور على أن الضمير مفعول أول، والهة مفعول ثان، وحذف الأول: تخفيفاً؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد، فهناك طول يطلب تخفيفه، والثاني لأن صفته أعني قوله تعالى (من دون الله) سدت مسده، فلا يلزم إجحاف بحذفهما معاً، ولا يجوز أن يكون (من دون الله) هو المفعول الثاني، إذ لا يتم مع الضمير الكلام، ولا يلتئم النظام، وقال ابن هشام: الأولى أن يقدر زعمتم أنهم آلهة؛ لأن الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين الصريحين، بل على ما يسد مسدهما من أن وصلتهما. ورجح تقدير الجمهور، بأنه أبعد عن لزوم الإجحاف[2].

يمكن أن نرصد بواعث تتضافر لتعضيد ما سبق، وتعزيز منزع التخفيف:

- الأول: وعي التقدير، قال الزمخشري: تقدير الآية: زعمتموهم آلهة من دون الله، فحذف الراجع إلى الموصول، كما حذف في قوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [سورة الفرقان: 41]، استخفافاً لطول الموصول لصلته، وحذف (آلهة)؛ لأنه موصوف صفته(من دون الله)،

---

(1) الظاهرة اللغوية ومناهج وصفها وتفسيرها، الحذف في العربية نموذجا، سهير إبراهيم، أحمد سيف، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006، (134).

(2) روح المعاني، 22/ 159.

والموصوف يجوز حذفه، وإقامة الصفة مقامه، إذا كان مفهوماً، فإذاً مفعولا (زعم) محذوفان جميعاً بسببين مختلفين[1]، و(زعم) من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، إذا كانت اعتقاديه[2].

- الثاني: وجه المقام، وهذا خطاب توبيخ[3]، ركز على إيصال العتاب، وعدم صرف أنظار المتلقين إلى التفصيل في أطراف الكلم، فحسن التخفيف.
- الثالث: تأصيل لاستعمال التخفيف، فلا نتحفظ على توصيف صدر عن نهاد الموسى للمنظومة اللغوية بأنها كقانون المواصلات؛ لأنه يفضي إلى تأصيل الظاهرة قال: النظام اللغوي.. خلق للإفادة، أي: لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة، فهو إلى قوانين فن المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق، وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة فهما صحيحا؛ إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفيف والفرق، وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون[4].

وحسب الاقتصاد في الجهود الكلامي (economy of effort) أن يجد مكانه في الدراسات اللغوية؛ لأنه مقيم في أوصال اللغة؛ ولأن طلب الخفة، أو التخفيف، يعد مظهراً من مظاهر التفسير اللغوي الذي ينبني على الذوق الاستعمالي للغة، وأن ظاهرة التخفيف فسرت كثيراً من الظواهر الصرفية والنحوية التي كانت غامضة أمامنا، وقد قام بهذا التفسير العرب الفصحاء[5].

الاحتباك :- يظهر هذا الضرب في قوله تعالى: ﴿مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: 91] (إن كنتم مؤمنين)، تكرير للاعتراض؛ لتأكيد الإلزام، وتشديد التهويل، أي: إن كنتم مؤمنين فلم تقتلونهم، وقد حذف من كل واحدة من الشرطيين ما حذف ثقة بما أثبت في الأخرى على طريق الاحتباك، وقيل: إن المذكور قبل جواب لهذا الشرط بناءً

---

(1) الكشاف، 3/ 588.

(2) البحر المحيط،7/ 264.

(3) الجامع لأحكام القران،14/ 295.

(4) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، (87).

(5) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (18).

على جواز تقديمه، وهو رأي الكوفيين، وأبي زيد، واختاره في البحر، وقال الزجاج: (إن) هنا نافية، ولا يخفى بعده[1].

هدانا التوجيه ـ آنف الذكر ـ إلى مظهر من مظاهر بلاغة الأسلوب اللغوي، وسر من أسرار جمالها وإبداعها، وهو الاحتباك، وأصل هذه التسمية من الحبك الذي معناه: الشد والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبك الثوب سد ما بين خيوطه من الفرج، وشده، وإحكامه، بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرونق، وبيان أخذه منه من أن مواضع الحذف من الكلام شبهت بالفرج بين الخيوط، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه كان حابكاً له مانعاً من خلل يطرقه، فسد بتقدير ما يحصل به الخلل مع ما اكتسبه من الحسن والرونق"[2].

ولمزيد فضل وتجليه قال الزركشي" هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخرعليه[3].

فالحذف في الآية ظاهر في قول أبي حيان: " والأظهر أن (إن) شرطية، والجواب محذوف، التقدير: فلم فعلتم ذلك؟، ويكون الشرط وجوابه قد كرر مرتين على سبيل التوكيد لكن حذف الشرط من الأول وأبقي جوابه، وهو(فلم تقتلون)، وحذف الجواب من الثاني وأبقى شرطه"[4].

ويتعين هذا المنحى الوظيفي في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ [سورة الصف: 14]، وقد جعلت الآية من الاحتباك، والأصل كونوا أنصار الله حين قال لكم النبي ﷺ: من أنصاري إلى الله؟ كما كان الحواريون أنصار الله حين قال لهم عيسى عليه السلام: من أنصاري إلى الله؟. لحذف من كل منهما ما دل عليه المذكور في الآخر، وهو لا يخلو عن حسن[5].

(1) روح المعاني، (1(393).
(2) الإتقان في علوم القران، (2/ 165).
(3) البرهان في علوم القران، (3/ 129).
(4) البحر المحيط، (1/ 475|).
(5) روح المعاني، (28/ 109).

أن موضع النظر، والوجه الذي يعوّل عليه في إثبات المقاربة هو أن يكون (الكاف) في محل نصب على إضمار القول، أي: قلنا لهم ذلك كما قال عيسى عليه السلام للحواريين[1]، أو أقول لكم كما قال ... فحذف من الأول (حين قال لكم النبي من أنصاري إلى الله؟)؛ لدلالة الثاني عليه، وهو قول عيسى عليه السلام، ومن الثاني (كما كان الحواريون أنصار الله)؛ لدلالة الأول عليه، وهو قوله تعالى: (كونوا أنصار الله).

الإيقاع: مما يتصل بباب الحديث عن هذا الجانب ما جاء في قول الحق – تبارك وتعالى – ﴿فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾[سورة طه: 13] ، حذف الفاعل في (يوحى) للعلم به، ويحسنه كونه فاصلة، فإنه لو كان مبنيا للفاعل لم يكن فاصلة[2].

الحق أن الإيقاع في الفاصلة يشكل ظاهرة من الظواهر الأسلوبية في القرآن الكريم، وقد حدث خلاف بين القدماء من حيث تعريف الفاصلة، وعلاقتها بفن السجع، وقافية الشعر، فالفاصلة عند الزركشي والسيوطي هي: آخر كلمة في الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع في النثر، وأما أبو عمرو الداني فيرى أن الفاصلة هي الكلمة الأخيرة من الجملة، وهذا يعني أن الكلام المنفصل – عند الداني– قد يكون رأس آية وغير رأس، وكذلك الفواصل تكن رؤوس آي وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية[3].

وبقطع النظر عن الولوج في تفصيلات الخلاف، فإن النسيج النحوي الإيقاعي يشمل عدداً من الأشكال اللغوية التي ألمح الآلوسي في رؤيته إلى أحدها، وهو الحذف، وقد عبر الزركشي عن هذا العدول بقوله: الخروج عن نسق الكلام لأجل الفاصلة[4]، ونقل السيوطي أن المناسبة بين الفواصل يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول[5].

ولكي ينأى عن الخاطر احتمالية اللبس من مصطلحي: الخروج والمخالفة، لا سيما في التوجيه القرآني، فلعل أقرب وصف يلابس الظاهرة الإيقاعية أنها أسلوب قراني فريد، ولا نقول في وصفه سوى أنه نسيج وحده، يصح في القرآن الكريم تحقيقاً لغايات إعجازية، وإن لم يصح في

---

(1) البحر المحيط، (8/ 261).

(2) روح المعاني، (16/ 201).

(3) ينظر: البرهان في علوم القران، (1/ 53).

(4) المصدر نفسه، (1/ 61).

(5) الإتقان في علوم القران، (2/ 265).

غيره[1]، وتتمثل مسوغات الحذف في الفاصلة بالحرص على الإيقاع والانسجام مع السياق الدلالي[2].

2-1-1 التداول الوظيفي في الخطاب

ننظر إلى هذا الملحظ من جانبين:

تهويل الخطاب: نستشرف المنحى النقدي للمعقود له العنوان من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النور: 10]، جواب (لولا) محذوف؛ لتهويله حتى كأنه لا توجد عبارة تحيط ببيانه، وهذا الحذف شائع في كلامهم قال جرير:

كذبَ العواذلُ لو رأينَ مُناخَنا ... بحزيزِ رامة والمطيُّ سوامِ[3]

ومن أمثالهم: لو ذات سوار لطمتني، فكأنه قيل: لولا تفضله تعالى عليكم ورحمته سبحانه، أانه تعالى مبالغ في قبوله التوبة، حكيم في جميع أفعاله وأحكامه، التي من جملتها ما شرع لكم من حكم اللعان، لكان مما لا يحيط به نطاق البيان[4].

ونراه سبباً وجيهاً في عدم استدعاء الجواب، وهو يدل على أنه أمر عظيم لا يكتنه، وربّ مسكوت عنه أبلغ من منطوق به[5]، فيدل تهويله على تفخيم مضمون الشرط الذي كان سببا في امتناع حصوله[6].

ولعل حسن هذا التقرير يجعلنا نميل إليه أكثر من ميلنا إلى ما عرضه الزركشي بقوله: "قال الواحدي، قال الفراء: جواب لو محذوف؛ لأنه معلوم المعنى، وكل ما علم فإن العرب تكتفي بترك جوابه، ألا ترى أن الرجل يشتمُ الرجل، فيقول المشتوم: أما والله لولا أبوك، فيعلم أنك تريد

---

(1) ظواهر أسلوبية في القران الكريم-التركيب والرسم والإيقاع-، (328-329).

(2) المصدر السابق، (333).

(3) ديوان جرير، (146).

(4) روح المعاني، (18/ 132).

(5) الكشاف، (3/ 221)، وينظر: التفسير الكبير، (23/ 150).

(6) التحرير والتنوير، (18/ 135).

لشتمتك، وقال المبرد: تأويله – والله اعلم– لهلكتم – ، أو لم يبق لكم باقية، أو لم يصلح أمركم، ونحوه من الوعيد الموجع، فحذف؛ لأنه لا يشكل، وقال الزجاج: المعنى: لنال الكاذب منكم أمر عظيم، وهذا أجود مما قدره المبرد[1].

تعيين مقصد الخطاب: نتلمسه بقوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [سورة الصف: 2]، (لِمَ) مركبة من (اللام) الجارة، و(ما) الاستفهامية، وقد حذف ألفهما على ما قال النحاة للفرق بين الخبر والاستفهام، ولم يعكس على الجواب، وقيل: لكثرة استعمالها معاً، فاستحق التخفيف، واثبات الكثرة المذكورة أمر عسير[2].

تجدر الإشارة إلى أن سيبويه قد رأى أن كثرة الاستعمال ليست سبباً قياسياً يطّرد معه الحذف دائما، وإنما هو سماعي، أي: موقوف على النقل عن العرب، فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، ولكن كل ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال، فذكر في (لم ابلْ)، وفي نون المضارعة الساكنة من (كان، يكن)، بسكون اللام في الأولى، وحذف النون في الثانية، وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات نحو: (مذ)، و(لد)، و(قد علم)، وإنما الأصل: (لدن)، و(منذ)، و(قدعلم)، وهذا من الشواذ، وليس ما يقاس عليه ويطرد[3].

وأنبه سيبويه في كثير من المواضع إلى أن أكثر ما يعتري الحروف – أجزاء الكلام – من تغيير، أو حذف يقع في حروف العلة، وفي الحروف الساكنة، ويكثر حذفها إذا وقعت في أواخر الكلمات[4]، وهو ما ألمح إليه ابن جني حين ذكر أن الأطراف معرضة للحذف والإجحاف[5]، وبهدى تلكم الملاحظ استرشدت الدراسات الصوتية الحديثة، حيث تذهب إلى أن القطعة النهائية من الكلمة خائرة القوى، وأنها كثيراً ما تتعرض للتغيير، والحذف، لا سيما إذا كانت أصوات لين، أو أصواتاً ساكنة[6].

---

(1) البرهان في علوم القران، (/ 187).

(2) روح المعاني، (28/ 99).

(3) الكتاب، (4/ 405).

(4) المصدر نفسه، (4/ 405-406).

(5) ينظر: الخصائص، (1/ 225).

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (37).

وعود على الكشف النقدي ، فإن الوجه الجامع لها يتمثل بقول ابن هشام: يجب حذف ألف(ما) الاستفهامية إذا جُرتْ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو فِيمَ، وإلامَ ، وعلامَ، وبمَ، وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر[1]، فخرجت الاستفهامية عن الموصولة والشرطية[2].

3-1-1 وظيفة مقامية:-

مدار هذه الوظيفة في مسلكين :-

التعجيل في إيصال المعنى: ويتصل به ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [سورة الأعراف: 160]، (فانبجست) العطف على مقدر ينسحب عليه الكلام أي: فضرب فانبجست، وحذف المعطوف عليه؛ لعدم الإلباس، وللإشارة إلى سرعة الامتثال حتى كأن الإيحاء وضربه أمر واحد، وأن الانبجاس بأمر الله تعالى، حتى كان فعل موسى عليه لا دخل فيه. وذكر بعض المحققين أن هذه الفاء على ما قرر فصيحة، وبعضهم يقدر شرطاً في الكلام، فإذا ضربت فقد انبجست (منه إثنا عشرة عيناً)، وهو غير لائق بالنظم الجليل[3].

في النص جملة محذوفة أي: فضرب فانبجست، والاختيار النقدي لاشيةّ فيه؛ لأنه واقع في تصوير الحدث، فقد يكون الهدف الإشارة إلى سرعة وقوع الحدث والفعل، وسرعة الإجابة للأمر، فيأتي الحذف أفضل وسيلة للتعبير عن هذا الهدف المراد[4].

ويزيد التعويل على مقرر التعجيل ما دلت عليه الفاء من تعقيب مجازي؛ تشبيهاً لقصر المهلة بالتعقيب، ونظائره كثيرة في القرآن[5].

مراعاة المنزلة: يتجلى القصد من هذا المطلب في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [سورة النور: 1]، (سورة) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه سورة، واشير

---

(1) مغني اللبيب، (3/ 393).

(2) ينظر: همع الهوامع، (3/ 462).

(3) روح المعاني، (9/ 101).

(4) أسلوب الحذف في القران الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، (182).

(5) التحرير والتنوير، (8/ 324).

إليها بهذه؛ تنزيلاً لها منزلة الحاضر الشاهد، وجوز أن تكون (سورة) مبتدأ محذوف الخبر، أي: مما يتلى عليكم، أو فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها... ، وفيه خلاف بأن هذه الآية أريد منها الإخبار، فلا يتحقق حذف الخبر هنا، أو أريد الامتنان والمدح والترغيب، لا فائدة الخبر، وجوز ابن عطية أن تكون: (سورة) مبتدأ، والخبر قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [سورة النور: 2] وفيه من البعد ما فيه، والوجه الوجيه هو الأول[1]، وعلى قراءة النصب (سورة) بالنصب على أنها مفعول فعل محذوف أي: أتل. أو تكون نصباً على الإغراء، أي: دونك سورة، أو بالنصب على الاشتغال، أو على الحال، قال: ولا يخفى أن كل ذلك تكلف لا داعي إليه مع وجود الوجه الذي لاغبار عليه[2].

يكفينا أن نلتمس هذه البعد النقدي – استكمالا لتبيانه – من قول ابن عاشور: "واسم الإشارة المقدر يشير إلى حاضر في السمع، وهو الكلام المتتالي، فكل ما ينزل من هذه السورة والحق بها من الآيات، فهو من المشار إليه باسم الإشارة المقدر، وهذه الإشارة مستعملة في الكلام كثيراً"[3].

2-1 الذكر:-

صرح ابن جني في خصائصه أن أصل الكلام الذكر، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل[4]، ويقصد بالدليل قرينة، سواء كانت لفظية تقتضيها الصناعة النحوية، أم معنوية يقتضيها المعنى[5].

وليس بضائر القول: إن توسع المنظومة التركيبية بحضور عنصر لغوي تقتضيه طبيعة الموقف، ومقاصد الخطاب، ويزينه الخروج عن رتابة ما هو مألوف، أو مطّرد، أو مكرور؛ ليكون قادراً على الإيحاءات المنبعثة وراء النصوص، وإتاحة فرصة التأمل لدى المتلقي.

ولا ريب أن الألوسي لم يكن بمعزل عن ذكر تقنية توسيع بنية الخطاب، ولنا أن نستضيء برؤى نقدية آتية في هذا المضمار:

---

(1) روح المعاني، (18/ 88)

(2) التحرير والتنوير، (18/ 114).

(3) التحرير والتنوير، (18/ 114).

(4) ينظر: الخصائص، (2/ 360-361).

(5) القرينة في اللغة العربية، (239-240).

1-2-1 التأكيد بذكر الأداة:

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: 88]، (ما) مزيدة لتأكيد معنى القلة لا نافية؛ لأن ما في حيزها لا يتقدمها؛ ولأنه وإن كان بمعنى: لا يؤمنون قليلاً فضلاً عن الكثير، لكن ربما يتوهم لاسيما مع التقديم أنهم لا يؤمنون قليلاً بل كثيراً، ولا مصدرية؛ لاقتضائها رفع القليل بأن يكون خبراً، والمصدر المعرف بالإضافة مبتدأ، والتقدير: فإيمانهم قليل، وجوز بعضهم كونها نافية بناء على مذهب الكوفيين من جواز تقدم ما في حيزها عليها، ولم يبال بالتوهم، وآخرون كونها مصدرية، والمصدر فاعل(قليلاً)، وكانوا مقدرة في نظم الكلام، فتكون من طرز ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [سورة الذاريات: 17]، ولا يخفى ما فيه من التكلف[1].

يكشف هذا البسط عن مسالة الزيادة في الحروف، وقد مرج حولها أراء خلافية بين أصل العربية، قال الطبري – معقبا على الآية – : 'فقال بعضهم هي زائدة لا معنى لها، وإنما تأويل الكلام (فقليلاً يؤمنون)، كما قال جل ذكره: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: 159]، وما أشبه ذلك، فزعم أن ما في ذلك زائدة، وأن معنى الكلام: فبرحمه من الله لنت لهم، وأنكر آخرون ما قاله قائل هذا القول: (وقالوا): إنما ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم جميع الأشياء، إذ كانت ما كلمة تجمع كل الأشياء، ثم تخص وتعم ما عمته بما تذكره بعدها، وهذا القول عندنا أولى بالصواب؛ لأن زيادة (ما) لا تفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه'[2].

ويتسنى لنا إيجاز الخلاف ليستبين لنا أمر الزيادة، فقد ذكر ابن يعيش أن الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، وقد أنكر بعضهم وجود هذه الأحرف زوائد لغير معنى؛ لأنه إذ ذاك يكون كالعبث، موضحاً قوله: (زائداً) بأنه ليس المراد إدخاله لغير معنى البتة، لكنه زيدَ لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح[3].

---

(1) روح المعاني، (1/ 392).

(2) جامع البيان، (1/ 409).

(3) ينظر: شرح المفصل، (8/ 130).

فالمقصود بالزائد عند اللغويين: "ما زاد على أصل النمط اللغوي، أي: ما ارتأوه زائداً على أصل وضع الجملة؛ فقد وضع النحاة لهذه الجملة أركاناً وفضلات من منصوبات ومجرورات، وحين واجههم في نصوص اللغة، والقرآن الكريم ما زاد على هذه المطالب، ولم يجدوا له تأويلاً إعرابياً اعتبروه زائداً، لكنهم قالوا: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فعدوا الحروف الزائدة للتوكيد، وهذا ما قاله أيضا البلاغيون، الذين اعتبروا الزيادة إحدى وسائل التوكيد"[1].

فهذه الحروف "ليست لغواً ولا زائدة، وإنما قصد منها إما التوكيد، أو التلوين الأسلوبي، على الرغم من أنها غير عاملة في شيء، أو معمولة لشيء على حد قول النحاة، فإنها تأتي لمعنى دلالي تركيبي يستفاد منه التوكيد، وإن في استطاعتنا أن ندرك بالتأمل العميق أن هذا المذكور إنما جاء لأمر اقتضاه المعنى، وختّمته الحكمة البلاغية، ولو ذهب من الكلام لذهب جزء جوهري من المعنى"[2].

وهذا ما نرجوه من أمر الزيادة في (ما)، إذ أتت للتأكيد، "وللمبالغة في التقليل"[3]، وبذا يكون محصل القول عندنا أن الزيادة مظهر أسلوبي يقابل الحذف، وهو أقل منه اطّراداً في الاستعمال القرآني، وإن اصطلاح الزيادة أن هو إلا اصطلاح إعرابي محض، وليس له من معناه الشائع نصيب، وحضوره في البنية التركيبية لا يخلو من وظائف أسلوبية تعكس جمالية التعبير.

1-2-2 التأكيد بتكرار الفعل:

يتكفل استحضار الخطاب في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [سورة يوسف: 4] باستظهار وظيفة التكرار، فالفعل (رأيتهم) تكرر في الآية، وفي ذلك قال أبو حيان: إن(رأيتهم) تأكيد لما تقدم تطرية للعهد كما في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 35]، واختار الزمخشري التأسيس، وأن الكلام جواب سؤال مقدر، كأن يعقوب ﷺ قال

---

(1) تعاقب الذكر والحذف في آيات القران الكريم، فاطمة فضل محمد السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العلي، الجامعة الأردنية، 1998، (11).

(2) تعاقب الذكر والحذف في آيات القران الكريم، (14).

(3) التحرير والتنوير، (1/ 582).

له عند قوله: (رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر)، كيف رأيتها؟ سائلاً عن حال رؤيتها، فقال: (رأيتهم ساجدين)، وأنت تعلم أن ما استظهره في البحر سالم عن المخالفة، والتطرية أمر معهود في الكتاب الجليل[1].

بدا – والله تعالى أعلم – أن الآلوسي لم يخالف التمشي المأثور عن طائفة من العلماء في الميل إلى وظيفة التأكيد بتكرار الفعل، فهذه شِرعة تأصلت عند كثير ممن تعرض للآية بالشرح والتفسير، قال الطبري – معززاً بقوله رؤية الآلوسي– : كُرر الفعل؛ وذلك على لغة من قال: كلمت أخاك كلمته؛ توكيداً للفعل بالتكرير[2]، ويجعلها الزركشي في إطار محدد بقوله: إذا طال الكلام، فخشي تناسي الأول أعيد ثانيا؛ تطريةً له، وتجديداً لعهده[3].

ويثبت هذا التوجيه في الحديث الشريف، ومنه قوله ﷺ: (رأيت في المنام إني أهاجر إلى ارض بها نخل ... ورأيت في رؤياي هذه أني هززت سيفا فانقطع صدره .... ورأيت فيها بقراً، والله خير... [4]، فتكرر الفعل بعد طول الكلام للتأكيد.

ولا يعفينا هذا العرض من الإشارة إلى أن السمين الحلبي قد استحسن رأي الزمخشري القاضي بعدم التكرار، وإنما هو كلام مستأنف على التقدير الذي نقله الآلوسي فهو – بحسب السمين – أظهر؛ لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد، أو التأسيس فحمله على الثاني أولى[5].

بَيْدَ إننا نخشى أن تصيبنا دائرة تقدير الزمخشري بافتراض عناصر لغوية غير موجودة تفضي إلى تكلف في التوجيه، والأولى تقليل مقدار المقدر ما أمكن؛ لتقليل مخالفة الأصل، إذ الأصل إلا يكون في الكلام حذف، وكلما كان المحذوف قليلاً كان الخروج عن الأصل قليلاً[6].

---

(1) روح المعاني، (12/ 212).

(2) جامع البيان، (12/ 15)، وينظر: :إعراب القران للنحاس، (2/ 313)، زاد المسير، (4/ 1180).

(3) البرهان في علوم القران،3/ 14.

(4) صحيح البخاري باب علامات النبوة في الإسلام، الحديث، (2425)، (3/ 1326).

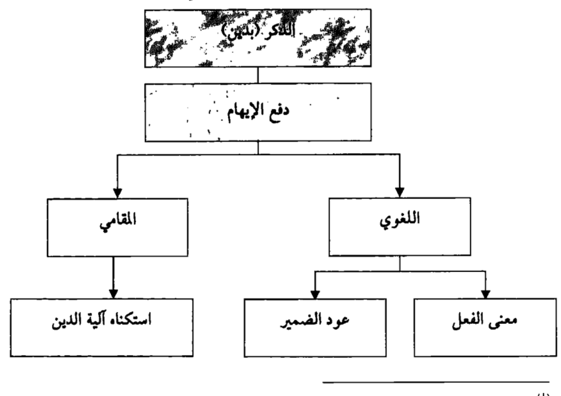
(5) الدر المصون، (8/ 386-387).

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (157).

2- 3- دفع الإيهام:

ويبوح بهذا الملحظ في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ﴾ [سورة البقرة: 282]، ذكر (بدين)؛ لتخليص المشترك ودفع الإيهام نصا؛ لأن (تداينتم) يجيء بمعنى: تعاملتم بدين، وبمعنى تجازيتم، ولا يرد عليه أن السياق يرفعه؛ لأن الكلام في النصوصية على أن السياق قد لا يتنبه له إلا الفطن، وقيل: ذكر؛ ليرجع إليه الضمير إذ لولاه لقيل: فاكتبوا الدين، فلم يكن النظم بذلك الحسن عند ذي الذوق العارف بأساليب الكلام، واعترض بأن التداين يدل عليه، فيكون من باب ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [سورة المائدة: 8]، وأجيب بأن الدين لا يراد به المصدر، بل هو أحد العوضين، ولا دلالة للتداين عليه إلا من حيث السياق، ولا يكتفي به في معرض البيان لاسيما وهو مُلبس، وقيل: ذكر؛ لأنه أبين لتنويع الدين إلى مؤجل، وحال لما في التنكير من الشيوع والتبعيض لما خص بالغاية، ولو لم يذكر لاحتمل أن الدين لا يكون إلا كذلك[1].

لامسنا فيما تقدم وجوها لوظيفة ذكر اللفظة (بدين)، وهو تصور شمولي لا يسعنا التردد في قبوله؛ إذ توخى المعنى، ومقصد الخطاب، ونبينه بالآتي:



[1] روح المعاني، (3/ 68-69).

4-2-1 بيان الموقف:

نخلد إلى تعيينه برؤيته في قول الحق – تعالى – ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَنَجَّيْنَـٰهُم مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [سورة هود: 58]، (نجيناهم) تكرير؛ لأجل بيان ما نجاهم عنه، وهي الريح التي كانت تحمل الظعينة، وتهدم المساكن، وتدخل في أنوف أعداء الله تعالى، وتخرج من أدبارهم، فتقطعهم إرباً إربا، أو المراد بهذا الانجلاء من عذاب الآخرة، وبالأول الانجاء من عذاب الدنيا، ورجح الأول؛ بأنه أوفق لمقتضى المقام، وحاصله: أن الأول إخبار بأن الإيمان الذي وقفوا له صار سبب انجائهم، والثاني: بأن ذلك الانجاء كان من عذاب، أي: عذاب دلالة على كمال الامتنان، وتحريضاً على الإيمان، وليس من أسلوب: أعجبني زيد وكرمه في شيء، كما ظنه العلامة الطيبي[1]"

ما حبّره إزاء هذه المسالة شاهد بغزارة على وجاهة وعيهم بالسياق، فإن تكرار الفعل حقق فائدة مرجوة عمادها: إسباغ معنى آخر على النسق اللغوي، واستضاءة الخطاب بشيء جديد، قال ابن عاشور: "والتقدير وأيضا نجيناهم من عذاب شديد، وهو الانجاء من عذاب الآخرة، وهو العذاب الغليظ، ففي هذا منة ثانية على انجاء ثان، أي: نجيناهم من عذاب الدنيا برحمة منا، ونجيناهم من عذاب غليظ في الآخرة، ولذلك عطف فعل (نجيناهم) على (نجينا)، وهذان الانجاءان يقابلان جمع العذابين، لما في قوله: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [سورة هود: 60]"[2].

وإن أقدمنا على الاقتراب من تخوم ملحظ التجريد، فإننا نجد أنه متأصل في الاستعمال العربي، قال ابن جني: "إن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك على ألفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذلك نحو قولهم: لئن لقيت زيداً لتلقين منه الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر لا أن هناك شيئا منفصلا عنه"[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ

(1) روح المعاني، (12/ 101).

(2) التحرير والتنوير، (11/ 284).

(3) الخصائص، (2/ 474).

وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [سورة آل عمران: 190]، فظاهر هذا أن في العالم من نفسه آيات، وهو عينه، ونفسه تلك الآيات[1].

والمثال المعقود: (أعجبني زيد وكرمه) يكون فيه الإعجاب مسنداً إلى زيد في جميع أوصافه، ثم جرد الكرم من بين الأوصاف؛ تمييزاً لها منها، ومبالغة فيه من بينها، ومنه على قول السيوطي: لي من فلان صديق حميم، جرد من الرجل الصديق آخر مثله متصف بصفة الصداقة[2].

وفي حال عقدنا مزواجة بين رؤية الآلوسي، ومرتكز التجريد نجد أنهما سيّان في القدرة على الاتساع في مستوى البنية السطحية والعميقة، وذلك بالإكثار والإفاضة الصائبة في السطح المصحوبة بالإثراء الوظيفي على مستوى العمق، غير أني أجد في التجريد – والله تعالى اعلم – انه موقوف على فطنة المتلقي، ودقة بصيرته في تصوير أو تخيل ما يوحي إليه المنجز التركيبي، وهذا يجعله أعسر في الفهم من صنوه السابق. وشاكلة التركيب القرآني تتمثل بـ:

- **النمط من غير أن يسري عليه إثراء ذكر الفعل**: ﴿نَجَّيۡنَا هُودٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَنَجَّيۡنَٰهُم مِّنۡ عَذَابٍ غَلِيظٖ﴾.
- **النمط في التركيب القرآني**: ﴿نَجَّيۡنَا هُودٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَنَجَّيۡنَٰهُم مِّنۡ عَذَابٍ غَلِيظٖ﴾.
- **المنحى الوظيفي للذكر**: جرد الإنجاء الثاني من الإنجاء الأول، مبالغة فيه، وبيان تمايزه عن السابق؛ لأنه إنجاء من عذاب يوم القيامة الخالد.

2- على صعيد الترتيب :-

من الأنماط المتبعة في الأحداث الكلامية أن يصرف اللفظ عن رتبته الأصلية، تقديماً أو تأخيرا، فهي آلية لسانية تعتري الخط الأفقي للتركيب، وتخرج عن النسق اللغوي المألوف؛ لذا دأب أهل العربية على رصد هذه الظاهرة، وبيان العلل التي تحول عدول- انزياح- الألفاظ عن موضعها، ومحاولة الوقوف إلى القيمة الجمالية للنظم، واستدلال المعنى المخبوء وراء تعاريج الألفاظ

(1) البرهان في علوم القرآن، (3/ 448).

(2) الإتقان في علوم القرآن، (2/ 242).

والتواءاتها، يقول الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"[1].

وللمصادر النحوية اهتمام بظاهرة التقديم والتأخير، وبالرجوع إلى المظان نجد أربابها قد تناولوا الظاهرة في أبواب نحوية مختلفة، وبتتبع مقرراتهم يتضح مسلكهم التصنيفي للأحكام، فجعلوا منها واجب التقديم، ومنها ممتنع، وآخر جائر، ناظرين إلى دعامة المعنى في الإجراء الكلامي الخارج عن البناء المقنن للجمل، والنسق التراتبي المألوف لها، قال المبرد: "وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى"[2].

ومن الأنظار الواعية قول سيبويه: "فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدالله؛ لأنك إنما اردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[3]، فقد رام البرهنة على الأولية التي تكون للمقدم من جهة معناه "يدلك على ذلك قوله بأهمية المقدم على المقدم عليه وأفضليته، وبإبراز هذا يظهر غرض ثان يرجع إلى المخاطب من كل كلام خوطب به في سياقاته المخصوصة من واجب الإفادة، والتنبيه بتقديم الخبر، أو المفعول، والمعاني الحاصلة بذلك، وما تأخذه من أوضاع حاصلة لها بهيئات لفظها"[4].

وثمة ملحظ ينساق إلينا في هذا السبيل مفاده: أن القدماء تبصروا بالتراكيب اللغوية وأيقنوا ما يكون منها نسيج متكامل الوحدات، ويتأتى من مقامات معينة، فانطلقوا "انطلاق الفلاسفة واللغويين والوظيفيين المحدثين في دراستهم لظواهر اللغة، من مبدأ أن الوظيفة تحدد جزئيا - على الأقل - البنية، وإن الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقاً من الخصائص الصورية يستلزم ربط

---

(1) دلائل الإعجاز، (96).

(2) المقتضب، (3/ 96).

(3) الكتاب، (1/ 34).

(4) العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، عبد الفتاح الفرجاوي، ط1، دار سحر للنشر، تونس،2007، (106).

هذه الخصائص بالأغراض المستهدف إنجازها عن طريق استعمال اللغة، ويصل التشابه بين ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم، وما اقترح في الدرسين الفلسفي واللغوي الحديثين مستوى الأوليات المعتمدة في رصد الترابط القائم بين البنية والوظيفة[1].

وعلى صعيد النحو الوظيفي فإنه يعمد إلى عدّ كل بنية من البنى التي يتصور فيها التقديم والتأخير أصلية، هكذا قيلت في مقام خاص بها هي وحدها؛ لتأدية غرض محدد، أو موجهة لمستمع محدد، ولا تعتبر محولة، فالجملتان: زيداً قابل خالد، قابل خالد زيداً، هما بنيتان أصليتان، في حين أن نظرية النحو التحويلي تعتبر الأولى مشتقة تحويلياً من الثانية[2].

نؤوب بعد هذا المتقدم: إلى رصد الجانب النقدي من المرتكز الوظيفي لظاهرة التقديم والتأخير ونستشرفها بالآتي:-

1-2 الاختصاص:

يستوقفنا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾ [سورة الشورى: 37]، (هم) مبتدأ لا تأكيد لضمير (غضبوا)، وجوزه في البحر، وجملة (يغفرون) خبره، وتقديمه لإفادة الاختصاص؛ لأنه فاعل معنوي، وقيل (هم) مرفوع بفعل يفسره (يغفرون)، ولما حذف انفصل الضمير، وليس بشيء[3].

لسنا بصدد مناقشة وجاهة الرأي القائل بإعراب (هم) مبتدأ، وجملة (يغفرون) خبرها، فهناك من ينكرها، بحجة أنه لو كان جوابا لـ (إذا) لاقترن بالفاء[4]، ومنهم من رضي بها؛ لأن جواب(إذا) يفسر كما يفسر فعل الشرط بعدها نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [سورة الانشقاق:1][5].

والذي يعنينا التحويل الموضعي لـ (هم) بتقديمه على (يغفرون)، وقد استفدنا في إنارة رؤية الآلوسي بتعيين الاختصاص من موارد آتية:

(1) اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، (46).

(2) المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، (69).

(3) روح المعاني، (25/ 56).

(4) الدر المصون،(13/ 6).

(5) البحر المحيط، (7/ 499).

- وجه تفسيري:

صدر عن الزمخشري قوامه: "هم الاخصاء بالغفران في حال الغضب، لا يغول الغضب أحلامهم كما يغول حلوم الناس، والمجيء بـ (هم) وإيقاعه مبتدأ، وإسناد (يغفرون) إليه لهذه الفائدة"[1]، أو على توجيه ابن عاشور بأن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في جملة (هم يغفرون)؛ لإفادة التقوّي، وتقييد المسند بـ (إذا) المفيدة معنى الشرط للدلالة على تكرار الغفران كلما غضبوا[2].

- ملابسة خارجية:

يرتفع بها رصيد الاختصاص، وتستند على سبب النزول، فالآية نُزلت في عمر حين شُتم بمكة، وقيل: في أبي بكر حين لامه الناس على إنفاق ماله كله، وحين شتم فحلم[3]، فهما - رضي الله عنهما- أولى الناس بما يوحيه النمط التركيبي من طابع وظيفي، ومن ذا الذي ينكر موقفهما من الدعوة الإسلامية.

- ملحظ موضوعي:

ينطوي عليه الخطاب، وفيه "حض على كسر الغضب"[4]، الذي يساير الحياة اليومية للإنسان، ولعله أسهم في إخراج التركيب من شاكلة الإخبار المألوف إلى شاكلة تقدم فيها العنصر اللغوي (هم)؛ ليكون البؤرة والمحور الذي يفضي إليه الاختصاص.

2-2 تقديم الظرف صورة من صور الحصر:

مثّل هذا الاتجاه بصيرة نقدية في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: 2]، إنما لم يقل سبحانه: لا فيه ريب على حد ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[سورة الصافات: 47]؛ لأن التقديم يشعر بما يبعد عن المراد، وهو أن كتاباً غيره فيه الريب، كما قصد في الآية تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا، بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها، فليس فيها ما في غيرها

(1) الكشاف، (4/ 233).

(2) التحرير والتنوير، (25/ 170).

(3) الجامع لأحكام القران، (16/ 35-36).

(4) البحر المحيط، (7/ 499).

من العيب، قاله الزمخشري، وبعضهم لم يفرق بين: ليس في الدار رجل، وليس رجل في الدار، حتى أنكر أبو حيان إفادة تقديم الخبر هنا الحصر، وهو مما لا يلتفت إليه"[1].

يلتزم الآلوسي بمقرر سائر في علم المعاني، وهو أن تقديم المسند الذي حقه التأخير يفيد قصر المسند إليه إلى المسند، وبمكنة الحصر الاختزالي المقتضب في تركيب (لا ريب فيه) أن يفيض بالإيحاء المستخلص منه، قال الرازي: "أنهم يقدمون الأهم فالاهم، وهنا الأهم نفي الريب بالكلية عن الكتاب، ولو قلت: لا فيه ريب لأوهم أن هناك كتاباً آخر حصل الريب فيه لا ها هنا، كما قصد في قوله (لا فيها غول)"[2].

ويجدر بنا نشير إلى أن ثمة استدراكاً ينثال على مقرر الحصر في النسق اللغوي المنفي – كما في الآية – يرسله ابن عاشور بقوله: "إنه إذا كان التقديم في صورة الإثبات مفيداً للحصر اقتضى أنه إذا نفي فقد نفي ذلك الانحصار؛ لأن الجملة المكيفة بالقصر في حالة الإثبات هي جملة مقيدة نسبتُها بقيد الانحصار، أي: بقيد انحصار موضوعها في معنى محمولها، فإذا دخل عليها النفي كان مقتضياً نفي النسبة المقيدة، أي: نفي ذلك الانحصار؛ لأن شان النفي إذا توجه إلى كلام مقيد أن ينصب على ذلك القيد"[3].

لكن هذا الافتراق الجزئي الذي حمله الاستدراك – آنف الذكر – يدحض بمنحى أهل العربية في جعل الخطاب القرآني المقدم فيه المسند على المسند إليه مشتملاً على الحصر في حيز الإثبات، أو النفي، ومن ثمَّ يلزم في التقديم استدعاء هذا التوجيه ثبوتاً ونفياً، ومنه ما قام قول مقام آخر كقيام قولك: (أنا ضربت زيداً) مقام (ضربت زيدا، ولم يضربه غيري)، وقولك: (ما زيد ضربت) مقام (لم اضرب زيداً وضربت غيره)، وقولك: (إذا خلوت قرأت القرآن) مقام (أقرأ القرآن إذا خلوت، ولا أقرؤه إذا لم أخل)، وهو ضرب من التمثيل لى المعاني الحاصلة بصورة ضمنية تستشف من المقتضيات المقامية الضمنية، وتراعي مقتضيات القول على النحو الذي يجعل الكلام مفيداً مستغنيا عن الزيادة التي تتضمن إفادة لم يفده الكلام من دونها"[4].

---

(1) روح المعاني، (1/ 137).

(2) التفسير الكبير، (2/ 18).

(3) التحرير والتنوير، (2/ 540).

(4) العدول بالجملة عن الأصل وعلاقتها باستيعاب النحو للمعنى، (157).

3-2 تقديم لنكتة سياقية:

ونستظهر هذا الضرب من قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ [سورة الشورى: 49]، قدم الإناث على الذكور قيل: لأن الله تعالى يخلق ما يشاء، وينبغي التسليم، والشغل بتعظيم المنعم ...، وناسب هذا السياق أن يدل في البيان من أول الأمر على أنه تعالى فعل لمحض مشيئة سبحانه لا مدخل لمشيئة العبد فيها، كأنه قيل: يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء من الأناسي ما لا يهواه، ويهب لمن يشاء منهم ما يهواه ...، وقيل: قدم توصية بالإنسان برعايتهن؛ لضعفهن...، وقيل: قدمت؛ لأنها أكثر لتكثير النسل، فهي من هذا الوجه أنسب بالخلق بيانه...، وقيل: مراعاة للفواصل، والمناسب للسياق ما علمت سابقا[1].

تظهر الأقوال الصادرة في تحليل النص إنها تلتقي على أمر قُدر يمثله الاعتداد بالملابسات الخارجية للنص القرآني، ويدور في فلك سياقي اجتماعي، ولندع المخطط الآتي يستشرف انحاء التحليل:-

المتكلم

قدم الإناث،لأنه سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء، لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه أهم، والأهم واجب التقديم[2].

أن الكريم يسعى أن يقع الختم على الخير والراحة والسرور والبهجة، فإذا وهب الولد الأنثى أولا، ثم أعطاه الذكر بعده فكأنه نقله من الغم إلى الفرح، وهذا غاية الكرم[3].

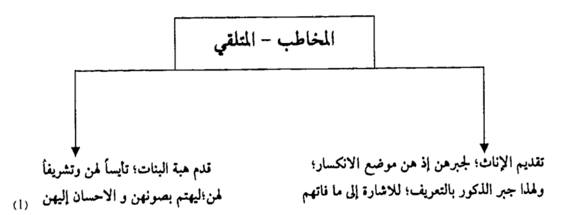
---

(1) روح المعاني، (25/ 65-66).

(2) الكشاف، (4/ 237).

(3) التفسير الكبير، (27/ 159).

إنه تعالى فعل لمحض مشيئته – سبحانه- لا مدخل لمشيئة العبد فيها ، وينبغي التسليم والشغل بتعظيم المنعم.



من فضيلة التقديم

يثبت تميز ملحظ أن الأمر مشيئة الله، وأنه ينبغي التسليم لذلك؛ لأنه جامع مشترك بين ملابسات الحد الخارجي للنص، ومن ثمَّ يأتي شافعاً لرؤية الآلوسي بأنه الأنسب للسياق.

وتصادفنا إلماحة مجلية – في مختم هذا المسعى – تستجمع فضل هذا التحليل، وتتمثل بأن تمييز ضوابط هذا (البعد) الخارجي يهيء لنا أن نستصفي أصلاً خالصاً في التحليل يستمد معطياته من أعمال النحاة، وأعمال البلاغيين، ويصبح هذا البعد الخارجي (أصلا) في النحو على مستوى، و(أصلا) في البلاغة، على مستوى آخر، ولكنه يظل ينتسب إلى مبادئ التحليل اللساني الاجتماعي حين يتميز تميزه الخاص، ويصرح بقواعده المستخرجة، أو المستشعرة لدى النحاة والبلاغيين[2].

(1) البحر المحيط، (7/ 502).

(2) الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003،(147).

المقاربة الثانية

الاتساق النصي للخطاب

لا غرابة أن يبزغ اتجاه جديد في الدراسات اللغوية يوسم بعلم لغة النص، بعد أن أخذت الدراسات التخاطبية ممثلة في علم التخاطب (pragmatics)، وتحليل الخطاب (discourse analysis) تتحد معاملها متخذة من النص الوحدة اللغوية الرئيسة في التحليل.

ومن وجهة تأريخية أبنأنا الدارسون في هذا المضمار أن بواكير نشأة اللسانيات النصية وإرهاصاتها جاءت من الغربيين، وعلى رأسهم الأمريكي (هاريس) [ZELLIG HARIS] (ت1992) الذي احتل الريادة في تحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي، ثم ما لبث أن جاء الهولندي (فان ديك) [VAN DIJK]؛ ليضع تصوراً عن نحو النص منذ بداية عام (1972م)، متجاوزاً الآراء التي كانت مطروحة عنه، محاولاً إقامة أنحاء النص في كتابه: (بعض مظاهر نحو النص) [SAME ASPECTS OFTEXT GRAMMAER] حين كان يقرنُ بين النص والخطاب في معنى واحد، الأمر الذي أقلع عنه عام (1977م) في كتابه: (النص والسياق) [TEXT AND CANTEXT]، حين فرق بين الخطاب والنص، محاولاً إقامة نحو عام للنص يأخذ بالحسبان كل الإبعاد البنيوية والسياقية والثقافية[1].

وشهدت الأيام المتقادمة حديثاً من دعاة الدراسات النصية – في مصنفاتهم – عن معايير تتشكل بها البنية النصية وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلام، والمقامية، والتناص[2]، والتي بناءً عليها عرف النص بأنه حدث تواصلي يلزم لكونه نصا أن تتوافر فيه هذه المعايير، أو تتشكل بأقل قدر منها؛ لأنهم نظروا إلى النص على أنه وحدة متكاملة ذات كيان عضوي

---

(1) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، أحمد عفيفي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، (17-18)، إشكالات النص، دراسة لسانية نصية جمعان بن عبد الكريم، ط1، النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009، (33)

(2) ينظر: النص والخطاب والإجراء، روبرت بيوجراند، ترجمة تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م، (105-103).

واحد، يأخذ بعضه بأعناق بعض، وقد أخذت هذه النظرية على النظريات النحوية السابقة أنها كانت تدور في إطار الجملة، وهي لا تكفي في وصف النصوص، وتحليلها، واستكناه إسرارها[1].

وبذا تنطلق الدراسة النصية من فكرة أن النص نُظام عملي فعّال، يتجاوز حدود الجملة إلى شبكة من العلاقات الداخلية والخارجية، ويرتبط بموقف تتفاعل فيه جملة من المؤثرات العقلية والنفسية والاجتماعية[2]، ومن ثم تتكشف العبارة المتواترة عند الدارسين للسانيات النص: من نحو الجملة إلى نحو النص [from grammatical sentence to grammar text].

وإذا مضينا في تلمس كنه هذا المنحى، فإننا نصادف أن تعبير (علم النص)، أو (نحو النص) [text grammar] تعبير جديد أطلق على ميدان من البحث غايته القصوى فهم أوجه الترابط النحوي المتجاوز للجملة الواحدة إلى سلسلة طويلة، أو قصير من الجمل، تؤلف نصاً محدداً، إذ من الطبيعي أن تربتط هذه الجمل بروابط توفر للنص تماسكه الشكلي والمعنوي، أي: إنه نمط من التحليل يمتد تأثيره إلى ما وراء الجملة، فيسعى لتوضيح علاقة الجملة بالأخرى في إطار وحدة أكبر قد تكون فقرة، أو عدداً من الجمل محدوداً، أو نصاً يخضع لمعايير الخطاب[3].

ولا يقلل النقد الموجه لنحو الجملة من أهمية تحليلها، ولكن الأمر أن المختصين بعلم لغة النص قد وضعوا تصورات جديدة للتحليل، وأهدافاً مختلفة عما سبق، واختبروا ما لديهم من إمكانات وأدوات، وعندما أدركوا قصورها عن بلوغ الأهداف التي وضعوها اتخذوا أدوات أخرى، وأشكال جديدة للتحليل والوصف اللغوي، وصرحوا في أكثر من موضع أن التراث النحوي السابق بكل ما يضمه من تصورات، ومفاهيم، وقواعد، وأشكال، ووصف، وتحليل، وغير ذلك، هو الأساس الفعلي الذي بنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتسم به من تشعب أفكارها، وتصوراتها، ومفاهيمها[4].

وفي ضوء هذا الاعتراف بالموروث النحوي، فإننا نلمح إسهاماً واعياً – لا يمكن إغفاله – لدى القدماء في تحليل النص على الرغم من أن العرب قديما لم يعرفوا نحو النص منهجاً لدراسة

---

(1) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، سعيد حسن بصيري، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1997م، (100).

(2) علم لغة النص والمفاهيم والاتجاهات، (101).

(3) ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط 2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006، (18)، في اللسانيات ولحو النص، إبراهيم محمود خليل، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009م، (215).

(4) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، (118).

النصوص، وتحليلها إلا أن معالجتهم اللغوية والبلاغية وتفسيرهم للقران الكريم كانت ممارسة عملية، إذ وجد فيها توظيف الكثير من أدوات هذا المنهج ..."[1].

وكان أكثر ما يشدُ الاهتمام، ويجلي سُهمة استشرافهم النصي: تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه وحدة واحدة يترابط بعضها ببعض، وتتعلق أجزاؤه على نحو تكاملي، بحيث لا يستقل منه جزء عن الآخر، ولا أدل من قول الرازي في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [سورة النساء: 58]، اعلم أن الأمانة عبارة عما إذا وجب لغيرك عليك حق فأديت ذلك الحق إليه، فهذا هو الأمانة، والحكم بالحق عبارة عما إذا وجب لإنسان على غيره حق، فأمرت من وجب عليه ذلك بأن يدفعه إلى من له ذلك الحق، ولما كان الترتيب الصحيح أن يبدأ الإنسان بنفسه في جلب المنافع، ودفع المضار، ثم يشتغل بغيره، لا جرم أنه تعالى ذكر الأمر بالأمانة، ثم ذكر الأمر بالحكم بالحق، فما أحسن هذا الترتيب؛ لأن أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط[2].

ويطالعنا ابن عاشور بإشارة غنية تلامس بعضاً من مقولة الانسجام النصي [coherence texture] قال: ولم اغادر سورة إلا بينت ما أحيط به من أغراضها؛ لئلا يكون الناظر في تفسير القرآن مقصوراً على بيان مفرداته، ومعاني جمله كأنها فِقرُ متفرقة تصرفه عنِ روعة انسجامه وتحجب عن روائع جماله[3].

ننتهي بعد هذا البسط المتلاحق إلى عنصر لساني يتضمنه التحليل النصي، وهو ماعقدنا له العنوان في هذا المتطلب، وقد ترجم من الكلمة الانكليزية (cohesion) [4]، إلى العربية بلفظة (التماسك)، أو (الاتساق)، أو (السبك) [5]، ويقصد بالتماسك: ترابط الجمل في النص مع بعضها

---

(1) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، خليل بن ياسر البطاشي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م، (241).

(2) التفسير الكبير، (10/ 113).

(3) التحرير والتنوير، (1/ 8).

(4) أهم معالجة للاتساق، وآلياته جاءت في كتاب (الاتساق في اللغة الإنجليزية) [cohesion in English] لـ (هاليدي) [halliday]، ورقية حسن.

(5) ينظر: النص والخطاب والإجراء، (103)، لسانيات النص، (5-6)، إشكالات النص، (221).

بعضاً بوسائل لغوية معينة، وعدّهُ آخرون بأنه مفهوم دلالي يشير إلى العلاقات الدلالية التي توجد ضمن النص، وتعرّفه بأنه نص[1].

وعلى أية حال فيمكن القول إن دراسة اتساق النص تظهر العلاقات الخارجية بين المتكلم، والنص، والمتلقي، وعلاقة هذه المنظومة بظروف الخطاب، أو السياق، وما ينجم عنها من دلالات يكشفها التحليل النصي.

أما أدوات التماسك النصي التي ذكرتها المصنفات فهي: الإحالة، والإبدال، والحذف والربط، والتماسك المعجمي[2]، ويعنينا في هذا المسعى أن نستشرف بصائر نقدية في تلابس بعضاً منها مقتضيات الدراسة النصية .

1- تعدد مرجعية الضمير

يُعدّ الربط الإحالي وسيلة لغوية مهمة من وسائل تحقيق التسلسل، أو التتابع الجملي، وتأكيد الترابط المضموني بين دلالات القضايا التركيبية في الأبنية الكبرى، فالإحالة لها دور مهم في اتساق النص، وربط أجزائه بعضها ببعض، وهي لا تخضع لقيود نحوية، إلا أنها تخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل، والعنصر المحال إليه[3].

ولو مرقنا في سياق التحليل لألفينا الإحالة داخلة في تحقيق قيمتين لغويتين عمادهما المكين:-

- مبدأ الاقتصاد والثبات المعنوي، حيث سيظهر لنا أن استخدام الإحالة بألفاظها الكنائية التي توصف بالاختصار عما تحيل إليه، إنما هو من قبيل مبدأ الاختصار، والإيجاز، والتكثيف.
- مبدأ الدقة الدلالية، حيث يشير اللفظ الكنائي إلى ذات، أو معنى، أو شيء سابق دون تكراره، إذ تكراره يمكن أن يؤدي إلى لبس حين يتعدد في النص الواحد اسم معرف، أو علم، أو مشترك لفظي.. إلخ، فان ذلك يمكن أن يؤدي إلى تناقض أو غموض[4].

---

(1) ينظر: لسانيات الخطاب،(5-12-13)، إشكاليات النص، (222-223).

(2) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، (150)، وما بعدها، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، (164)، وما بعدها.

(3) لسانيات الخطاب، (7)، وينظر: النص والخطاب والإجراء، (30).

(4) ينظر: الإحالة في نحو النص، أحمد عفيفي، منشورات جامعة القاهرة، 2004، (44).

ولدى توجلنا في مصنفات القدماء وجدنا تلكم القيم ليس غائبة عن أنظارهم فقد نوه الجرجاني إلى قولهم: جاءني زيد وهو مسرع، هو من حيث الدلالة واللفظ نظير قولهم: جاءني زيد وزيد مسرع، مؤكداً أن الضمير قد أغنى عن تكرير زيد، وذلك أنك إذا أعدت ذكر زيد، فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحا[1].

وليس ثمة شك أن قدرة الضمير على خلق الاتساق النصي يحدث من خلال علاقة الضمير بما يحيل، أو يشير إليه، فينظم تتابع الجمل بعضها ببعض، وقد ذكر المختصون في علم النص اللغوي أن للضميرمرجعيتين: داخلية وخارجية، أما الداخلية فهي التي يرجع فيها الضمير إلى شيء مذكور في النص، وأما الخارجية فهي التي يرجع فيها الضمير إلى شيء غير مذكور، ولكنه يفهم من السياق[2].

بالعودة إلى تراثنا النحوي نجد إدراك النحويين لوظيفة الضمير في ربط النص، فمن روابط الجملة بما هي خبر عنه جعل ابن هشام أحدها الضمير، وهو الأصل؛ ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربته، ومحذوفاً مرفوعاً نحو: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [سورة طه: 63]، إذ قدر: لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلاًّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحديد: 10][3].

ونعمد بعد هذا التنظير الممهد إلى رصد ملامح نقدية في هذه التقنية النصية:

1-1 بين السابق واللاحق:

ونضرب مثلاً من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَـٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [سورة الفرقان: 50]، (ولقد صرفناه) – الضمير – الهاء – للماء المنزل من السماء، وقيل: هو راجع إلى القول المفهوم من السياق، وهو ما ذكر فيه إنشاء السحاب، وإنزال القطر، لما

---

(1) ينظر: دلائل الإعجاز، (170).

(2) نسيج النص–بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، ط1 المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1993، (118-119).

(3) ينظر: مغني اللبيب، (1/ 647).

ذكر من الغايات الجليلة، وتصريفه تكريره، وقيل: إنه عائد على القرآن، ألا ترى قوله تعالى بعد (وجاهدهم به)، وأما ما قيل : انه عائد على الريح، فليس بشيء"[1].

ألفينا مرجعين رئيسين للضمير: أحدهما: على المقرر في مظان النحو يعود الضمير إلى السابق، وهنا عاد إلى (الماء) المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [سورة الفرقان: 48]؛ "لأنه أقرب المذكورات إلى الضمير"[2]، والمعنى: أن الله تعالى جعل إنزال الماء تذكرة، بأنه يصرفه عن بعض المواضع إلى بعض، وهذا كله في كل عام بمقدار"[3]. أو يكون عوده إلى الله الكونية، والمذكورة في السابق: "المطر، والرياح، والسحاب، وسائر ما ذكر فيه من الأدلة"[4].

الآخر: عوده إلى اللاحق، والإحالة – هنا – إلى غير المذكور، وقد فرضها السياق في قوله تعالى: ﴿وَجَـٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان: 52]، أي: "بالقرآن، وذلك بتلاوة ما فيه من البراهين، والقوارع، والزواجر، والمواعظ، وتذكير أحوال الأمم المكذبة"[5].

ونهجس أن إحالة الضمير إلى القرآن مهيأة لتحقيق ثراء التماسك النصي في البنية الكبرى للنص؛ لأن القرآن الكريم "هو المقصود في السورة"[6]، فقد "جرى ذكره في أول السورة في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [سورة الفرقان: 1]، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِى عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِى﴾ [سورة الفرقان: 29]، وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: 30]"[7].

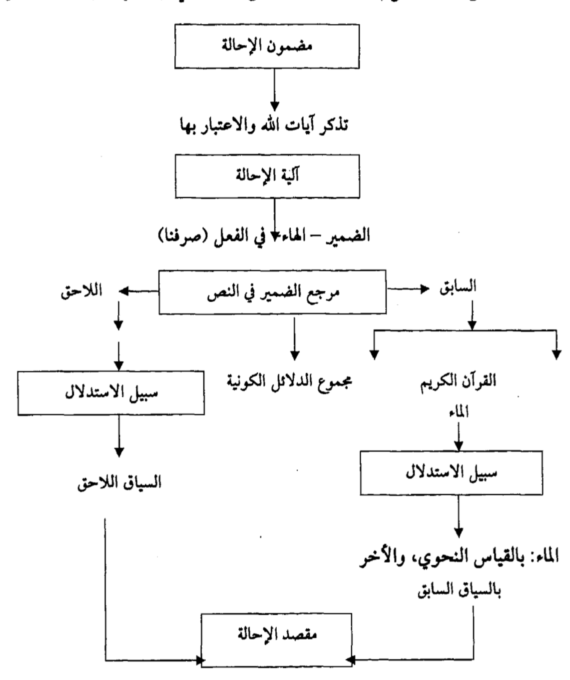
وثمة ملحظ آخر أراه – والله تعالى العلم – يُسهم في الاستدلال على مرجعية الضمير إلى القرآن، استرشده من النظرة الكلية لما جاء في التنزيل العظيم للفعل (صرفنا)، إذ أتى في غير هذه الآية مراداً بدلالة مفعوليته: القرآن الكريم، ودوننا الآيات المحكمات:

---

(1) روح المعاني، (19/ 38).
(2) التفسير الكبير، (24/ 86).
(3) المحرر الوجيز، (4/ 213).
(4) البحر المحيط، (6/ 463).
(5) روح المعاني، (19/ 38).
(6) التحرير والتنوير، (19/ 73).
(7) الجامع لأحكام القران، (13/ 57).

- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [سورة الإسراء:41]
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [سورة الإسراء: 89]
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [سورة الكهف: 54]
- ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا﴾ [سورة طه: 113]
- ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [سورة الأحقاف:27]

ويمكن أن نستكمل إيحاءات تماسك النص، وتحققه في آية الفرقان بالخطاطة الآتية:-



تحقق انسجام النص تذكيراً لهم بتطهيرهم مادياً بالماء، ومعنوياً بالقرآن، واستمرار انحرافهم عن الطريق السوي، ليأتي قوله: (جاهدهم) بالقرآن، أو بالماء الذي هو جزئية من جزئيات التذكير في القرآن الكريم.

2-1 مرجعيات يحتملها السياق التركيبي السابق:

نعرض لهذه الجزئية من قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت: 53]، (إنه) أي: القرآن، هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فانظر إلى هذه الآية الجامعة كيف دلت على حقيقة القرآن على وجه تضمن حقيقة أهله، ونصرتهم على المخالفين، وأعظم بذلك تسلية عما أشعرت به الآية السابقة من انهماكهم في الباطل إلى حد يقرب من اليأس، وقيل: الضمير للرسول عليه الصلاة والسلام، أو الدين، أو التوحيد، ولعل الأول أولى[1].

يتراءى لنا أنه آخذ بلازمة السياق في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [سورة فصلت: 52]؛ ليقدم عود الضمير إلى القرآن، قال: "(إن كان) أي: القرآن من عند الله"[2]، فبعد إظهار الله لدينه، وفتح البلاد، تبين لهم أنه الحق"[3]، إذ وقع القرآن وفق ما أخبر به من الغيب"[4].

وإذا استدعينا السياق السابق وجدناه متسعاً لمرجعيات أخرى: الدين، والرسول صلى الله عليه وسلم، والتوحيد، فالضمير عمل على استحضار مجموع الخطاب السابق المتعين بالسياق، واوجد علائق بين العناصر الحال، وأقام تماسكا دلاليا للنص.

---

(1) روح المعاني، (25/ 8).
(2) المصدر نفسه، (25/ 7).
(3) المحرر الوجيز، (5/ 23).
(4) البحر المحيط، (7/ 483).

فالإحالة إلى الدين؛ لأنه "دين الحق الذي لا يحيد عنه إلا مكابر حسه مغالط نفسه، وما الثبات والاستقامة إلا صفة الحق والصدق، كما أن الإضراب والتزلزل صفة الفردية والزور، وأن للباطل ريحاً تخفق ثم تسكن، ودولة تظهر وتضمحل"[1].

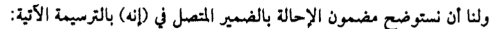
ويستدل بقوله تعالى: (سنريهم آياتنا في الآفاق) على عود الضمير إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، قال الطبري في هذه الرؤية: "ظهور محمد ﷺ على الناس"[2]، وكذا رجوعه إلى التوحيد؛ لأنه عليه الصلاة والسلام دعا إلى توحيد الله؛ لكي يعلموا حقيقة ما انزل الله على محمد ﷺ، وأوحي إليه من الوعد له بأنه مظهر دينه على الأديان كلها[3].

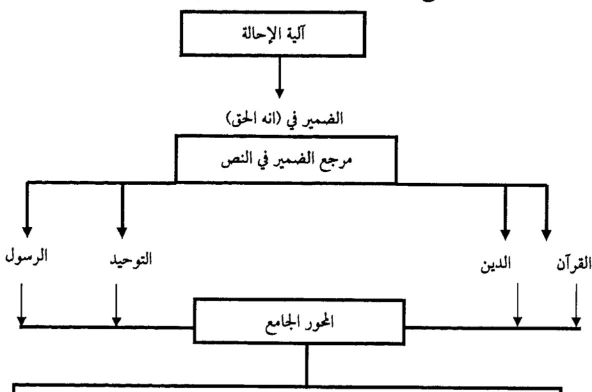
---

(1) الكشاف، (4/ 212).

(2) جامع البيان، (25/ 4).

(3) ينظر: زاد المسير، (7/ 368).


ولنا أن نستوضح مضمون الإحالة بالضمير المتصل في (إنه) بالترسيمة الآتية:



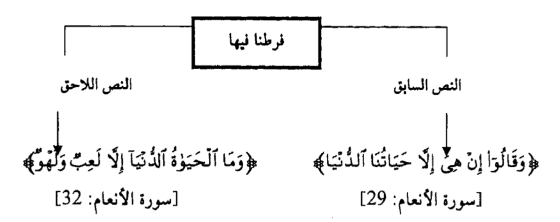
لعل ما يدور عليه النص يأتينا من قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾[سورة فصلت: 54]، فهم في مرية مما تلقوه من المرجعيات السابقة، وثمة ملحظ سياقي يؤذن به التركيب (بكل شيء)، إذ جاء مطلقا غير مقيد فيفضي إلى ترسيخ مبدأ الإحالات المتعددة، ويبقى الضمير مؤدياً وظائف دلالية عدة، فالله شاهد على أعمال العباد إزاء ماجاءهم من القران، أو الدين، أو التوحيد، أو يشخصه ﷺ.

3-1 بين المذكور وغير المذكور:

يستوقفنا – هنا- عود الضمير (فيها) من قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَـٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [سورة الأنعام:31]، (فيها) أي: الحياة الدنيا، أو في الساعة، وقيل: الضمير للجنة، أي: على ما فرطنا في طلبها، ولا يخفى بعده، وقيل إلى الصفقة؛ لدلالة الخسران عليها، وهو بعيد أيضا. وقيل: إن ما موصولة بمعنى التي، والمراد بها الأعمال، والضميرعائد إليها،

كأنه قيل: يا حسرتنا على الأعمال الصالحة التي قصرنا فيها، نعم مرجع الضمير على هذا مذكور في كلامهم دونه على الأقوال السابقة، فإنه غير مذكور فيه بل ولا في كلامه تعالى في قص حال هؤلاء القائلين على القول الأول عند بعض[1].

تفصح الإحالة إلى الحياة الدنيا عن أن موضع التقصير ليس إلا الدنيا، فحسن عود الضمير إليها[2]، وإنما جيء بضميرها، وإن لم يجر ذكر؛ لكونها معلومة[3]، كما نلحظ أن حركة السياق السابق واللاحق توحي بتحقيق مرجعية الضمير:



ولا يذهبنّ عنا أن قصرَ العنصر اللغوي (الهاء) لم يمنع عمق مدلوله، بإحالات مكثفة شاملة تسمح لتماسك النص، فإحالته إلى: الدنيا، على ما ضيعوا فيها من عمل للآخرة، أو الساعة "بإعداد الزاد والأهبة لها"[4]، أو الجنة، "إذا رأوا منازلهم فيها لو كانوا امنوا"[5]، أو الأعمال الصالحة، أو الطاعة، على تقصيرهم فيها، أو الصفقة، "ذلك أنه لما تبين لهم خسران صفقتهم ببيع الإيمان بالكفر، والدنيا بالآخرة، قالوا: يا حسرتنا على ما فرطنا في صفقتنا"[6].

(1) روح المعاني،(7/ 153).

(2) التفسير الكبير، (12/ 164).

(3) الكشاف، (2/ 18).

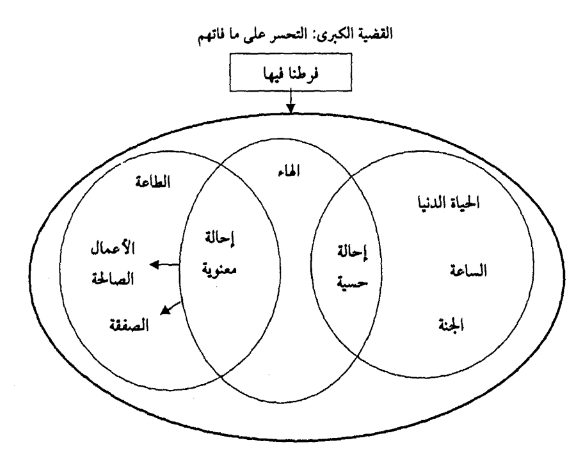
(4) البحر المحيط، (4/ 111).

(5) المصدر نفسه، (4/ 111).

(6) جامع البيان، (7/ 178).

ولا نحجم عن الماحة قد تفضي إلى تعيين الإحالة، وذلك بتوجيه الحرف(في)، قال ابن عاشور: "وضمير (فيها) عائد إلى الساعة، و(في) تعليلية، أي: فوّتناه من الأعمال النافعة؛ لأجل نفع هذه الساعة، ويجوز أن يعود ضمير (فيها) على الحياة الدنيا؛ فيكون (في) للظرفية الحقيقية"[1].

ويمكن تمثيل الاتساق بين ما يحيل إليه الضمير، ومقصد الخطاب القرآني على النحو الآتي:



1-4 مرجعيات الضمير المستتر لغياب الإسناد فيه:

يبرز ذلك قوله الحق ـ جل اسمه ـ ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [سورة البقرة: 213]، (ليحكم) الضمير المستتر راجع إلى الله سبحانه، ويؤيده قراءة الجحدري فيما رواه عنه مكي (لنحكم) بنون العظمة، أو إلى النبي، وأفرد الفعل؛ لأن الحاكم كل واحد من النبيين، وجوز رجوعه

(1) التحرير والتنوير، (6/ 66-67).

إلى الكتاب، والإسناد حينئذ مجازي، باعتبار تضمينه ما به الفصل، وزعم بعضهم أنه الأظهر، إذ لا بد من عوده إلى الله تعالى من تكلف في المعنى، أي: يظهر حكمه، وإلى النبي من تلكف في اللفظ، حيث لم يقل ليحكموا، ومما ذكرناه يعلم ما فيه من الضعف[1].

نجد مجالاً تأويلاً منفتحاً في إطار تعامل تفسير الخطاب القرآني مع مرجع الضمير، فرجوعه إلى (الله) عز وجل – قد يسوغ بالبنية الكبرى للنص، فبعد أن بعث الله النبيين، وأنزل الكتاب، أتى حكم الله تعالى معززاً بالكتاب الذي أنزل، ومبلغاً بالرسول الذي بعث، أي: أنزل الله الكتاب؛ ليحكم بينهم، وإسناد الحكم مجاز عقلي؛ لأنه المسبب له، ولأمر القضاء به"[2].

ولا يعني اطّراح مرجعيات أخرى يسوغ لها بالمقرر النحوي بعوده إلى الأقرب (الكتاب)، وبالتأويل بعوده إلى الرسول، فينجم عن ذلك تنوع في المدلول الوظيفي للضمير، وسعة على نطاق الفسحة الإيحائية للآية الكريمة؛ لتتضاعف بذلك قوتها، وتزداد إشراقتها، وتسهم في تحقيق التماسك النصي على صعيدي: السطح والعمق.

وقد كان للخطابي وقفة مجلية في ربط تعدد الإحالة بقرينتين: إحداهما نحوية، وهي عود الضمير على الأقرب، والثانية بلاغية، تعتمد على لعبة الحقيقة والمجاز، فإذا عاد الضمير المستتر على (الله) كانت الإحالة حقيقية؛ لأن بعث النبيين، وإنزال الكتب أفعال صادرة منه، وإذا تمت الإحالة إلى (الكتاب) كان الإسناد مجازيا بحكم الاستعمال المتعارف عليه. والحقيقة أن الذي جعل إحالة الضمير المستتر متعددة هو: ورود الفعل حراً غير مقيد بأية قرينة، على عكس الأفعال الأخرى، فالفعل (بعث) أسند إلى فاعل صريح هو (الله) كما أن الفعل (أنزل) لا يحتمل تعدد المحال إليه؛ لأنه عُقب بجار ومجرور يتضمن ضميراً محيلا إلى النبيين؛ مما يجعل الإحالة بضميرين إلى نفس العنصر (الله) مستحيلة"[3].

5-1-1 مرجع الضمير في الموضوعات القرآنية:

يحسن استكمالاً لمطلب استشراف إحالة الضمائر أن نتمثل نسقاً نقدياً في موضوعات قرآنية من التفسير، ومن خلال التقسيم الآتي:

---

(1) روح المعاني، (2/ 121).

(2) التحريرو التنوير، (2/ 291).

(3) لسانيات الخطاب، (174).

- الإشعار بتنزيل القرآن والآيات:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	النسق النقدي	موضعها في التفسير
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف: 2].	الهاء في (أنزلناه)	- القرآن الكريم. - السورة نفسها. - نبأ يوسف. - للإنزال المفهوم من الفعل.	- القولان الأخيران ضعيفان كما لا يخفى	(12/ 203)

- قضايا الأديان:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿قُلۡ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوۡ لَا تُؤۡمِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهِۦٓ إِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ﴾ [سورة الإسراء: 107].	الهاء في (به)، و(قبله)	- القرآن الكريم. - النبي ﷺ.	- والأخير يأباه السباق واللحاق.	(15/ 220-221).

أوامر الله تعالى:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [سورة الأنفال: 73].	الهاء في (تفعلوه)	- ما أمرتم به، وقيل: للميثاق، أوحفظه، أو الإرث، أو النصر، أو الاستنصار المفهوم من الفعل.	- والأولى ماذكرنا، وفي الأخير ما لا يخفى من التكلف.	(46/10)

- صنوف الناس ومالهم:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ	الهاء في (يدخلونها).	- للذين اصطفينا. - للثلاثة.	- والأخير هو الأظهر في النظم الجليل؛ ليطابق قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ) [سورة فاطر: 36]، وليناسب حديث التعظيم والاختصاص في قوله: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ) [سورة فاطر: 31].	(22/ 235-236)

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [سورة فاطر: 32-32].				

- الدعاء:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ﴾ [سورة البقرة: 129].	الهاء في (فيهم).	- الأمة المسلمة. - الذرية.	- وعود الضمير إلى أهل مكة بعيد.	(474/1)

- **القصص القرآني**[1]:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [سورة يوسف: 100].	الواو في (خروا).	- أبواه وإخوته. - الأخوة فقط.	- وعوده إلى الأخوة ليس بذاك؛ فإن الرؤيا تقتضي أن يكون الأبوان والأخوة.	(13/ 68)

- **السنن الإلهية في الدنيا:**

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [سورة الشمس: 3].	الهاء في (جلّها)	- الشمس. - الدنيا. - الظلمة.	- والأول أولى لذكر المرجع، واتساق الضمائر	(30/ 194)

---

(1) للاستزادة ينظر: قصص الأنبياء:

آدم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [سورة البقرة: 36]، (1/ 93)، موسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ﴾ [سورة طه: 39]، (16/ 221-222).

النبي ﷺ في معركة بدر، قال تعالى: ﴿بَلَىٰٓ إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ۝ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ (آل عمران 125-126)، (4/ 55).

- مشاهد يوم القيامة:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٞ ۝٢٥ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٞ﴾ [سورة الفجر: 25 – 26].	الهاء في (عذابه)، و(وثاقه).	- لله عز وجل ، أي لا يتولى عذاب الله ووثاقه أحد سواه. - للإنسان، والإضافة للمفعول كأنه أشدهم عذاباً ووثاقاً).	■ والأخير وجه حسن، بل هو أرجح من الأول.	(30/ 179)

2- خاصية الاتساق بأسماء الإشارة:

من البين القول إن الوظيفة الأساسية لأسماء الإشارة تبدو في توضيح مدى القرب أو البعد من المتكلم، وفي العربية ثمة مستويان يمكن التمييز بينهما بوضوح في استعمال الإشارة هما: قريب، ويعبر عنه بـ (هذا) وفروعه، وبعيد، ويعبر عنه بـ (ذلك)، وفروعه. وذكروا مستوى آخر هو المتوسط، ويعبر عنه بحرف (اللام) من(ذلك)؛ لتكون (ذاك) [1]، واستقام لدى النحويين بأنها أسماء يشار بها إلى مسمى، بحيث يجعلها هذا الوضع متضمنة معنى الفعل (أشير) [2]، فهي موضوعة؛ لتدل على إثبات شيء معين وقعت عليه الإشارة، كقولك وأنت ترى كتاباً تشير إليه: ذا جميل، و(ذا) تتضمن شيئين اثنين: المعنى المراد فيها، أي: المدلول المشار إليه، وهو الكتاب، والإشارة إليه في الوقت نفسه[3].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، (1/ 131-132)، همع الهوامع، (1/ 296-297).

(2) ينظر: شرح المفصل، (3/ 126).

(3) النحو الوافي، (1/ 321).

ويظهر في مصنفات النحويين أن ثمّ تفاصلا بيّنا في استعمال أسماء الإشارة، ينأى بها عن المحسوس، ويجعلها إشارة عقلية ذهنية، فإذا أشارت إلى ما تستحيل مشاهدته كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [سورة مريم: 62]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ﴾ [سورة يوسف: 37]، إنما لتصيير ما تستحيل مشاهدته كالمشاهد المحسوس[1]، فأضحى المشار إليه معلوماً للمتلقي، ومتصوراً في ذهنه، وعلة ذلك أن اسم الإشارة لما كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسية، فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد، والمعاني مجاز، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازاً؛ لما بينها من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد، أعني: (ذلك) ونحوه كضمير الغائب يحتاج إلى مذكور قبل، أو محسوس قبل؛ حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجع إلى ما قبله[2].

أن هذه التصورات الواعية تجعلنا نستكنه امراً مفاده: أن أسماء الإشارة من الوحدات اللغوية التي تتحكم بها قواعد الاستعمال السابق واللاحق، ويتأسس هذا المنطلق من حيث اقتضائها لغيرها سابقاً كان، أو لاحقاً، ويعتمد هذا على اختلاف الدور الدلالي، وعلى الصور التي يؤديها كل صنف من الوحدات اللغوية في النص، فإذا كانت الضمائر تحدد مشاركة الشخص من التواصل، أو غيابها عنه، فإن أسماء الإشارة المكانية والزمانية، وكذلك الظروف الدالة على الاتجاه تحدد مواقعها في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، وهي مثلها لا تفهم إلا إذا ربطت بما تشير إليه، ويجري تقسيمها في العربية إلى أقسامها المعروفة باعتماد المسافة قرباً وبعداً من موقع المتكلم في الزمان والمكان[3].

ننتهي عقب هذا التنظير إلى أن علاقة قائمة بين العنصرين اللغويين: الضمير، واسم الإشارة، فالأول يحتاج إلى عائد، والآخر يحتاج إلى مشار إليه يرفع الإبهام، وهما من وسائل الإحالة التي تكسب النص تماسكاً وانسجاماً.

ويمكن في هذا المقام أن نستشف إسهاماً نقدياً لاستعمال اسم الإشارة في خلق الخاصية الاتساقية للنص :

(1) ينظر: شرح الشافية، (2/ 472).

(2) المصدر نفسه، (2/ 279).

(3) ينظر: نسيج النص، (117-118).

2-1 إيحاءات الإشارة إلى البعيد:

تتوجه رؤية نقدية في اسم الإشارة (تلكم) من قوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 43]، المعنى في اسم الإشارة: إما لرفع منزلتها وبعد مرتبتها، وإما لأنهم نودوا عند رؤيتهم إياها من مكان بعيد، وإما للإشعار بأنها تلك الجنة التي وعدوها في الدنيا، وإليه يشير كلام الزجاج، والتزم بعضهم في توجيه البعد أن (تلكم) خبر مبتدأ محذوف أي: هذه تلكم الجنة الموعودة لكم قبل، أو مبتدأ حذف خبره أي: تلك الجنة التي أخبرتم عنها، أو وعدتم بها في الدنيا هي هذه، ولا حاجة إليه[1].

يبدو أن المفسر قد أخذ بعين العناية إيحاءات تؤذن بها الإشارة البعدية ممثلة من جانبين:

الأول الجنة، وذلك بعلو منزلتها، وبعد مرتبتها، ومن ذا الذي ينكر عظم المنزلة بما أعده الله لعباده فيها، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ جَزَآءَۢ﴾ [سورة السجدة: 17] وقوله عليه الصلاة والسلام: قال تعالى: (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين، رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)[2].

فتبعد مرتبتها بهذه الأوصاف، وبأنها ليست متحصلة لكل الناس إلا من استثناهم الله تعالى بقوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [سورة مريم: 60] ، ومن ثم تتحقق غاية أخرى من غايات الإشارة بأن تتنزل منزلة المحسوس المشاهد القريب، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ﴾[سورة ق:31].

الثاني: من جانب متلقيّ الخطاب؛ للإشعار بأنها تلك الجنة التي وعدهم الله إياها، قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [سورة الرعد: 35].

ويمكن أن نعول على علاقة تماسكية أوجدتها الإحالة الإشارية بين المشار إليه (الجنة) والميراث المدلول عليه بقوله تعالى: (أورثتموها)، فكلاهما يستندان على وحدات معنوية مشتركة

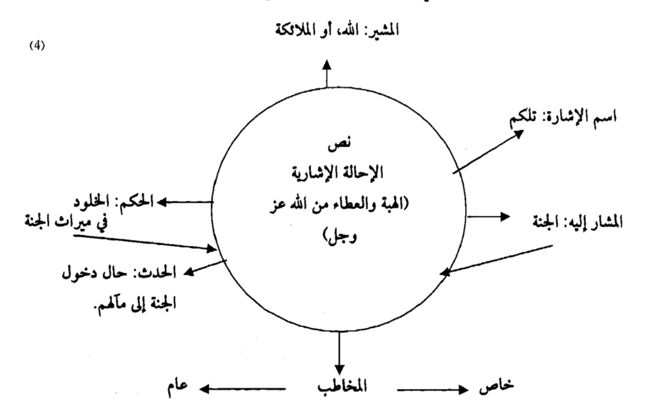
---

(1) روح المعاني، (8/ 141).

(2) صحيح البخاري، باب ما جاء في صفة الجنة، الحديث: 3072، (3/ 1185).

قوامها: المنة، والهبة، والاستحقاق: والمعنى: صارت إليكم كما يصير الميراث إلى أهلـه، والإرث قـد يستعمل في اللغة ولا يراد به زوال الملك عن الميت إلى الحي، كما يقال: هذا العمل يورثـك الـشرف ويورثك العار أي: يصيّرك إليه[1]، ومـنهم مـن قـال: أعطيتموهـا عطيـة هنيئـة لا تعـب فيهـا، ولا منازعة[2]، فتكون على صنو الميراث الذي يأتي من الميت إلى ورثته من غير عوض ولا إكراه، وقيل: أن أهل الجنة يورثون منازل أهل النار، قال ﷺ: (ليس من كافر ولا مـؤمن إلا ولـه في الجنـة والنـار منزل، فإذا دخل أهل الجنة، وأهل النار النار، فنظروا إلى منازلهم فيها، فقيل لهم: هـذه منـازلكم لـو عملتم بطاعة الله، ثم يقال: يأهل الجنة رثوهم بما كنتم تعلمون، فتقسم بيت أهل الجنة منازلهم)[3].

ويكتشف التشكيل الأتي دور الإحالة الاشارية في تماسك أجزاء النص:



---

(1) التفسير الكبير، (14/ 67).

(2) التحرير والتنوير، (8/ 103).

(3) الجامع لأحكام القران، (7/ 209).

(4) ينظر: زاد المسير، (3/ 199)، البحر المحيط، (4/ 302).

أهل بدر، أو عشرة من الصحابة	أهل الجنة، أو أهل الجاهلية حين أسلموا وأحسنوا

الفرق

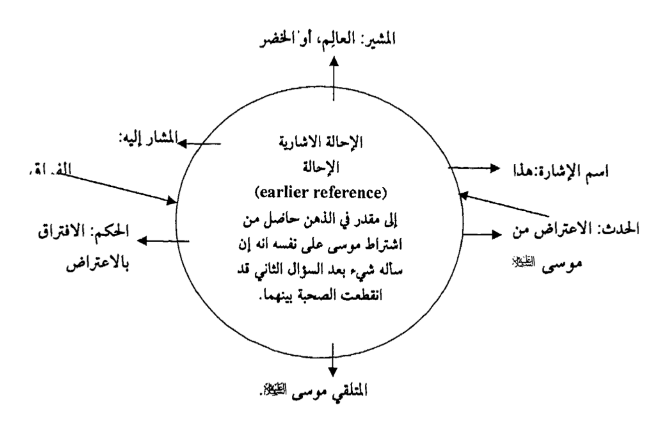
2-2 تجسيد الإشارة لموقف متوقع الحدوث:

يقع هذا الملمح في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [سورة الكهف: 78]، الإشارة إلى الفراق المدلول عليه بقوله قبل: ﴿فَلَا تُصَـٰحِبْنِي﴾ [سورة الكهف: 76] والحمل مفيد؛ لأن المخبر عنه الفراق باعتبار كونه في الذهن، والخبر الفراق باعتبار أنه في الخارج كما قيل، أو إلى الوقت الحاضر أي: هذا الوقت وقت فراقنا، أو إلى الاعتراض الثالث أي: هذا الاعتراض سبب فراقنا حسبما طلبت، فوجه تخصيص الفراق بالثالث ظاهر[1].

لانعدم أن تكون الإشارة قد حققت التماسك النصي بين ما سبق الاشتراط عليه، وموقف الفراق، قال الزمخشري: "فإن قلت: هذا إشارة إلى ماذا؟ قلت: قد تصور فراق بينهما عند حلول ميعاده على ما قال موسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَـٰحِبْنِي﴾ [سورة الكهف: 76]، فأشار إليه، وجعله مبتدأ، وأخبر عنه كما تقول: هذا أخوك، فلا يكون هذا إشارة إلى غير الأخ"[2].

(1) روح المعاني، (16/10).

(2) الكشاف، (2/ 291). وينظر: التحرير والتنوير، (15/ 116).



2-3 تحديد المشار إليه بالتعالق السياقي:

يلفتنا هذا الملحظ إلى تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَٰكِنۡ إِذَا دُعِيتُمۡ فَٱدۡخُلُواْ فَإِذَا طَعِمۡتُمۡ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمۡ كَانَ يُؤۡذِي ٱلنَّبِيَّ﴾[سورة الأحزاب: 53]، (ذلكم) أي: اللبث الدال عليه الكلام، أو الاستئناس، أو المذكور من الاستئناس، والنظر، أو الدخول على غير الوجه المذكور، والأول أقوى ملائمة للسياق والسباق[1].

غير خاف أن معرفة الملابسات التي تكتنف النص – إبان إنتاجه وإبان تلقيه– تشكل ردءاً في اختيار المشار إليه، والمضي إلى الفهم الصحيح للنص، "فبعض الوحدات اللغوية تعتمد في فهمها على سياق الموقف أكثر من غيرها، فمن ذلك على سبيل المثال ألفاظ الإحالة المقامية مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا ...إلخ، فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ماوردت في مقطع خطابي

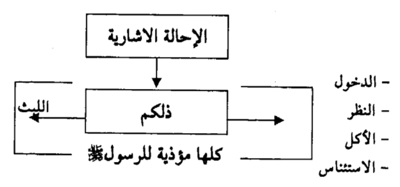
---

(1) روح المعاني، (22/ 82).

أستوجب ذلك منا – على الأقل – معرفة هوية المتكلم، والمتلقي، والإطار الزماني والمكاني للحدث للغوي[1]. فقوله: (إن ذلكم كان يؤذي النبي) إشارة إلى أن دخولكم بيوت النبي من غير أن يؤذن لكم، وجلوسكم فيها مستأنسين للحديث، بعد فراغكم من أكل الطعام الذي دعيتم له، كان يؤذي النبي، فيستحي منكم أن يخرجكم منها إذا قعدتم فيها للحديث، بعد الفراغ من الطعام، أو يمنعكم من الدخول إذا دخلتم بغير إذن، مع كراهية لذلك منكم[2].

وهنا نلمح ملحظين من الإحالة الاشارية، الأول: إن استعمال الإشارة للبعيد بـ(ذلكم) قد أفضت – والله تعالى اعلم – إلى استنكار ما يحال إليه، واستبعاد من نفوس الصحابة، وضرورة عدم الإتصاف به، والأخر: إن الإشارة بـ (ذلكم) قد فتحت مجالاً للإحالة من خلال السياق وظروفه التي واتت حركته داخل النص، وإن المشار إليه الذي رجحه الآلوسي هو مفرد مؤول بالمذكور، وقد حمل سمة العموم؛ لكونه أتى بعد مقدمات ممثلة: بالدخول، والنظر، والأكل، والاستئناس، وكلها مرتبطة بلبثهم عند رسول الله ﷺ.

ويمكن بيان ذلك بالتنظير الآتي:



(1) إشكالات النص دراسة لسانية نصية، (499).

(2) جامع البيان، (22/ 39).

ويمكن الإلماح إلى استرسال نقدي صدر عن الآلوسي في هذا السبيل[1]:

قال تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ﴾ [سورة ص: 39]

- ما أعطاه مما تقدم. ← هذا ← والأخير لايكاد يصح، إذ لم جر لذلك ذكر في الآية.
- تسخير الشياطين.
- ما وهب لسليمان (من النساء والقدرة على جماعهن).

قال تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ [سورة يوسف:1-2]

- آيات السورة. ← تلك ← أشير إلى الآيات؛ ليجعل حضورها في الذهن، والثاني بعيد، والثالث أبعد منه.
- ما في اللوح.
- التوراة والانجيل، أو الآيات التي ذكرت في سورة هود قبلها.

قال تعالى: ﴿قُلۡ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ [سورة الفرقان: 15]

- ما ذكر من السعير السابق. ← ذلك ← وكلا القولين ـ الأخيرين ـ لا يعول عليهما، لاسيما الأخير والمعنى ذلك الذي ذكر من السعير التي أعدت لمن كذب بالساعة.
- ما ذكر من الجنة والكنز في قوله قولهم ﴿أَوۡ يُلۡقَىٰٓ إِلَيۡهِ كَنزٌ﴾ [الفرقان: 8].
- الجنة والقصور.

3- آلية العطف:

من أهم وسائل الربط النصي، وأكثرها شيوعاً في الاستعمال اللغوي، ويكون العطف في الكلام العربي بمجموعة من الحروف التي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الكلام، ولكل حرف من هذه الحروف معنى للوظيفة التي يؤديها، فالقيمة الدلالية للربط في حروف العطف تكمن في فهم المعاني التي تفضي إليها هذه الحروف عن طريق دورها في تجانس أجزاء النص.

---

[1] ينظر: روح المعاني، (4/ 78)، (12/ 202)، (18/ 289)، (23/ 143-244)

وقد ألمح ابن يعيش إلى ما يجنى من عطف الجمل بقوله: "ربط بعضها ببعض، واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية عن الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء"[1]، مصرحاً بأن المراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بحصول مضمونها؛ لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف؛ ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً[2].

والحق أنها نظرة واعية لدور العطف في اتساق النص، والوصول إلى الغاية التواصلية بين المتكلم والمتلقي، وهذا الضرب من الأنماط الكلامية الذي يقع فيه الامتداد النصي بين التابع والمتبوع لا يتأتى لأي أحد قال الجرجاني: "اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من إسرار البلاغة، ومما لا يتأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلّص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام"[3].

وإذا صرفنا أبصارنا تلقاء المحدثين – ولا سيما أرباب الدرس النصي – فإننا نجد منهم (دي بوجراند) يذكر أن العطف يشير إلى العلاقات التي بين المساحات، أو بين الأشياء التي في المساحات، ويشير أيضاً إلى إمكان اجتماع العناصر والصور وتعلق بعضها في عالم النص[4]. وعند أحمد عفيفي وسائل متنوعة تسمح بالإشارة إلى مجموعة المتواليات السطحية بعضها ببعض، بطريقة تسمح بالإشارة إلى هذه المتواليات السطحية، كاشفاً أن الإشارات السطحية تعدُّ وسائل لأن تستنتج بواسطتها دلالة النص بفضل العلاقات التحتية التي تشير إليها علاقات العطف[5].

ولا نغفل عن هذه الدلالات التي تفهم من علاقة الجملة ببقية أجزاء النص وفق الارتباط النحوي بآلية العطف، "فالربط النحوي خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة

---

(1) شرح المفصل، (8/ 88).

(2) المصدر نفسه، (8/ 90).

(3) دلائل الإعجاز، (174).

(4) ينظر :النص والخطاب والإجراء، (346).

(5) ينظر نحو النص، (128-129).

للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى .. ، والعوامل التي يعتمد عليها الترابط على المستوى السطحي للنص، ما يتمثل من مؤشرات لغوية مثل: علاقات العطف والوصل والفصل[1].

ونخلص إلى أنهم قد تجاوزوا النظرة الشكلية لأداة العطف إلى التدقيق في المعاني المستوحاة من الأدوات وفق العلاقات الموجودة بين الجمل، فالعطف كونه وسيلة اتساق في النص يختلف عن الإحالة؛ لأنه لا يتضمن إشارة موجهة إلى سابق، وإنما يحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء النص، الذي هو عبارة عن جمل، أو متتاليات متعاقبة خطيا[2].

ونسعى للاحتجاج على هذا الضرب من آليات الاتساق بجانبين آتيين:

4- عطف القصة على القصة:

يطالعنا المسلك النقدي في هذا الجانب من خلال عرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة: 30]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [سورة البقرة: 34] قال: والعطف من عطف القصة على القصة، وفي كلٍ تعداد النعمة مع أن الأول تحقيق للفضل، وهذا اعتراف به، ولا يصح عطف الظرف على الظرف بناءاً على اللائق الذي قدمناه؛ لاختلاف الوقتين[3].

يظهر أن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِأَدَمَ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ وهو عطف القصة على القصة، وفيه تحقق للتماسك في البنية الكبرى للنص القرآني، والمعنى عند الطبري: 'وإذ قلت للملائكة: إني جاعل في الأرض خليفة، فكرمت أباكم آدم بما آتيته من علمي، وفضلي، وكرامتي، وإذ أسجدت له ملائكتي، فسجدوا له'[4].

---

(1) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، (111).

(2) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، (183).

(3) روح المعاني، (1/ 284).

(4) جامع البيان، (1/ 224).

ويلقي تعليل ابن عاشور مزيداً من الضوء على علة اختيار هذه البنية التركيبية؛ لتحقيق التماسك بين القصتين قال: "وإعادة (إذ) بعد حرف العطف المغني عن إعادة ظرفه تنبيه على أن الجملة مقصودة بذاتها؛ لأنها متميزة بهذه القصة العجيبة، فجاءت على أسلوب يؤذن بالاستقلال والاهتمام، ولأجل هذه المراعاة لم يوت بهذه القصة معطوفة، بفاء التفريع، فيقول: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾"[1].

ومن ثمَّ لا تمنع الظاهرة المتمثلة باستقلال القصتين من مسوغ العطف وصولاً لتماسك النص، ويتعين هذا المسوغ بالتشابه في موضوع الخطاب: الملائكة، وادم، فالمخاطب (الملائكة) واحد، والاحتجاج من الملائكة على صفة الخليفة المرشح في الأرض، والتسليم بأمر الله في القصة الأولى، يشبه التسليم في القصة الثانية، حيث سجد الملائكة بعد الاحتجاج الأول، من جهة ثانية يجمع بين قصتين علاقة التضاد، فقد كان تسليم من الملائكة في القصتين، وعصيان من إبليس في الثانية"[2].

والمستصفى من الاستقراء السابق يسلمنا إلى أن التماسك بين القصتين يتأتى بالآتي:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾

الآمر ــــــــــــ	الله عز جل
المتلقين ــــــــــــ	الملائكة
القضية الكبرى ــــــــــــ	قصة بدايات الخلق
مدار الحديث ــــــــــــ	ادم عليه السلام
أحكام الخطاب ــــــــــــ	تكريم آدم عليه السلام بتكليفه للخلافة والسجود له للطاعة
علاقة التضاد ــــــــــــ	تسليم الملائكة لأمر الله وعصيان إبليس للأمر.

(1) التحرير والتنوير، (1/ 406).

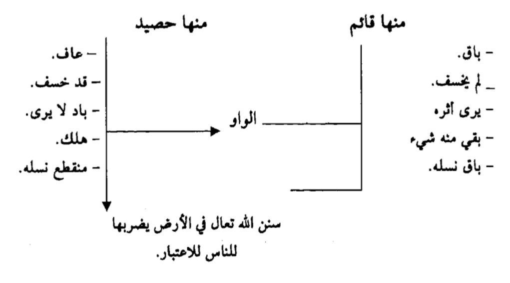
(2) التماسك النصي في اللغتين: العربية والإنجليزية، دراسة تقابلية في الربط النحوي، يوسف سليمان عليان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، (202).

5- عطف الجملة على الجملة:

نلتمس هـذا النـوع في قولـه تعـالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ ۖ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [سورة هود: 100]، (منه) أي: من تلك القـرى (قـائم وحـصيد) أي: ومنهـا حـصيد، فالعطف من عطف الجملة على الجملة، وهو الذي يقتضيه المعنى كما لا يخفى، وقـد شـبه مـا بقـي منها بالزرع القائم على ساقه، وما عفا وبطل بالحصيد، فالمعنى منها باق ومنها عاف، وهـو المـروي عن قتادة، ولنحوه ماروي عن الضحاك (قائم) لم يخسف، و(حصيد) قد خسف[1].

لاتنفك (الواو) عن القيام بوظيفة الربط الخطي المتصل بين جملتين متتابعتين؛ لوجود علاقة دلالية تجيز الجمع بينهما، فكلاهما في دائرة الأمر الإلهي الواقع على القرى السابقة، "فمنها قائم يرى أثره، وحصيد باد لايرى"[2]، أو بعضها بقي منه شيء، وبعضها هلك وما بقـي منـه أثـر البتـة[3]، أو "قائم باق نسله، وحصيد منقطع نسله، وهذا يتمشى على أن التقدير: ذلك من أنباء أهل القرى[4].

ويبقى مستأنف من القول مضماره استئناف الوجه الجامع بين الجملتين المعطوفتين في إطار المناسبة النصية السياقية، فالآية متضمنة التخويف، وضرب المثل للحاضرين من أهل مكة وغيرهـم، والمقصود منها الاعتبار.



---

(1) روح المعاني، (12/ 160).

(2) الجامع الكبير، (12/ 112).

(3) التفسير الكبير، (18/ 46).

(4) البحر المحيط، (5/ 360).

خاتمة الدراسة

جمعنا هذا المسعى بمنهل صافٍ من مناهل التفسير، وكشف لنا عن تجليات نقدية اكتنفت قضايا اللغة في هذا السِفر، ويمكن أن نقدم مستصفى من القول لتلكم التجليات متوزعاً على نقاط متوالية بتوالي موضوعات الدراسة:

- إن هناك تقارباً بين معنى النقد لغة، ومعناه اصطلاحاً، وكأن المعنى الاصطلاحي ينبثق من رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.
- ارتبط النقد بوجود الإنسان؛ لأنه ناقد بالطبع، بما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة به، تجعله يستأنس بالحسن، وينصرف عن القبيح.
- يشكل النقد جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها، ومكانتها، والحفاظ على سلامتها. وتظهر قيمة النقد، وتتسع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص، وقابليته للقراءات المتعددة؛ لذا فإن هذه الدائرة واسعة في رحاب التفسير، الذي يتعامل به مع النصوص القرآنية المتقدمة على سائر النصوص.
- أنبأتنا المصطلحات النقدية التي رصدناها في التفسير عن حفر معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية، وكانت سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها، متخذة من المقررات الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية مرجعية في التحليل والتقويم والحكم؛ للوصول إلى سلامة التركيب، وصحة البناء اللغوي.
- ينتظم عقد التجليات النقدية في البنية والأبنية، والتراكيب والإيحاء الدلالي، برصد واقع لغوي مقارب لقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة، على أن بعض تلكم الرؤى تبقى بمنأى عن سكينة اليقين؛ بآية صدروها من نفس بشرية جُبلت على الخطأ والنسيان.
- عارضنا المسعى النقدي في المفصل الفونيمي على المأثور من هذا الدرس، فرأيناه عين اليقين ماثل في ذلكم الموروث، ومن مرتكزاته التبادلات الصوتية، وهذا الضرب يأتلف مع مصطلح الانسجام الصوتي، وفيه يحدث الإبدال بين صوتين؛ لوجود علاقة صوتية بينهما.

- إلا أن عرضه لبعض المسائل لم يكن مستوفياً لأطراف التحليل الصوتي، كما في الإدغام الحاصل في (أوعظت)؛ لذا لجأنا إلى تبيان هذا الملحظ بالاستزادة من مصادر أخرى قديمة وحديثة.
- أمعن الآلوسي النظر في بعض الإجراءات الصرفية الباسقة أرجاؤها في مصنفات الصرف العربي، ومما جاء عن بصائر بأصل بنية الألفاظ قوله بزيادة (التاء) في (عنكبوت)، فإن أشراط الصحة تتوفر في أمر الزيادة، وهو ما نص عليه ثُلة من العلماء كسيبويه. أما القول بزيادة (النون) في اللفظة نفسها؛ فإنها تمشي على استحياء بجانب الحجج المقدمة في زيادة التاء.
- لفتنا في أحايين إلى العلاقة التي تنشأ في ظل المعنى، فالنظام النحوي يسمح بنشأة علاقة بين الاسم المنصوب – مثلاً – والفعل: لازماً، أو متعدياً، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [سورة مريم: 90]، وكذلك العلاقة بين متطلب الاسم، ومتطلبات الفعل للمنصوب، وما يكتنف الاستعمال العلائقي التركيبي للإضافة بين الفاعلية والمفعولية، كما في قوله تعالى: ﴿وَدَعْ أَذَىٰهُمْ﴾ [سورة الأحزاب: 48].
- يعمد في شواهد عدّة إلى ترجيح التقدير؛ درءاً للتعارض الحاصل بين الإعراب والصناعة النحوية، وإن كنا نلفي من يضيق ذرعاً بالتقديرات، ويُقدِم على توجيه آخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [سورة البقرة: 177]، إذ منع بعضهم الإخبار عن المعنى بالعين، أو الحدث باسم العين. ولا نغفل أن النحويين لم يكونوا يجذمون في تقعيداتهم كيفما اتفق، ولم يغب عنهم مراعاة دقائق التركيب، ودقة اختيار المفردة في معنى لا تؤديه غيرها.
- إن حضور النقد في الإيحاءات الدلالية في خطاب التفسير ، وعدم تغييبها يشكل فتحاً في مجال دراسة النص اللغوي، لا سيما في الألفاظ التي تتجاوز المعنى المعجمي إلى معان جديدة تكتسبها بتأثير ملابسات خارجية وداخلية تكتنف استعمالها في الكلام.
- وقعنا على إجراءات نقدية في الدلالية الصوتية، كدلالة الصوت في ذات اللفظة، كما في قوله (ريح صر)، إذ انتهينا إلى الإيحاءات الدلالية المنبعثة من الحرفان (ص)، و(ر) في لفظة (صر)، كما توصلنا إلى أن روافد المبنى تلقي بظلالها على المعنى في الألفاظ التي عرضها

الآلوسي، كما في قوله تعالى: ﴿عَقَّدتُّمُ ٱلۡأَيۡمَـٰنَ﴾ [سورة المائدة: 89]، وإن كانت الإيحاءات غير مقصورة على ما بينه الآلوسي، وإنما تتجاوز إلى أبعاد أخرى استظهرناها بالنظر الفاحص إلى سياق اللفظة في الآية.

- تُستمد دلالة التراكيب من التشكيل النحوي: بنظمه وحركات إعرابه، وعلاقات عناصره، وقد انساق الذهن إلى رؤية الآلوسي التي اخذت بتآزر السياق والقرينة اللفظية، وراعت وقع الدلالة في نفوس المتلقين، آخذين بالحسبان أننا أعرضنا عن توجيهات أخرى لم تلج إلى البنية العميقة للألفاظ، فجاءت سطحية التخريج.
- ظهرت عناية الآلوسي بمعنى الكلمة، وما يتصل بها ضمنياً، من أطر قولية ومقامية تفضي إلى فهم المعنى، أو بيانه، وتحديده على سواه، وهذا دأب من يروم دراسة المعنى، بأن يلتزم بضوابط اللغة وسياقات النص.
- وكشفنا عن عدم استشراف نكت دلالية منوطة ببعض الألفاظ عند الآلوسي، كما في تجليات الدلالة الحسية، أو المعنوية المنضوية تحت لفظة (طهرًا).
- تمثل الآلوسي دقة اختيار الألفاظ القرآنية، وظلالها المعنوية، سواء على مستوى الفعل، أم الأداة، أم المشتق، أم التركيب، كما أدرك العمق الإيحائي لظاهرة التضمين في التفسير.
- لم نركن إلى رؤيته النقدية في ترادف بعض الألفاظ، كما في (انبجست)، و(انفجرت)؛ لأن التبصر بالبنية العميقة يسلمنا إلى أن ثمة افتراقاً واقعاً بين الصيغتين يتمثل بمرتكزي: القوة، والخفة، أو الكثرة والقلة. ونراه في مضمار العلاقات الدلالية قد أصاب وجه الحق باستشرافه نفي ضدية المعاني، كما في (يزفون) بين الإبطاء والإسراع، بيد أنه لم يوغل في توضح هذا النفي، فألجأنا إلى رصد باعثين: أحدهما: سياقي، والآخر: من المأثور اللغوي السابق.
- حاول أن يفيد من الإمكانات التركيبية، برصد الخواص الشكلية التي تصيب الجملة، ووصفها بدقة، ولا شك أن الاهتمام بالناحية التركيبية في الصياغة يرجع أصلاً إلى المعنى النحوي الذي يمثل أحد الأقسام الوظيفية للمعنى اللغوي العام.
- رصدنا مقاربة لسانية بين موروث التفسير وأنظار من الوظيفية المعاصرة، وذلك بالوقوف إلى قضايا أنبه إليها، وبين نظارتها، وما تؤديه من أغراض بعينها في مقامات، وملابسات محدد، وعلى الصعيدين الكمي متمثلاً بالحذف، والترتيبي متمثلاً بالتقديم والتأخير. ومن ثمّ تجعلنا

ندارس قيمة الانزياح عن رتابة ما هو مألوف مألوف في الاستعمال بالتقنيات اللغوية التي عرضناها.

- وقفنا على حقيقة مجلية عمادها أن التراث النحوي السابق بكل ما يضمه من تصورات، ومفاهيم، وقواعد، واستعمال، ووصف، وتحليل، وغير ذلك، هو الأساس الفعلي الذي بنيت عليه اتجاهات الدراسة النصية، بكل ما تتسم به من تشعب أفكارها، وتصوراتها، ومفاهيمها.
- على الرغم من أن القدماء لم يفردوا مصنفات مستقلة للدراسة النصية، ولم يسلكوا منهجاً زاهراً في دراسة النص كوحدة وتحليله، إلا أن أكثر ما يُجلي سُهمة استشرافهم النصي، هو تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه وحدة واحدة يترابط بعضها ببعض، وتتعلق أجزاؤه على نحو تكاملي بحيث لا يستقل منه جزء عن الآخر.
- لا نعدم أن يكون الانساق المعرفية في رجوع الضمير إلى مذكور أو غائب قد فتحت مجالاً تأويلاً واسعاً في مضمار اتساق النصوص القرآنية، وكشفت عن سعة نطاق الإيحاء القرآني، كما أن آلية أسماء الإشارة من الوحدات اللغوية التي تتحكم بها قواعد الاستعمال السابق واللاحق يؤذن بتعيين التماسك النصي على مستوى السطح والعمق. وفي الترابط النصي بالعطف نلحظ مشاركة لطرفين أو أكثر في حكم ما، وذلك على مستوى عطف الجملة على الجملة، أو عطف القصة على القصة.

ولعلنا – في مختتم هذا المستصفى – لا نجانب الصواب إذا وصفنا خطاب التفسير بأنه موسوعة شاملة، نهد فيها المفسرون ومنهم الآلوسي إلى الولوج في علوم القرآن وتفسيره، وعلوم اللغة والبلاغة، والنطق، وأصول الفقه، والعقائد... الخ، فارتفع شأنها في آفاق الدراسات الشرعية واللغوية.

ثبت المصادر

القرآن الكريم

- الإبدال، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1961م.
- أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، وسمية عبد المحسن المنصور، ط1، جامعة الكويت، 1984م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419هـ - 1998م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، ط1، دار الفكر، لبنان، 1416هـ-1996م.
- الاتساع في المعنى، مقبول علي بشير النعمة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432هـ-2011م.
- أثر البيئة في المصطلح النقدي القديم، عبد الله سالم المعطاني، المنشور ضمن كتاب قراءة جديدة لتراثنا النقدي، النادي الأدبي الثقافي بجدة، 1410هـ-2007م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
- اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2007م.
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1993م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النشر الذهبي، 1404هـ-1984م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، دار الفكر، 1399هـ-1979م.

- أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله – ابـن سـينا – تحقيـق: محمـد حـسان الطيان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار علي، جامعة طرابلس، ليبيا، 1973م.
- أسلوب الحذف من القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلـوف، ط1، دار الفكر، عمان، 1430هـ-2009م.
- إشكالات النص – دراسة لـسانية نـصية – جمعـان بـن عبـد الكـريم، ط1، النـادي الأدبـي بالرياض، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009م.
- أصوات العربية بين التحول والثبات، حسام النعيمـي، دار الكتـب للطباعـة والنـشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي، جامعة بغداد، 1989م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1975م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بـن سـهل بـن الـسراج النحـوي البغـدادي، تحقيـق: عبـد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2006م.
- الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1994م.
- إعراب الجمل وأشباه الجُمل، فخر الدين قباوة، ط1، دار القلم، سوريا، 1989م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غـازي زاهـد، ط3، عـالم الكتب، بيروت، 1409هـ-1988م.
- الألسنية العربية، ريمون طحان، ط1، دار الكتاب اللبناني، 1971م.
- الأمالي، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسـم بـن عبـدون، دار الكتـب المـصرية، القـاهرة، 1926م.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبـد الله العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبـو محمـد عبـد الله بـن يوسـف بـن هـشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت، 1979م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنبـاري، تحقيـق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.

- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد الجمل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.
- بنية الكلمة العربية، دراسة لجغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، جمال حسين أمين إبراهيم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ-2008م.
- بنية الكلمة في اللغة العربية تمثيلات ومبادئ، محمد بلبول، ط1، منشورات الفكر، تونس، 2008م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1969م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسين الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التأويل اللغوي في القرآن الكريم – دراسة دلالية – حسين حامد الصالح، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1426هـ-2005م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، 1988م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ط1، مؤسسة التأريخ، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تعدد المعنى في القرآن، ألفة يوسف، ط1، دار سحر للنشر، كلية الآداب، منوبة، تونس، 2003م.
- الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، خليل بن ياسر البطاشي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م.
- الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، 1980م.

- تصحيح الفصيح، عبد الله بن جعفر بن دستوريه، تحقيق: عبد الله الجبوري، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1395هـ-1975م.
- تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم الفاخري، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1966م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب الكوشي، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992م.
- التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ط4، دار عمار، عمان، 1427هـ-2006م.
- التعريفات، علي محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي، الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تفسير البيضاوي، البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريزل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ-1984م.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط1، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2001م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، محمد عبد المطلب، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، 1995م.
- الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ط2، باريس، 1957م.
- الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1421هـ-2000م.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، ط1، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 1427هـ-2006م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1206هـ.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالوية، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق، بيروت، 1401هـ.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
- الحجة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993م.
- الحروف، أبو نصر محمد الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- الخصائص النطقية والفيزيائية للصوامت الرنينية في العربية، محمد فتح الله الصغير، تقديم: سمير شريف استيتية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1428هـ-2008م.
- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، ط1، دار ابن الجوزي، السعودية، 1427هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدروي الحمد، وزارة الأوقاف، بغداد، 1986م.
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، مصر، 1971م.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط10، دار العلم للملايين، 1983م.
- دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية – التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو – وعلم المعاني، عبد الحميد السيد، ط1، دارالحامد، عمان، 2004م.
- دراسات في النقد العربي القديم، محمود ربداوي، ط1، مطبعة الإنشاء، سوريا، 1982م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ط1، القاهرة، 1976م.

- دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1984م.
- دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط35، مطبعة السعادة، القاهرة، 1985م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
- الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، ط1، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، 2007م.
- ديوان أبي فراس الحمداني، دار صادر، بيروت، 1966.
- ديوان الأعشى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1966م.
- ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، شرح: محمد حبيب، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
- ديوان حسان، دار الصياد للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.
- ديوان الحطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح: أبو سعيد السكري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1967م.
- ديوان العباس بن مرداس، جمع: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1968م.
- ديوان العجاج، تحقيق: عزة حسن، شرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي، مكتبة دار الشروق، بيروت، 1971م.
- ديوان علقة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال ، درية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969.
- ديوان كثير عزة، أبو صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، دار صادر، بيروت، 1994م.
- ديوان الهذليين، شعر أبو ذؤيب وساعدة بن جؤية، دار الكتب المصرية، 1995م.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988م.
- رصف المباني، أحمد بن عبد النور المالقي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975م.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحان، دار عمار، عمان، 1984م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي البغدادي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1423هـ - 2003م.
- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1405هـ-1995م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الشافعي الذهبي، تحقيق: حسين الأسد، بشار عواد معروف، محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، 1992م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ-1985م.
- شرح شافية ابن الحاجب الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م.
- صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، 1407هـ-1987م.
- صراع الأنماط اللغوية، رانيا سالم الصرايرة، ط1، دار الشروق، عمان، 2002م.
- صور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر من خلال الربع الثاني من القرآن الكريم، رابح بو معزة، دار رسلان، سوريا، 2008م.

- الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998م.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايعة، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.
- ظاهرة اللبس في العربية – جدل التواصل والتفاصل –، مهدي أسعد عرار، ط1، دار وائل، عمان، 2003م.
- ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم – التركيب والرسم والإيقاع –، عمر عبد الهادي عتيق، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1431هـ-2010م.
- العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، عبد الفتاح الفرجاوي، ط1، دار سحر للنشر، تونس، 2007م.
- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، مصر، 2000م.
- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ط1، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م.
- علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
- علم اللغة العام – الأصوات – كمال محمد بشر، ط5، مصر، 1979م.
- علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، الكويت، 1973م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار المعارف، مصر، 1962م.
- علم لغة النص – المفاهيم والاتجاهات –، سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1997م.
- غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد عمران، دار قتيبة، 1416هـ - 1995م.
- فقه اللغة المقارن، إبراهيم أنيس، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط7، دار الفكر، القاهرة، 1987م.

- فن الكلام، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 2003م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصول المد العربية، غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1984م.
- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، 1969م.
- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2008م.
- الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة، 1971م.
- في علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق، البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1994م.
- في اللسانيات ونحو النص، إبراهيم محمود خليل، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1984م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1406هـ-1986م.
- في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1988م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، دار القلم، 1996م.
- قراءات النحاة الأوائل في الميزان: مصادرها – ملامحها – موقف العلماء منها، محمود حسني مغالسة، ط1، دار المسيرة، عمان، 1431هـ-2011م.
- القرينة في اللغة العربية، كوليزار كاكل عزيز، ط1، دار دجلة، عمان، 2009م.
- الكتاب، أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دارالجيل، بيروت.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكنز اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.
- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، 1976م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط1، دار صادر، بيروت.
- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.
- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- اللهجات العربية في التراث – القسم الثاني – النظام النحوي، أحمد علم الدين النجدي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983م.
- لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، 1981م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، العراق، بغداد، 1398هـ-1978م.
- المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن العظيم، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، دار الفكر، 1970م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1413هـ - 1999م.
- المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1418هـ-1997م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، بولاق، مصر، 1320هـ.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م.
- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ-1990م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.
- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية – دراسة وصفية تأريخية -، آمنة صالح الزعبي، ط1، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، 1417هـ-1996م.
- مصطلحات الدلالة العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، جاسم محمد عبد العبود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
- المصطلح الصوتي في التراث اللغوي العربي الإسلامي، عبد القادر الجديدي، ط5، تونس، 2005م.
- المصطلح النحوي – دراسة نقدية تحليلية -، أحمد عبد عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410هـ-1990م.
- معاني القرآن، أبو الحسن بن مسعدة المجاشعي – الأخفش الأوسط -، تحقيق: عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، 2008م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، 1981م.
- معاني القرآن، النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1420هـ-1999م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.

- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة في النقد الأدبي، علي جواد الطاهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.
- من أسرار الجمل الاستئنافية، أيمن عبد الرزاق الشوا، ط1، دار الغوثاني، دمشق، 2006م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.
- من الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم في الكلمات المتقاربة المعنى المتباعدة المبنى وآيات أخرى، عودة الله منيع القيسي، ط1، دار البداية، عمان، 1432هـ-2011م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط1،ل القاهرة، 1955م.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي العثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1373هـ-1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط1، دار الهادي، بيروت، 1428هـ-2007م.
- المهذب في علم التصريف، هاشم طه شلاش، صلاح مهدي الفرطوسي، عبد الجليل حسن، مطبعة التعليم العالي العراقي، الموصل، 1989م.
- نحو النص إتجاه جديد في الدرس النحوي، أحمد عفيفي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001م.
- نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيلي ساندريس، ترجمة: خالد جمعة، ط1، دار الفكر، سوريا، 2003م.

- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1976م.
- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، خديجة محمد الصافي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1429هـ-2008م.
- نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1993م.
- النص والخطاب والإجراء، روبرت بيوجراند، ترجمة: تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.
- النقد عند اللغويين في القرن الثاني الهجري، سنية أحمد محمد، ط1، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، نعمة رحيم العزاوي، ط1، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978م.
- النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ط1، دار النهضة، مصر، 1984م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمد محمد الطناحي، المكتبة العلمية، يروت، 1399هـ-1979م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقة، مصر.
- الوظائف التداولية الداخلة في سورة الأنعام، فاطمة بنت ناصر المخيني، ط1، مؤسسة محمد بن راشد آل مكنوم، 1430هـ - 2009م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.

الرسائل الجامعية

- تعاقب الذكر والحذف في آيات القرآن الكريم، فاطمة فضل محمد السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998م.
- التماسك النصي في اللغتين: العربية والإنجليزية، دراسة تقابلية في الربط النحوي، يوسف سليمان عليان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 2002م.
- التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني، عمر محمد عوني، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية، 1999م.
- الصيغ الفعلية في القرآن الكريم – أصواتاً وأبنية ودلالة –، ثريا عبد الله عثمان إدريس، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1989م.
- الظاهرة اللغوية ومناهج وصفها وتفسيرها – الحذف في العربية نموذجاً –، سهير إبراهيم أحمد سيف، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006م.
- الظواهر الصوتية في رواية شعبة عن عاصم، محمد أمين النميرات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2003م.
- القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري، نضال محمود الفراية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية، 2006م.
- المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، سورة البقرة نموذجاً، الطاهر شارف، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2005م.
- المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية، مي فاضل الجبوري، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1994م.

الدوريات

- بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996م.
- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ-1989م.

- التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، عبد الحميد السيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م 16، ع 2، 2001م.
- التطور التأريخي لأبنية المصادر في العربية – دراسة مقارنة –، إسماعيل عمايرة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، جامعة اليرموك، إربد، م14، ع1، 1417هـ-1996م.
- التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الملك سعود، م4، الأداب 1، 1412هـ-1992م.
- العدول في البنية التركيبية – قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 19، ع 40، 1428هـ.
- علامة الإعراب، مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، عبد الله عنبر، دراسات مجلة علمية محكمة، الجامعة الأردنية، م 25، ع1، 1418هـ-1998م.
- قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، علي توفيق الحمد، مجلة مجمع اللغة الأردني، م2، ع25 – 26، 1984م.
- المشتقات نظرة مقارنة، إسماعيل أحمد عمايرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 56، س 23، 1419هـ-1999م.
- مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، س 25، رمضان، 1426هـ - تشرين الأول، 2009م.
- المصوتات عند علماء العربية، غانم قدوري، مجلة كلية الشريعة، بغداد، ع5، 1979م.
- المعنى بين التعيين والتضمين، زياد عز الدين العوف، مجلة الموقف الأدبي، ع434، 2007م.

الدكتور معمر منير العاني

- إن هناك تقارباً بين معنى النقد لغة، ومعناه اصطلاحاً، وكأن المعنى الاصطلاحي ينبثق من رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.
- ارتبط النقد بوجود الإنسان؛ لأنه ناقد بالطبع، بما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة به، تجعله يستأنس بالحسن، وينصرف عن القبيح.
- يشكل النقد جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها، ومكانتها، والحفاظ على سلامتها. وتظهر قيمة النقد، وتتسع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص، وقابليته للقراءات المتعددة؛ لذا فإن هذه الدائرة واسعة في رحاب التفسير، الذي يتعامل به مع النصوص القرآنية المتقدمة على سائر النصوص.
- أنبأتنا المصطلحات النقدية التي رصدناها في التفسير عن حفر معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية، وكانت سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها، متخذة من المقررات الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية مرجعية في التحليل والتقويم والحكم؛ للوصول إلى سلامة التركيب، وصحة البناء اللغوي.
- ينتظم عقد التجليات النقدية في البنية والأبنية، والتراكيب والإيحاء الدلالي، برصد واقع لغوي مقارب

Monetary Manifestations Of Contemporary Linguistic

تجليات النقد اللغوي المعاصر

في خطاب التفسير

لقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة، على أن بعض تلكم الرؤى تبقى بمنأى عن سكينة اليقين؛ بآية صدروها من نفس بشرية جُبلت على الخطأ والنسيان.
- عن سكينة اليقين؛ بآية صدروها من نفس بشرية جُبلت على الخطأ والنسيان.
- عارضنا المسعى النقدي في المفصل الفونيمي على المأثور من هذا الدرس، فرأيناه عن ال[illegible]
في ذلكم الموروث، ومن مرتكزاته التبادلات الصوتية، وهذا الضرب يأتلف مع مص[illegible]
الصوتي، وفيه يحدث الإبدال بين صوتين؛ لوجود علاقة صوتية بينهما.
- إلا أن عرضه لبعض المسائل لم يكن مستوفياً لأطراف التحليل الصوتي، كما في الإد[illegible]
(أوعظت)؛ لذا لجأنا إلى تبيان هذا الملحظ بالاستزادة من مصادر أخرى قديمة وحديثة[illegible]





ISBN 978-9957-70-771-2
9 789957 707712



الأردن - العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس



الاردن - اربد - شارع الجامعة
www.almalkotob.com
تلفون: ٧٢٧٢٢٧٢ ٢ ٩٦٢+ / فاكس: ٧٢٦٩٩٠٩ ٢ ٩٦٢+
الرمز البريدي: (٢١١١٠) / صندوق البريد: (٣٤٦٩)
almalktob@yahoo-com

مطبعة حلاوة Halawa Printing Press